مجلة غريان للتقنية

مجلة علمية محكمة تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية غريان

العدد العاشر، سبتمبر 2024

الترقيم الدولي: ISSN (Print) 2518-5993

ISSN (Online) 2521-9308

رقم الإيداع القانوني للمجلة بدار الكتب الوطنية

(116 / 2016 دار الكتب الوطنية)

الموقع الالكتروني للمجلة: gjt.scitech-gh.edu.ly

مجلة غريان للتقنية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية غريان

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

العدد العاشر سبتمبر 2024 م.

الترقيم الدولي: ISSN (Print) 2518-5993

ISSN (Online) 2521-9308

رقم الإيداع القانوني للمجلة بدار الكتب الوطنية

(116 / 2016 دار الكتب الوطنية)

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

تنويه

1- إن الآراء والأفكار والمعلومات العلمية وغيرها مما ينشر في المجلة بأسماء كتابها تكون على مسؤوليتهم ولا تتحمل المجلة المسؤولية عن ذلك.

2- توجه البحوث والمقالات العلمية والمراسلات الأخرى إلى هيئة تحرير مجلة غريان للتقنية على العنوان التالي :

البريد الإلكتروني : **info@gjt.scitech-gh.edu.ly**

هاتف : **0913506053.**

3- يتم الاتفاق على الإعلانات بالمجلة مع هيئة التحرير.

4- حقوق الطبع والنشر محفوظة ويسمح باستعمال ما ينشر في هذه المجلة بشرط الإشارة إلى مصدره.

مجلة غريان للتقنية

مجلة علمية محكمة تصدر سنوياً عن المعهد العالي للعلوم والتقنية غريان

هيئة التحرير :	
د. ميلود محمد يونس	المشرف العام
د. احمد رمضان خبيز	رئيس التحرير
أ. د. عبد العاطي الهادي العالم	عضواً
أ. محمد رجب بيوض	عضواً
أ. محمد محمود الغرياني	عضواً
أ. عبدالباسط محمد على	عضواً

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة وكلمة المجلة	7
أهداف وقواعد النشر بالمجلة	8
دعوة للمشاركة	9

الأوراق البحثية باللغة العربية	الصفحة
أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية المصرف الإسلامي الليبي نموذجاً" محمد عقيل محمد زائد ، جمال محمد فرج ديهوم	12
ما مدى أهمية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الشركات النفطية الليبية هاجر إمحمد الهادي	47
مدى وجود أثر للإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس عفاف البهلول ميلود الغضبان	78

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

English Research Papers	Page
A shunt Compensation Impact on UHVTL Distance Relay using Machine Learning in Discrete Wavelet Classifier Elhadi Emhemed Aker, Mohamed.M.Almelian , Mohammad A Omran and Osaji Emmanuel**.**	4
Effect of curing time on strength development of alkali-activated soft soil vs soft soil reinforced with PP fibers Ahmed Elkhebu, Adel Alabeed, Lokmane Abdeldjouad	22
Enhancing Strength and Toughness of HSLA Steel Welds through Microalloying with Titanium and Vanadium Addition **Musa Moh. H. Abdullrhman, Al-Mehdi M. Ibrahem**	38
Multimodal Biometric System Using Dual Digital Watermarking Abdulmawla Najih, Salem s.m Khalifa, Salem Enajeh and Nabila Albannai	65
Comparison of EIGRP , OSPF and RIP Routing protocols using OPNET Simulator Aboagela Dogman	96
Video game development on Roblox platform using Lua programming language Sumaia A. Eltomi, Rasheed S. Mottaleb	113

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

مقدمة العدد العاشر

الحمد الذي وفقنا و أعاننا لإصدار **العدد العاشر** من **مجلة غريان للتقنية** ، فالحمد لله و الشكر له على ذلك ، و كما كان وعدنا لكم منذ البداية و مع صدور العدد الأول عام 2016 م، فقد واصلنا الالتزام بالحفاظ على مصداقية المجلة من خلال حرصنا على الأمانة العلمية و الاعتماد على محكمين من ذوي الخبرة الكافية في مجال تخصصهم ، ليكون ما ينشر بالمجلة متسماً بالرصانة و المنهجية العلمية ، دون مجاملة أو محاباة أو تساهل في نشر بحوث لا تتسم بقيمة علمية و بحثية ، فنحن ننشر في العدد الواحد من أعداد المجلة عددًا قليلاً من البحوث، بالرغم من استلامنا عددًا أكبر ، لكنها ترفض من المحكمين لعدم توافقها مع المعايير العلمية، و نتطلع إلى أن تكون البحوث المنشورة تسهم في تقديم المقترحات و وضع الحلول الناجعة للتغلب على المشاكل التي تواجه الجهات التي تتبعها شركات و مصانع و مستشفيات و قطاعات أخرى.

تسعى الدول إلى التقدم و بلوغ مكانة مرموقة بتحقيق النمو و مستوى اقتصادي و حياة كريمة لشعوبها ، و لعل البحث العلمي من الوسائل المهمة في بلوغ ذلك الهدف النبيل ، إذ أنه من خلال توظيف البحوث في تطبيقات إبداعية لخدمة البشرية عمومًا ، يمكن المساهمة في ذلك، و تخصص الدول المتقدمة مبالغ مهمة من مواردها المالية للوصول لهذا الهدف.

إننا ندرك حقيقة أن العمل في المجلات العلمية المحكمة يتصف بالصعوبة، خاصة في الظروف التي تشهدها بلادنا خصوصاً و العالم عموماً، لكننا قبلنا التحدي و كلنا ثقة في أن الله معيننا، حتى نقدم لكم عملاً جيداً، يفيد الباحثين و المتخصصين و المهتمين، و لتكون المجلة أحد المنابر العلمية للباحثين في عالم يشهد سباقاً محموماً في ركب الحضارة و مسيرة العلوم و البحوث و التقنية، و نسعى جاهدين في هذا الخضم أن نشق الطريق لننال مكانة مستحقة، مستفيدين من تجارب من سبقونا بمراحل في هذا الدرب الطويل، و على أن تكون الأعداد القادمة بإذن الله، بمستوى أفضل، و أن تتحصل مجلتنا على معامل تأثير يظهر قيمة البحوث المنشورة فيها، و ما يزيدنا عزماً و ثقة هو أن مجلة غريان للتقنية ، تصدر عن مؤسسة علمية عريقة، تجاوز عمرها ثلاثين عامًا ، لها

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

بصمتها بكوادر من الخريجين الذين التحقوا بالعمل في مؤسسات عديدة في بلادنا، و أعطوا انطباعاً حسناً عن المؤسسة التعليمية التي أعدتهم طيلة وجودهم فيها.

وإن المجلة تفسح المجال للباحثين و الأكاديمين لنشر بحوثهم في التخصصات التالية:

1. التقنيات الميكانيكية و المواد الهندسية.
2. التقنيات الكهربائية و الإلكترونية.
3. التقنيات الكيميائية و النفطية والبيئية.
4. التقنيات المدنية و الإنشائية.
5. تقنيات الحاسوب والإدارة.
6. العلوم التطبيقية

يحفل **العدد العاشر** من مجلة غريان للتقنية ببحوث عديدة وورقات علمية تتصف بالإبداع و التنوع و بمشاركة من باحثين من مؤسسات تعليمية متعددة.

تجدد هيئة تحرير المجلة الترحيب بالباحثين و كل الراغبين في المشاركة بورقات علمية و بحوث مبتكرة في مجلتكم مجلة غريان للتقنية، التي تسعى لتكون لها مكانة و تميزًا بين المجلات العلمية المحكمة، و نحن نفتح أمامكم المجال لتقديم مقترحاتكم و ملاحظاتكم و نقدكم البنّاء، إدراكًا منا بأن ذلك هو أفضل سبيل لتطوير المجلة و يزيد من القيمة العلمية لها و يدعم استمرارها.

هيئة تحرير المجلة

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

أهداف وقواعد النشر بالمجلة

أولا : أهداف المجلة :

1- نشر الأبحاث العلمية المتخصصة والتي لم يسبق نشرها.
2- الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي وإبراز النشاطات العلمية.
3- إتاحة الفرصة للباحثين لنشر أبحاثهم المبتكرة.

ثانيا : قواعد النشر بالمجلة :

1- تقبل المجلة البحوث للنشر سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو بالإنجليزية.
2- الالتزام بكتابة البحوث بإحدى الطرق المعتمدة بدور النشر العالمية (IEEE).
3- أن لا تتجاوز صفحات البحث خمس عشرة صفحة.
4- تتم الإشارة إلى مصادر البحث بأرقام متسلسلة وفقاً لترتيب ورودها بالبحث.
5- يراعى في تسلسل كتابة المراجع اللغة العربية ثم الإنجليزية.
6- تتم كتابة اسم أو أسماء البحاث ودرجتهم العلمية ومؤسساتهم التعليمية مع عنوان البريد الالكتروني لاسم الباحث الرئيسي فقط.
7- تتم كتابة خلاصة البحث باللغة العربية والإنجليزية معاً لكل الأبحاث المنشورة بالعربية والإنجليزية.
8- لا يتم إرجاع الأبحاث إلى مقدميها في حالة رفض لجنة التحكيم للبحث مع توضيح الأسباب التي أدت إلى رفض البحث، على أن تتعهد هيئة تحرير المجلة بحفظه وعدم نشره.
9- أن تقدم الأبحاث في نسخة أصلية وصورتين إلى جانب (CD) ومطبوعة على برنامج (Microsoft Word).
10- كتابة البحوث باللغة العربية تتم باستعمال خط (Simplified Arabic) بنمط داكن للعناوين الرئيسية (16) ونمط (12) للكتابة والأسماء وعناوين البحاث.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

دعوة للمشاركة

تدعو،،، هيئة تحرير مجلة غريان للتقنية السادة والسيدات أعضاء هيئة التدريس وكل من لديه الخبرة والاهتمام بالبحث العلمي إلى المشاركة والمساهمة في تفعيل هذه المجلة عن طريق تقديم البحوث والدراسات في المجالات التالية :

- التقنيات الميكانيكية والمواد الهندسية.
- التقنيات الكهربائية والالكترونية.
- التقنيات الكيميائية والنفطية والبيئية.
- التقنيات المدنية والإنشائية.
- تقنيات الحاسوب والإدارة.

تتولى هيئة تحرير المجلة إحالة البحث إلى محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، وسوف تكون موضع تقدير واحترام وستنشر وفقاً لضوابط وقواعد النشر بالمجلة.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

بحوث ودراسات باللغة العربية

Copyright © GJT
حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية
المصرف الإسلامي الليبي نموذجاً"

محمد عقيل محمد زائد[1] ، جمال محمد فرج ديهوم [2]

1. دكتوراه المصارف الإسلامية عضو هيئة التدريس بقسم التمويل والمصارف ، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، **mohammedagilz@gmail.com**
2. ماجستير التمويل والمصارف jamaldohom@gmail.com

Abstract

The study aimed to examine the impact of banking control on the performance of Libyan Islamic banks and to review the case of the Libyan Islamic Bank as a model for study. It also showed the extent to which the various types of regulatory bodies contributed to the performance of the Libyan Islamic Banks. The study also outlined the most important criteria used in judging performance to identify the most important obstacles that the Libyan Islamic Banks faces in the field of banking internally and externally. The study relied on a statistical descriptive method to analyze the data collected through the questionnaire Where (183) questionnaires were distributed, and the researcher recovered (180) questionnaires The statistical analysis program "SPSS" was used to analyze the data, to show the impact of banking control on the performance of the Libyan Islamic Banks The study concluded the following:

There is a positive impact of internal control (Technical control - Sharia control) in improving the performance of Libyan Islamic banks.

There is a positive impact of external oversight (central oversight - international oversight) in improving the performance of Libyan Islamic banks.

There is a positive impact of addressing and correcting deviations in improving the performance of Libyan Islamic banks.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

The message also emphasized the special nature of Islamic banks and the relative novelty of the idea in Libya, as Islamic banks are considered a legitimate alternative to traditional banks operating within the country, in terms of working to strengthen and develop the Islamic financial industry and using financial tools and products compatible with the provisions of Islamic Sharia.

The study recommended the necessity of having a comprehensive and effective internal supervisory system capable of detecting and correcting deviations in Libyan Islamic banks. It also emphasized the necessity of adhering to the reports of Sharia supervisory bodies and implementing their content, in addition to adhering to the requirements of international institutions and reports of external parties regarding the soundness of the financial position and solvency of Libyan Islamic banks. It recommended the need to focus and work on research, education and training in all areas of Islamic banking to keep pace with global banking development.

Keywords: banking supervision, Sharia supervision, internal control, central control, international supervision, evaluating the performance of Islamic banks.

الملخص

هدفت الدراسة إلى فحص أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية، ودرست حالة المصرف الإسلامي الليبي نموذجاً للدراسة، كما بينت مدى مساهمة الرقابة بكل أنواعها في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية، وبينت أهم المعايير التي تستخدم في الحكم على الأداء للوقوف على أهم العقبات التي تواجه المصارف الإسلامية الليبية ، واعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات، واستخدم الباحثان الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة حيث تم توزيع عدد (183) استبانة، واستعاد الباحثان منها (180) استبانة، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي "SPSS" لتحليل البيانات، لبيان أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للرقابة الداخلية (رقابة فنية – رقابة شرعية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية ووجود أثر إيجابي للرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي – الرقابة الدولية)

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية ووجود أثر إيجابي لمعالجة الانحرافات وتصحيحها في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية، وأوصت الدراسة بضرورة وجود نظام رقابي داخلي شامل وفعال قادر على كشف وتصحيح الانحرافات للمصارف الإسلامية الليبية، كما أكدت على ضرورة الالتزام بتقارير هيئات الرقابة الشرعية وتنفيذ محتواها، بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات المؤسسات الدولية وتقارير الجهات الخارجية بشأن سلامة المركز المالي والملاءة المالية للمصارف الإسلامية الليبية، وبضرورة التركيز والعمل على البحث والتعليم والتدريب في كافة مجالات الصيرفة الإسلامية لمواكبة التطور المصرفي العالمي.

كلمات مفتاحية: الرقابة المصرفية، الرقابة الشرعية، الرقابة الداخلية، الرقابة المركزية، الرقابة الدولية، أداء المصارف الإسلامية.

1- الإطار العام للدراسة :

1-1المقدمة:

إن من أبرز المجالات التي جاءت الشريعة المحكمة ببيان أحكامها وضوابطها: التعاملات المالية، فجاء النظام المالي الإسلامي بديعاً في تكوينه، قوياً في إحكامه، راسخاً في مبادئه، يحقق العدالة ويمنع الظلم، ويستند إلى قواعد محكمة يتحقق بها الخير والصلاح للمجتمعات الإسلامية، بل للبشرية جمعاء إن هي أخذت به.

ولقد عاشت المجتمعات الإسلامية ردهاً من الزمن أسيرة الأفكار والنظم المالية المستوردة من الغرب الرأسمالي، فانتشرت المصارف الربوية في الأقطار الإسلامية، ووضعت لها الأنظمة المستمدة من النظم الرأسمالية الغربية، وبقيت عقوداً من الزمن، إلى أن قيّض الله لهذه الأمة مصلحين من علمائها ومفكريها وتجارها تنادوا لإصلاح هذه المؤسسات، وإعادة بنائها وفق الأسس الشرعية، فظهرت المصارف الإسلامية التي تقدم الخدمات المالية المختلفة من تمويل واستثمار ووساطة مالية وغير ذلك ملتزمة بتجنب الربا وغيره من التعاملات المالية المحرمة.

وفي السنوات الأخيرة تطورت أعمال المصارف بشكل كبير نسبياً ولا سيما المصارف الإسلامية، لذلك فرض تعدد الأعمال المصرفية و تشعبها، و ضخامة حجم المؤسسات المالية الإسلامية وما تواجهه من أوضاع متطورة وجود الرقابة بكل أشكالها في المصارف الإسلامية كونها السبيل إلى تحقيق أهداف المصارف المرسومة من قبل الإدارات والهيئات الدولية، وذلك من خلال التحقق من تنفيذ إجراءات سير العمل حسب الخطط الموضوعة وتصحيح الانحرافات بغية الوصول للأهداف المرسومة والتحقق من عدم وقوعها في أزمات مالية ونقدية قد تعرقل مسيرة نشاطها، ومراعية لحاجتها إلى التطور وإثبات الذات في ظل وجودها وسط بيئة تقليدية تتعامل وفق أسس مختلفة عن أسس العمل الإسلامي، وفي ظل هذه الظروف برزت الحاجة إلى

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

ضرورة التعاون المشترك بين المصارف الإسلامية للاهتمام بالرقابة بكافة أنواعها داخل المصارف الإسلامية، ومما يدعو المصارف إلى الاهتمام بموضوع الرقابة وجعلها توليه جل الاهتمام، ضرورة المحافظة على أموال المودعين, ومن ثم تحقق استقرار النظام المصرفي على مستوى البلد ككل لا سيما أن القطاع المصرفي يمثل العصب الأساسي في الاقتصاد.

حيث إن المصارف الإسلامية تعد سبيلاً حلالاً موافقاً للشريعة الإسلامية لأصحاب الودائع وأولئك الذين يحتاجون الأموال لسائر استخداماتهم، فالحفاظ على حقوقهم وخدمتهم بطريقة فعالة أصبح مطلباً يحقق نمو المصارف الإسلامية وتطورها، لذلك أولت المصارف جل الاهتمام لموضوع الرقابة بما يحقق تلك المطالب فالمصرف الإسلامي هو: مؤسسة مصرفية تلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية وقواعدها المتعلقة بالمعاملات المالية، التي تتميز بأنها تخدم أكثر من قطاع، أي تؤدي دور المصار ف التجارية والمتخصصة وفقًا لصيغٍ تمويلية الأصل فيها يعتمد على المضاربة والمشاركة والمرابحة وغيرها من الصيغ الأخرى، ولا تعتمد في أساسها العقدي على الفائدة كالمصارف التقليدية.

حيث إن تطور حجم المصارف الإسلامية وتعدد أعمالها جعل من الضروري وجود نظام رقابة مصرفية فعال مواكباً لهذا التطور سواءً كانت رقابة داخلية أو خارجية مع التركيز على سرعة تصحيح الانحرافات ومعالجتها.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبين لنا أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

1-2-مشكلة الدراسة:

إن اهتمام الإسلام بقضية المال لم يتوقف عند اعتباره مقصدا من مقاصد الشريعة الإسلامية الضرورية التي لا تقوم الحياة ولا تستقيم إلا بها، بل وضع من التشريعات ما يضبط وسائل إيجاد المال وتحصيله من الانحراف، وما يحفظ بقاء المال واستمراره من التعدي أو الضياع، حيث إن الاقتصاد الإسلامي أعطى عناية خاصة بكل ما من شأنه الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات المسلمة من خلال ما يحتويه من مؤسسات وشركات تراعي هذا الجانب، ومن أهمها المصارف الإسلامية. هذه الأخيرة تؤدي دوراً مهما في تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات المسلمة من خلال الدور الذي تقوم به، الأمر الذي يستدعي وجود نظام رقابة فعال داخل المصارف الإسلامية، وذلك للتأكد من سير عملها كما هو مخطط له، وبالتالي يعد نظام الرقابة من أهم أدوات نجاح أداء المصارف الإسلامية الليبية، ومما تقدم يمكن طرح إشكالية البحث وتساؤلاته فيما يلي:

– ما أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية؟ ويتفرع عنه التساؤلات التالية:

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

– ماهية الرقابة وما علاقتها بتحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية؟

– ما مدى مساهمة الرقابة الداخلية (الشرعية– الفنية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية؟

– ما مدى مساهمة الرقابة الخارجية (الرقابة المركزية– الرقابة الدولية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية؟

– ما مدى مساهمة معالجة الانحرافات في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية؟

1-3- فرضيات الدراسة:

تم صياغة الفرضية الرئيسية كالآتي:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المصرفية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

ومن خلال الفرضية الرئيسة صيغت مجموعة من الفرضيات الفرعية:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية (الشرعية– الفنية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي– الرقابة الدولية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعالجة الانحرافات عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

1-4- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تناول موضوع حديث نسبياً وذو أهمية للمصارف الإسلامية الليبية حيث تعتبر الرقابة المصرفية محددا هاما لقدرة المصارف الإسلامية على الاستثمار لاختلاف طبيعة عملها عن المصارف التقليدية.

ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى:

أ- أهمية نظرية: تبرز الأهمية النظرية للدراسة، من حيث اعتبارها إضافة للدراسات التي تتناول الصيرفة الإسلامية في ليبيا .

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

ب- أهمية علمية: تستمدها من كونها تناولت موضوع مهم وأساسي للمصارف الإسلامية الليبية هو الرقابة المصرفية والأداء المالي

1-5- أهداف الدراسة :

إن الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

أ- التعرّف على الرقابة المصرفية وأداء المصارف الإسلامية.

ب- بيان دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

ج- بيان دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

د- بيان دور الرقابة الخارجية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

ه- بيان دور معالجة الانحرافات وتصحيحها في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

1-6- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، وسوف يتم بيان أثر الرقابة المصرفية بأنواعها في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية من خلال الاستبانة المناسبة للدراسة للوصول إلى نتائج محددة توصلنا للإجابة عن أسئلة المشكلة.

1.6.1 مجتمع الدراسة :

المصارف الإسلامية الليبية.

2.6.1 عينة الدراسة :

تم اختيار المصرف الإسلامي الليبي كنموذج لعينة الدراسة، كونه أول مصرف إسلامي تم تأسيسه في ليبيا.

3.6.1 حدود الدراسة :

أولاً: الحدود المكانية

المصارف الإسلامية الليبية.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

ثانياً: الحدود الزمنية:

سنة 2023م.

1-7- الدراسات السابقة:

- **دراسة بعلوج وهجيرة (2022)**

هدفت الدراسة إلى بيان أن المصارف الإسلامية الخاصة في الجزائر تنشط رغم قلتها ضمن إطار قانوني لا يختلف عن ذلك الذي تنشط فيه المصارف التقليدية والمتمثل في قانون النقد والقرض وأنظمة المصرف المركزي، وتخضع لرقابة الهيئات التي تخضع لها هذه المصارف لاسيما رقابة النقد والقرض ورقابة مصرف الجزائر المركزي، غاية أن ما يميز هذه المصارف هو خضوعها للرقابة الشرعية التي تمارسها هيئة الفتوى وهيئة التدقيق الشرعي العاملتين على مستواه، إضافة إلى الدور المنوط بالهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية المنشأة عام 2020، والتي تتولى فحص مطابقة المنتجات المطروحة من هذه المصارف لأحكام الشريعة الإسلامية، بما يزيد من بعث الطمأنينة في نفوس المتعاملين مع المصارف الإسلامية.

- **دراسة نعامة (2020)**

هدفت الدراسة إلى رصد تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر وتقييمها للوقوف على آفاقها الإسلامي والرقابة عليها ، إذ تناولت في البداية الجانب النظري للمصرف المركزي والمصرف الاسلامي ثم الربط بينهما بالرقابة المصرفية وأخيراً تم التطرق إلى تجربة مصرف البركة الجزائري وعلاقته بالمصرف المركزي، وقد ركزت الدراسة على النقاط الواضحة دون التفصيل في الأرقام لخصوصيتها، كونها التجربة الأولى في الجزائر.

- **دراسة بن عبد الرحمان وشرفة (2020)**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الرقابة في المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية، وإبراز بعض إشكالات علاقة المصارف الإسلامية مع المصرف المركزي.
وقد خلصت الدراسة إلى: أن المصرف المركزي لا يراعي خصوصية المصارف الإسلامية.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

دراسة جفال (2019)

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الرقابة على الأداء لدى المصارف الإسلامية ودرست حالة المصرف الإسلامي الأردني كنموذج، وبينت مساهمة لجان الرقابة بكل أنواعها في أداء المصرف الإسلامي الأردني، وبينت أهم المعايير التي تستخدم للحكم على الأداء والوقوف على أهم العقبات التي تواجه المصرف الإسلامي الأردني في التعامل المصرفي داخليا وخارجيا، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي الوصفي لتحليل البيانات المجمعة من خلال الاستبيان لبيان أثر الرقابة على أداء المصرف الإسلامي الأردني.

وقد خلصت الدراسة إلى: وجود تأثير إيجابي للرقابة الداخلية (فنية ، شرعية) على أداء المصرف الإسلامي الأردني.

وجود تأثير إيجابي للرقابة الخارجية (شركات التدقيق الخارجية، رقابة المصرف المركزي، الرقابة الدولية) على أداء المصرف الإسلامي الأردني. وجود تأثير إيجابي لتصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة) على أداء المصرف الإسلامي الأردني.

- **دراسة زائد (2016)**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الرقابة الكمية للبنك المركزي الأردني على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأردن للفترة (2008–2014) ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار(الاحتياطي القانوني, نسبة السيولة القانونية) كمتغير مستقل ودراسة إثره على المتغير التابع الاداء المالي مقاسا, بالعائد على حقوق الملكية ,العائد على الأصول, نصيب السهم العادي من الارباح, وتم إدخال متغير ضابط للدراسة هو حجم المصرف الاسلامي مقاسا بإجمالي الموجودات وشملت عينة الدراسة كلآ من البنك الإسلامي الأردني و البنك العربي الإسلامي الدولي, حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير السنوية والبيانات المالية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة واعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج التحليلي والوصفي وقامت بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Multiple & Simple Regression) وذلك لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائيE-views)) وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لرقابة البنك المركزي الأردني الكمية على الاداء المالي ممثلا في العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول وحصة السهم العادي من الارباح للبنوك الإسلامية الأردنية وأوصت به الدراسة

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

بضرورة إعادة النظر في أدوات رقابة البنك المركزي بما يتناسب مع طبيعة عمل البنوك خصوصا مراعاة طبيعة ودائع البنوك الإسلامية عند فرض نسبة الاحتياطي القانوني مع العمل على تمكين البنوك الإسلامية من الاستفادة من وظيفة المسعف الاخير للبنك المركزي لكى يتسنى لها تخفيض سيولتها القانونية و استحداث أدوات بديلة للأوراق المالية التي لا تتعامل بها البنوك الإسلامية لاستثمار سيولتها.

- **Mohmd Nor Halida Haziaton (2022)**

بحثت هذه الدراسة في تأثير التنظيم والإشراف المصرفي على كفاءة القطاعات المصرفية في 108 مصرفًا إسلاميًا من 26 دولة تقدم منتجات وخدمات مصرفية وتمويلية إسلامية، تم تحليل الكفاءات الفنية للمصارف الإسلامية الفردية باستخدام طريقة تحليل غلاف البيانات (DEA)، يتم استخدام طريقة تقدير المربعات الصغرى العادية لفحص تأثير إشراف الدولة وتنظيمها على الكفاءة الفنية للمصارف الإسلامية، كما تشير النتائج التجريبية إلى أن السلطة الاشرافية وقيود النشاط والرقابة الخاصة تؤثر بشكل إيجابي على كفاءة المصارف الإسلامية، كشفت الدراسة أن المصارف الإسلامية التي تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان ذات الدخل المتوسط أكثر كفاءة من الناحية الفنية بالنظر إلى القواعد الأقل صرامة بشأن متطلبات رأس المال، ووجدنا أن هناك أدلة ذات دلالة إحصائية على أن متطلبات رأس المال الأعلى سلبية. والمرتبطة بكفاءة المصارف الإسلامية. من المتوقع أن تساعد النتائج التجريبية لهذه الدراسة صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين على فهم أفضل لكيفية تأثير قراراتهم على الأداء.

- **BEVERLY HIRTLE,ANNA KOVNER,MATTHEW PLOSSER (2020)**

كشفت هذه الدراسة تأثير الرقابة على المخاطر والربحية والنمو في المصارف الأمريكية، باستخدام البيانات المتعلقة باستخدام وقت المراقبين، حيث توضح أن المصارف الأعلى تصنيفًا حسب الحجم ضمن نطاق يتلقى نظام الرقابة مزيدًا من الاهتمام من المراقبين، يسهل فيه التحكم في حجم المخاطر والعديد من الخصائص الأخرى. باستخدام نهج العينة المتطابقة، نجد هذه المصارف ذات التصنيف العالي التي تحظى بمزيد من الاهتمام الرقابي تمتلك محافظ قروض أقل خطورة، وأقل حساسية لتراجع الصناعة، وتؤكد نتائج الدراسة على الدور المتميز للرقابة في التخفيف من حدة مخاطر القطاع المصرفي.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

- **BEVERLY HIRTLE (2020)**

خلصت الدراسة إلى قيام الاقتصاديين بتحليل واسع النطاق للوائح المصارف والصناعة المصرفية، لكنهم كرّسوا اهتمامًا أقل بكثير للإشراف المصرفي كنشاط متميز، في الواقع، استخدمت الكثير من الأدبيات المصرفية مصطلحي "الإشراف" و "التنظيم" بالتبادل، تقدم هذه الورقة مراجعة إرشادية للأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالإشراف التحوطي الجزئي على المصارف، مع تسليط الضوء على النتائج العريضة والفجوات الموجودة، لا سيما تلك المتعلقة بالعمل على الأسس النظرية للإشراف، الأدبيات النظرية التي تدرس الدافع للإشراف (المراقبة والإشراف) كنشاط متميز عن التنظيم (وضع القواعد) بدأت للتو في الظهور ولديها مجال كبير للنمو، وفي الوقت نفسه، فإن الأدبيات التجريبية التي تقيم تأثير الإشراف أكثر جوهرية، تشير النتائج الأولية إلى أن الإشراف يقلل من المخاطر في المصارف دون تقليل الربحية بشكل هادف، والأدلة أكثر اختلاطًا حول ما إذا كان المزيد من الإشراف المكثف يقلل من المعروض من الائتمان، ومع ذلك، فإن القنوات التي يحقق الإشراف من خلالها هذه النتائج لم يتم اكتشافها بالكامل بعد، أخيرًا، هناك مجموعة عمل تستكشف كيفية تأثير الحوافز الاشرافية – على المستويين الفردي والمؤسسي – على النتائج، تتشابك الحوافز الاشرافية بشكل أساسي مع الأساس المنطقي النظري للإشراف كنشاط متميز ومع التقييمات التجريبية لتأثيره، يعد رسم هذه الروابط بشكل أكثر وضوحًا مجالًا إضافيًا للعمل المثمر في المستقبل.

ما يميز هذه الدراسة

اهتمت الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والمتعلقة بموضوع الدراسة بدراسة نوع معين من أنواع الرقابة وبيان أثره في الأداء، إما دراسة أثر الرقابة الشرعية على أداء المصارف، ، أو دراسة أثر الرقابة المركزية على أداء المصارف، في حين أن بعض الدراسات تناولت مفهوم الرقابة وأثرها على أداء المصارف التقليدية، أي قامت بدراسة البيئة التقليدية وبيان أثر الرقابة على أدائها، في حين أن هذه الدراسة ستولي جميع أنواع الرقابة المصرفية (الشرعية والفنية والخارجية والمركزية والدولية) حيث ستبين مدى تأثير أنواع الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية واختلاف مجتمع الدراسة .

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2-الإطار النظري

2-1-المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية على فلسفة أن المال ملك الله سبحانه وتعالى وحده، وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف لإدارة هذا المال ويجب عليه توجيهه فيما يرضي الله سبحانه وتعالى، ومن هذا المنطلق يعرف المصرف الإسلامي من خلال الخصائص التي يتميز بها عن نظيره التقليدي، ومن خلال التتبع والنظر والاطلاع في التعريفات، وجد أنها تتشابه في المضمون الأساسي ومن هذه التعريفات ما يلي:
عرّفت المادة 15 من اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي – سنة 1977، المصارف الإسلامية بأنها: "تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها، ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالربا أخذا وعطاءاً". (شياد، 2015، ص21)

2-2-الرقابة اصطلاحاً

عرفت بأنها أي الرقابة هي عملية قياس الأداء وتصحيحه أي التأكد من أن سير العمليات قد تم كما هو مخطط وأن الأهداف أنجزت وبالتالي تحديد الانحرافات وطرق معالجتها. (شعيب، 2014، ص15)

وكما عرفت الرقابة بأنها جزء مكمل لكل قرار أو وظيفة فهي مهمة إدارية أساسية وتعني المتابعة للتأكد من أن ما تم إقراره ينفذ بشكل سليم وأن المنظمة بحالة سليمة. (البرنوطي، 2001، ص3)

2-3 تعريف الرقابة المصرفية:

"هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتّخذها السلطات النّقدية والمصارف المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يُساهم في التّنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين. (الامام، والشمري، 2011، ص. 354)

2-4-عناصر الرقابة المصرفية (الشاهد، 2001، ص273):

أ- تقييم الوضع المالي للمصارف بشكل عام.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

ب- إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف وحجم كل نوع ومدى تناسبها مع رأس المال.

ج- تقييم كيفية تعامل المصرف مع الأزمات والمخاطر التي قد يواجهها.

د- تقييم الأجزاء التي تكون فيها مستويات غير مقبولة من المخاطر والأجزاء التي تكون فيها إدارة المخاطر ضعيفة.

ويمكننا تعريف الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية بأنها:

هي نظام رقابة المصرف المركزي أو أي سلطة نقدية على المصارف الإسلامية، ومن الطبيعي أن تخضع المصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي في ظل عدم وجود مصرف مركزي إسلامي بالرغم من اختلاف طبيعة المصرف الإسلامي وسماته التي تميزه عن المصارف التقليدية، إذ إن علاقة المصارف الإسلامية مع أصحاب الودائع قائمة على المشاركة وليست علاقة دائن ومدين، لذلك وجب على المصارف المركزية مراعاة الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية، مع أن هذا لا يعفي المصارف الإسلامية أن تقوم بتقديم تقارير وكشوف وإحصاءات وبيانات دورية حتى تجنب المصرف الإسلامي المراكز المالية الحرجة.

2-5-الرقابة الشرعية

يقصد بالرقابة الشرعية "فحص مدى التزام المصرف بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطته وتشمل فحص العقود، الاتفاقيات، السياسات، المنتجات والمعاملات، عقود التأسيس، النظم الأساسية، القوائم المالية والتقارير وخاصة تقرير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها المصرف المركزي، ويحق لهيئة الرقابة الشرعية الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمعاملات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع للمستشارين ذوي الصلة والموظفين المختصين". (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2000، ص15)

2-6 الرقابة المركزية

الرقابة المركزية هي إحدى أهم اختصاصات المصرف المركزي، حيث تعمل على تحقيق مُستهدفات الاستقرار في المؤسسات المصرفية خاصةً، والقطاع المالي عامةً، ويسعى المصرف المركزي جاهداً من خلال

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

دوره الإشرافي والرقابي على المؤسسات المصرفية للتأكد من سلامة مراكزها المالية، ومراقبة كفاءة أدائها، والمحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين والمتعاملين معها. (دليل مصرف ليبيا المركزي 2012)

2-7 الـرقــابــة الـدولـيـة

وهي عبارة عن جهود منظمة لقياس وتوجيه ومتابعة الأداء للمؤسسات المصرفية وفقاً لأسس ومعايير عالمية موحدة. (علي، 1985، ص1)

2-8 الأداء المالي للمصارف الإسلامية

غالباً ما يقصد بالأداء أنه تلك العملية التي تعكس استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها أي تعني استغلال الموارد بصورة فاعلة، وكفؤة لتحقيق الأهداف. (الحسيني، 2000، ص 231)

2-9 مفهوم نحسين الأداء

إن الحكم على نجاح أي مؤسسة يعتمد على مدى اهتمامها بقدرات موظفيها وكفاءتهم وحسن الأداء لعملهم وكيفية استثمار الموارد البشرية المتاحة..

وعملية تحسين الأداء تتطلب نظرة شاملة بالتركيز على كل الموارد المتاحة لتحسين الأداء والذي يبدأ بالتدريب وإن عملية تحسين الأداء تعتبر نوع من أنواع التعليم المستمر وهي توفر مخزون مهاري محترف للمصرف وتعرف على أنها طريقة منظمة وشاملة لعلاج المشاكل التي يعاني منها المصرف.

وتبدأ بمقارنة الوضع الحالي والوضع المرغوب للأداء وتحديد الفجوة في الأداء وبعدها يأتي دور تحليل مسببات الفجوة ومعرفة تأثير الرقابة في الأداء وبعد ذلك يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء بتصحيح الانحرافات (المهندى ،2020، ص 51)

3-الإطار العملي للدراسة:

نبذة عن المصرف الإسلامي الليبي :

تأسس المصرف بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي المؤرخ في 11/11/ 2014 رقم 25 لسنة 2014، وبناء على ترخيص مزاولة النشاط الصادر عن محافظ مصرف ليبيا المركزي المؤرخ في

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2017/01/08 رقم 2 لسنة 2017 (المصرف الإسلامي الليبيinfo@lib.com.ly)، وتم تأسيسه من قبل رجال الأعمال الليبيين، وبعض المواطنين، ونخبة من المصرفيين الليبيين، وقد تأسس على هيئة شركة مساهمة ليبية، تلتزم بممارسة الصيرفة الاسلامية بكافة الصيغ التمويلية.

3-1-أداة الدراسة (أداة جمع البيانات)

سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى بيان أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية، ولتحقيق هدف الدراسة قاما باستخدام الاستبيان وقسم إلى ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول: الرقابة الداخلية (الفنية – الشرعية)

المحور الثاني: الرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي–الرقابة الدولية)

المحور الثالث: معالجة الانحرافات عن الخطط والأهداف الموضوعة

3-2-. الاستمارات الموزعة

الجدول (1) يوضح الاستمارات الموزعة، والمستبعدة والصالحة للتحليل الإحصائي:

الجدول (1) الاستمارات الموزعة

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستبعدة	الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي	نسبة الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي
183	3	180	%98.36

وتم توزيع فقرات الاستبانة على محاور الدراسة كما في الجدول التالي:

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

الجدول(2) توزيع فقرات الاستبانة على المحاور

نوع المتغير	المحور	عدد العبارات
(الرقابة المصرفية)	أثر الرقابة الداخلية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية	26
	أثر الرقابة الخارجية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية	14
	أثر معالجة الانحرافات في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية	10

الجدول من إعداد الباحثان.

وقد صيغت جميع عبارات الاستبانة بصورة إيجابية، وأعطي لكل عبارة على إجابتها وزن مدرج على نمط سلّم ليكرت الخماسي، وتنحصر هذه الإجابات وفق هذا المقياس كما في الجدول التالي:

الجدول (3) مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

ولتحديد مستوى الموافقة وفق مقياس ليكرت الخماسي فإنه يتم اعتماد المتوسط المرجح للرتب كما في الجدول التالي:

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

الجدول(4) الرتب والمتوسطات المرجحة لفقرات الاستبانة

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الرتبة	5	4	3	2	1
متوسط المرجح	4.2 – 5	3.4 – 4.2	2.6 – 3.4	1.8 – 2.6	1 – 1.8

الجدول من إعداد الباحثان.

3-3-صدق وثبات أداة الدراسة

المقصود بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها وأن تعطي أداة جمع البيانات النتائج نفسها إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى، ولقياس مدى ثبات محاور الدراسة استخدمت معادلة كرونباخ ألفا وهذا الاختبار يقيس درجة تناسق إجابات المستقصى منهم على كل إجابات الاستبانة وتكون قيمة معامل كرونباخ الفا ما بين (0-1)، وتبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة، فعندما تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا صفر فيدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق بين إجابات مفردات العينة، أما إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا واحد صحيح فيدل ذلك على وجود ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة، ولقياس صدق وثبات الاستبانة سوف نستخدم معامل كرنباخ ألفا وكان كالآتي:

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

الجدول (5) معامل كرنباخ ألفا

محاور الدارسة	N of Items	Cronbachs Alpha
الرقابة الداخلية	26	0.995
الرقابة الخارجية	14	0.989
معالجة الانحرافات	10	0.985
الرقابة على الأداء ككل	50	0.997

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يظهر من الجدول السابق أن معاملات كورنباخ ألفا لمحاور الدراسة تراوحت بين (0.985–0.995) كان أعلاها لمحور "الرقابة الداخلية"، وأدناها لمحور "معالجة الانحرافات"، وبلغ معامل كورنباخ ألفا للرقابة على الأداء ككل (0.997)، وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة، حيث يعتبر معامل الثبات (كورنباخ ألفا) مقبولا إذا زاد عن (0.70%). (تيسير، 2023)

صدق المحتوى: وهو عرض أداة جمع البيانات الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في موضوع الدراسة بصفة خاصة وطرق البحث بصفة عامة من أجل أن يدلو برأيهم فيها من جوانب عدة منها الشكل، والصياغة، والترتيب، وسلامة البنود والأسئلة ومدى شموليتها ومناسبتها لموضوع الدراسة.

وبعد إعداد الصورة المبدئية لعبارات استبانة الدراسة وبعد الاطلاع على عديد المراجع العلمية والدراسات السابقة في .موضوع الدراسة تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من الأساتذة الأكاديميين حيث بلغ عددهم (5) محكمين بهدف التعرف على آرائهم المتعلقة بملائمة الاستبانة لأهداف الدراسة وقد طلب رأي المحكمين في (مدى صلاحية الفقرات وصياغتها، ومدى انتماء الفقرات والمحاور لموضوع الدراسة، وإضافة أو تعديل أو حذف ما يرونه مناسباً)، وقد تم الاستجابة لآراء السادة المحكمين والقيام بإجراء ما يلزم من تعديل وبذلك تم اعتماد الاستبانة في صورتها النهائية .

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

3-4-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والرقابة على الأداء ككل.

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
الرقابة الداخلية	4.0667	0.725	2	**موافق**
الرقابة الخارجية	4.0452	0.720	3	**موافق**
معالجة الانحرافات	4.0783	0.702	1	**موافق**
الرقابة على الأداء ككل	4.0634	0.715	.	**موافق**

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يظهر من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة تراوحت بين (4.04-4.07)، كان أعلاها للمحور الثالث " أثر معالجة الانحرافات في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية " بمتوسط حسابي بلغ (4.0783) وبدرجة موافق، يليه المحور الأول" أثر الرقابة الدخيلة في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية " بمتوسط حسابي بلغ (4.0667) وبدرجة موافق، وبالمرتبة الأخيرة المحور الثاني "أثر الرقابة الخارجية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية " بمتوسط حسابي بلغ (4.0452) وبدرجة عالية من الموافقة، وبلغ المتوسط الحسابي " الرقابة على الأداء " ككل (4.0634) وبدرجة موافق أيضاً.

3-5-تحليل المحور الأول: الرقابة الداخلية (الشرعية – الفنية)

يوضح الجدول رقم(7) نتائج التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية الوصفية وذلك لتحديد اتجاهات إجابات عينة الدراسة وتحديد الأهمية الترتيبية لكل فقرة من فقرات المحور. حيث نجد أن المتوسطات الحسابية

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

لفقرات المحور تتراوح بين (3.672– 4.272) وكانت أكبر قيمة هي الفقرة رقم (14) وهي التي تنص على (تعكس عوائد المصرف مستوى كفاءة الأداء بالمصرف) بمتوسط حسابي بلغ (4.272) بدرجة موافق بشدة، وأن أقل متوسط حسابي هو للفقرة رقم (9) التي تنص على (مشاركة الموظفين بالمصرف الإسلامي الليبي في وضع نظام الرقابة الداخلية يساهم في تحسين أداء المصرف) بمتوسط حسابي بلغ (3.672) بدرجة موافق، أي أن كل الإجابات كانت (موافق بشدة ، موافق)، وكان المتوسط الحسابي العام للمحور ككل يساوي (4.067) وبدرجة موافق.

جدول رقم (7) التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية لمحور الرقابة الداخلية

الرقم	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة	اتجاه العينة
1	سهولة نظام الرقابة الداخلي يحسن من أداء المصرف	التكرار	48	79	35	17	1	3.867	0.936	0.00	11	موافق
		النسبة	26.7	43.9	19.4	9.4	0.6					
2	شمولية نظام الرقابة الداخلية يحسن من أداء المصرف	التكرار	43	98	34	5	0	3.994	0.736	0.00	9	موافق
		النسبة	23.9	54.4	18.9	2.8	0					
3	المساهمة من قبل موظفي هيئة الرقابة للمصرف في وضع نظام الرقابة الداخلية يحسن أداء المصرف	التكرار	29	99	45	7	0	3.833	0.736	0.00	12	موافق
		النسبة	16.1	55	25	3.9	0					

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

4	دقة نظام الرقابة الداخلية يحسن من أداء المصرف	التكرار	68	94	12	5	1	4.239	0.743	0.00	3	موافق بشدة
		النسبة	37.8	52.2	6.7	2.8	0.6					
5	تساعد درجة مركزية نظام الرقابة الداخلية على تطوير أداء المصرف	التكرار	46	79	45	10	0	3.894	0.849	0.00	10	موافق
		النسبة	25.6	43.9	25	5.6	0					
6	يساهم وجود إجراءات عمل وتعليمات موحدة في تحسين أداء المصرف	التكرار	65	92	20	3	0	4.217	0.703	0.00	4	موافق بشدة
		النسبة	36.1	51.1	11.1	1.7	0					
7	سهولة الحصول على إجراءات العمل من قبل الموظفين يحسن أداء المصرف	التكرار	60	96	20	3	1	4.172	0.731	0.00	5	موافق
		النسبة	33.3	53.3	11.1	1.7	0.6					
8	اقتناع الموظفين بنظام الرقابة الداخلية يحسن أداء المصرف	التكرار	50	100	24	6	0	4.078	0.736	0.00	7	موافق
		النسبة	27.8	55.6	13.3	3.3	0					

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

9	مشاركة الموظفين بالمصرف الإسلامي الليبي في وضع نظام الرقابة الداخلية يسهم في تحسين أداء المصرف	التكرار	36	76	45	19	4	3.672	0.985	0.00	14	موافق
		النسبة	20	42.2	25	10.6	2.2					
10	ملائمة تكاليف الانظمة الرقابية الداخلية لحجم المصرف يساعد على تطوير أداء المصرف	التكرار	25	90	59	6	0	3.744	0.733	0.00	13	موافق
		النسبة	13.9	50	32.8	3.3	0					
11	تطور البرامج المحاسبية يساعد على تحسين أداء المصرف	التكرار	76	79	20	5	0	4.256	0.763	0.00	2	موافق بشدة
		النسبة	42.2	43.9	11.1	2.8	0					
12	سهولة ووضوح البرامج المحاسبية يساعد في تحسين أداء المصرف	التكرار	60	83	31	6	0	4.094	0.796	0.00	6	موافق
		النسبة	33.3	46.1	17.2	3.3	0					
13	سرعة وصول المعلومات التي تخص نتائج أنظمة الرقابة الداخلية يساعد على تطوير أداء المصرف	التكرار	49	99	26	6	0	4.061	0.741	0.00	8	موافق
		النسبة	27.2	55.5	14.4	3.3	0					

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

14	تعكس عوائد المصرف مستوى كفاءة الأداء بالمصرف	التكرار	74	88	12	5	1	4.272	0.754	0.00	1	موافق بشدة
		النسبة	41.1	48.9	6.7	2.8	0.6					
15	يساعد استغلال الموارد التي تكون في حوزة المصرف من قبل أجهزة الرقابة الداخلية على تطوير أداء المصرف	التكرار	60	83	31	6	0	4.094	0.796	0.00	6	موافق
		النسبة	33.3	46.1	17.2	3.3	0					
16	الهيكل التنظيمي المتطور يرفع من أداء المصرف	التكرار	49	99	26	6	0	4.061	0.741	0.00	8	موافق
		النسبة	27.2	55	14.4	3.3	0					
17	التوقيت المناسب لعمليات الرقابة الداخلية الخاصة بعمليات المصرف ينعكس إيجاباً على أداء المصرف	التكرار	68	94	12	5	1	4.239	0.743	0.00	3	موافق
		النسبة	37.8	52.2	6.7	2.8	0.6					
18	سهولة التواصل والتفاعل بين موظفي المصرف يحسن من أداء المصرف	التكرار	46	79	45	10	0	3.894	0.849	0.00	10	موافق
		النسبة	25.6	43.9	25	5.6	0					

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

19	تجانس الموظفين من حيث المستوى التعليمي والخبرة العملية يحسن من أداء المصرف	التكرار	65	92	20	3	0	4.217	0.703	0.00	4	موافق بشدة
		النسبة	36.1	51.1	11.1	1.7	0					
20	الالتزام بالقوانين الصادرة من كل الجهات المعنية من قبل موظفي المصرف يرفع من أداء المصرف	التكرار	60	96	20	3	1	4.172	0.731	0.00	5	موافق
		النسبة	33.3	53.3	11.1	1.6	0.6					
21	تعزز ثقة الجمهور والزبائن بنظام الرقابة الداخلية من أداء المصرف	التكرار	65	92	20	3	0	4.078	0.736	0.00	7	موافق
		النسبة	36.1	51.1	11.1	1.7	0					
22	نظام الرقابة الشرعية الفعال يحسن الأداء المالي للمصرف	التكرار	49	99	26	6	0	4.061	0.741	0.00	8	موافق
		النسبة	27.2	55	14.4	3.3	0					
23	نظام التدقيق الشرعي السهل في عرض قوانينه يحسن أداء المصرف	التكرار	68	94	12	5	1	4.239	0.743	0.00	3	موافق بشدة
		النسبة	37.8	52.2	6.7	2.8	0.6					
24	نظام الرقابة الشرعي الشامل يحسن أداء	التكرار	46	79	45	10	0	3.894	0.849	0.00	10	موافق
		النسبة	25.6	43.9	25	5.6	0					

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

	المصرف											
25	الالتزام بتعليمات هيئة الرقابة الشرعية من قبل موظفي وإدارة المصرف يحسن من أداء المصرف	التكرار	65	92	20	3	0	4.217	0.703	0.00	4	موافق بشدة
		النسبة	36.1	51.1	11.1	1.7	0					
26	تؤثر الرقابة الداخلية التي تخص التزام هيئة الرقابة الشرعية بالشريعة الإسلامية من حيث الرأي الشرعي على أداء المصرف	التكرار	60	96	20	3	1	4.017	0.731	0.00	5	موافق
		النسبة	33.3	53.3	11.1	1.7	0.6					
أثر الرقابة الداخلية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية للمحور ككل		-	-	-	-	-	-	4.067	0.725	0	0	موافق

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

6-3- تحليل المحور الثاني: الرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي – الرقابة الدولية)

الجدول (8) التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية لمحور الرقابة الخارجية

الرقم	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة	اتجاه العينة
1	نظام الرقابة الخارجية الفعال يحسن من أداء المصرف	التكرار	0	7	45	99	29	3.833	0.736	0.00	9	موافق
		النسبة	0	3.9	25	55	16.1					
2	توقيت الرقابة يحسن أداء الخارجية المصرف	التكرار	0	6	26	99	49	4.061	0.741	0.00	7	موافق
		النسبة	0	3.3	14.4	55	27.2					
3	حيادية الرقابة الخارجية تحسن أداء المصرف	التكرار	1	5	12	94	68	4.239	0.743	0.00	1	موافق بشدة
		النسبة	0.6	2.8	6.7	52.2	37.8					
4	تحسن البنود المشمولة بنظام الرقابة الخارجية أداء المصرف	التكرار	0	3	20	92	65	4.217	0.703	0.00	2	موافق بشدة
		النسبة	0	1.7	11.1	51.1	36.1					
5	مراعاة طبيعة المصرف الإسلامي الخاصة من قبل مصرف ليبيا المركزي لها أثر على أداء المصرف	التكرار	1	3	20	92	64	4.194	0.741	0.00	3	موافق
		النسبة	0.6	1.7	11.1	51.1	35.6					
6	تعليمات وقوانين مصرف ليبيا المركزي لها دور إيجابي في تطوير أداء المصرف	التكرار	0	6	24	100	50	4.078	0.736	0.00	5	موافق
		النسبة	0	3.3	13.3	55.6	27.8					

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

7	تساعد سياسات مصرف ليبيا المركزي التي تخص الاحتياطيات الإجبارية في تطوير أداء المصرف	التكرار	4	19	45	76	36	3.672	0.985	0.00	11	موافق
		النسبة	2.2	10.6	25	42.2	20					
8	قضية الملجأ الأخير التي تخص السيولة من قبل مصرف ليبيا المركزي تحسن من أداء المصرف	التكرار	0	6	59	90	25	3.744	0.733	0.00	10	موافق
		النسبة	0	3.3	32.5	50	13.9					
9	عمليات الرقابة الدورية من قبل مصرف ليبيا المركزي تحسن أداء المصرف	التكرار	0	6	26	98	50	4.067	0.744	0.00	6	موافق
		النسبة	0	3.3	14.4	54.4	27.8					
10	الالتزام بتعليمات وقوانين مصرف ليبيا المركزي تؤثر إيجابياً على أداء المصرف	التكرار	1	5	12	94	68	4.239	0.743	0.00	1	موافق بشدة
		النسبة	0.6	2.8	6.7	52.2	37.8					
11	الالتزام بالضوابط والشروط الدولية يؤثر إيجاباً على أداء المصرف	التكرار	0	6	31	83	60	4.094	0.796	0.00	4	موافق
		النسبة	0	3.3	17.2	46.1	33.3					
12	إلزامية التعليمات الدولية تؤثر إيجاباً على أداء المصرف	التكرار	0	6	26	99	49	4.061	0.741	0.00	4	موافق
		النسبة	0	3.3	14.4	55	27.2					
13	استخدام سياسة الثواب والعقاب من قبل الجهات الدولية تؤثر إيجاباً على أداء المصرف	التكرار	1	5	12	94	68	4.239	0.743	0.00	1	موافق بشدة
		النسبة	0.6	2.8	6.7	52.2	37.8					

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

14	**العدالة في القوانين والتعليمات المالية الدولية التي تخص الجانب المالي لكل الدول تحسن أداء المصرف**	التكرار	0	10	45	79	46	3.894	0.849	0.00	8	موافق
		النسبة	0	5.6	25	43.9	25.6					
	أثر الرقابة الخارجية في تحسين الإسلامية الليبية أداء المصارف للمحور ككل	–	—	—	—	—	—	4.045	0.721	0	0	موافق

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يوضح الجدول رقم(8) نتائج التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية الوصفية وذلك لتحديد اتجاهات إجابات عينة الدراسة وتحديد الأهمية الترتيبية لكل فقرة من فقرات المحور، حيث نجد أن المتوسط الحسابي للفقرات يتراوح بين (3.67– 4.23) وكانت أعلى قيمة هي كل من الفقرات رقم (3–10–13) بمتوسط حسابي بلغ (4.239) لكل من الفقرات وبدرجة موافق بشدة لكل منها، وأن أقل متوسط هي الفقرة رقم (7) التي تنص على (تساعد سياسات مصرف ليبيا المركزي التي تخص الاحتياطيات الإجبارية في تطوير أداء المصرف) بمتوسط حسابي (3.672) وبدرجة موافق، أي أن كل الإجابات كانت (موافق بشدة ، موافق) ، وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور ككل (4.045) وبدرجة موافق.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

3-7- تحليل المحور الثالث: معالجة الانحرافات

الجدول (9) التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية لمحور معالجة الانحرافات

الرقم	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة	اتجاه العينة
1	اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب تساعد تطوير أداء على المصرف	التكرار	0	5	34	98	43	3.994	0.736	0.00	6	موافق
		النسبة	0	2.8	18.9	54.4	23.9					
2	انخفاض تكلفة اكتشاف الانحرافات تحسن من المصرف أداء	التكرار	1	5	12	94	68	4.239	0.743	0.00	1	موافق بشدة
		النسبة	0.6	2.8	6.7	52.2	37.8					
3	المعالجة السليمة للانحرافات تحسن من أداء المصرف	التكرار	0	3	20	92	65	4.217	0.703	0.00	2	موافق بشدة
		النسبة	0	1.7	11.1	51.1	36.1					
4	المعالجة بأقل التكاليف للانحرافات تحسن من المصرف أداء	التكرار	0	5	25	100	50	4.083	0.724	0.00	4	موافق
		النسبة	0	2.8	13.9	55.6	27.8					
5	مساهمة النظام المحاسبي في كشف الانحرافات يحسن أداء المصرف	التكرار	0	6	59	90	25	3.744	0.733	0.00	8	موافق
		النسبة	0	3.3	32.8	50	13.9					

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

6	تدريب الموظفين على كشف الانحرافات يرفع مستوى أداء المصرف	التكرار	0	6	31	83	60	4.094	0.796	0.00	3	موافق
		النسبة	0	3.3	17.2	46.1	33.3					
7	ارتفاع التحصيل العلمي لموظفي كشف الانحرافات(المالية–الشرعية) يرفع أداء المصرف	التكرار	1	5	12	94	68	4.239	0.743	0.00	1	موافق بشدة
		النسبة	0.6	2.8	6.7	52.2	37.8					
8	مرونة الإدارة في معالجة الانحرافات يحسن أداء المصرف	التكرار	0	6	26	99	49	4.061	0.741	0.00	5	موافق
		النسبة	0	10	45	79	46					
9	خبرة الموظفين في كشف الانحرافات يحسن أداء المصرف	التكرار	0	10	45	79	46	3.894	0.849	0.00	7	موافق
		النسبة	0	5.6	25	43.9	25.6					
10	تحفيز الموظفين مادياً لكشف الانحرافات يحسن من أداء المصرف	التكرار	0	3	20	92	65	4.217	0.703	0.00	2	موافق بشدة
		النسبة	0	1.7	11.1	51.1	36.1					
أثر معالجة الانحرافات في الإسلامية تحسين أداء المصارف الليبية للمحور ككل		-	-	-	-	-	-	4.078	0.702	0	0	موافق

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يوضح الجدول رقم (9) نتائج التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية الوصفية وذلك لتحديد اتجاهات إجابات عينة الدراسة وتحديد الأهمية الترتيبية لكل فقرة من فقرات المحور، حيث نجد أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور يتراوح بين (3.74–4.23)، وكانت أعلاها الفقرة رقم (2،7)، بمتوسط حسابي للفقرتين بلغ (4.239) بدرجة موافق بشدة، وبالمرتبة الأخيرة كانت الفقرة رقم (5) التي تنص على أن (مساهمة النظام

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

المحاسبي في كشف الانحرافات يحسن أداء المصرف)، بمتوسط حسابي (3.744) بدرجة موافق، أي ان كل الاجابات كانت (موافق بشدة، موافق) وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور ككل (4.078) وبدرجة موافق.

3-8-اختبار الفرضيات :

الفرضية الرئيسية H0 : (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة المصرفية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

الفرضية الفرعية الأولى H01 : (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة الداخلية (الشرعية والفنية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار "" T للعينات المنفردة (One- Sample t –Test) للكشف عن : (أثر الرقابة الداخلية (الشرعية والفنية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية)، والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول (10) اختبار T للعينات المفردة لمحور الرقابة الداخلية

أثر الرقابة الداخلية في تحسين أداء المصارف الاسلامية الليبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	الدلالة الاحصائية
	4.067	0.725	179	19.737	2.056	0.000

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يظهر من الجدول السابق أن قيمة (t) موجبة وأكبر من قيمة (t) الجدولية وبلغت (19.737) وبدلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من 0.05 وكان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي (4.067) وبانحراف معياري (0.725)، وبما أن اتجاه العينة على مقياس ليكرت الخماسي هو (موافق) فهذا يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية (الشرعية والفنية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

الفرضية الفرعية الثانية H02: (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي– الرقابة الدولية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الاسلامية الليبية).

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار "" T للعينات المنفردة (One– Sample t –Test) للكشف عن:

(أثر الرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي–الرقابة الدولية) في تحسين أداء المصارف الاسلامية الليبية)، والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول (11) اختبار T للعينات المفردة لمحور الرقابة الخارجية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	الدلالة الاحصائية
أثر الرقابة الخارجية في تحسين أداء المصارف الاسلامية الليبية	4.045	0.720	179	19.459	2.145	0.000

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يظهر من الجدول السابق أن قيمة (t) موجبة وأكبر من قيمة (t) الجدولية وبلغت (19.459) وبدلالة احصائية (0.000) وهي أقل من (0.05) وكان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي (4.045) وبانحراف معياري (0.720)، وبما أن اتجاه العينة على مقياس ليكرت الخماسي هو (موافق) فهذا يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي–الرقابة الدولية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الاسلامية الليبية).

الفرضية الفرعية الثالثة H03: (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعالجة الانحرافات عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الاسلامية الليبية).

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار "" T للعينات المنفردة (One- Sample t –Test) للكشف عن (أثر معالجة الانحرافات في تحسين أداء المصارف الاسلامية الليبية)، والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول (12) اختبار T للعينات المفردة لمحور معالجة الانحرافات

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	الدلالة الاحصائية
أثر معالجة الانحرافات في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية	4.078	0.702	179	20.598	2.228	0.000

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يظهر من الجدول السابق ان قيمة (t) موجبة وأكبر من قيمة (t) الجدولية وبلغت (20.598) وبدلالة احصائية (0.000) وهي أقل من (0.05)، وكان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي (4.078) وبانحراف معياري (0.702)، وبما أن اتجاه العينة على مقياس ليكرت الخماسي هو (موافق) فهذا يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعالجة الانحرافات عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

وبناء على الاختبارات السابقة للفرضيات الفرعية الثلاثة يمكننا الحكم برفض الفرضية الرئيسة الصفرية التي تنص على: (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة المصرفية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية). وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:

(يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة المصرفية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

الخاتمة

النتائج

1. وجود أثر إيجابي للرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.
2. وجود أثر إيجابي للرقابة الداخلية بأنواعها (الشرعية والفنية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.
3. وجود أثر إيجابي للرقابة الخارجية بأنواعها (رقابة المصرف المركزي–الرقابة الدولية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.
4. وجود أثر إيجابي لمعالجة انحرافات الأداء في المصارف الإسلامية الليبية.

التوصيات

1. ضرورة وجود نظام رقابي داخلي شامل وفعال يتسم بالوضوح والمرونة قادر على كشف وتصحيح الانحرافات للمصارف الإسلامية الليبية.
2. الالتزام بتقارير هيئات الرقابة الشرعية وتنفيذ محتواها.
3. العمل على ابتكار صيغ ومنتجات وخدمات مصرفية جديدة لتحقيق مستوى تنافسي محلي ودولي ممتاز في القطاع المصرفي يرفع من ربحية المصارف الإسلامية الليبية.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

4. ضرورة الالتزام بمتطلبات المؤسسات الدولية وتقارير الجهات الخارجية بشأن سلامة المركز المالي والملاءة المالية للمصارف الإسلامية لما يحققه من كفاءة واستقرار مالي للمصارف الإسلامية الليبية.
5. التركيز والعمل على البحث والتعليم والتدريب والتطوير في كافة مجالات الرقابة المصرفية لمواكبة التطور المصرفي العالمي.
6. زيادة توجيه الأبحاث العلمية نحو موضوعات الرقابة المصرفية بمختلف أنواعها لما لها من دور في رفع مستوى الأداء المالي للمصارف .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

[1] الامام، صلاح الدين، الشمري، صادق راشد (2011)، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية - نظام CRAFTE نموذجا-"، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق.
[2] البرنوطي، سعاد نائف (2005)، أساسيات إدارة الاعمال، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
[3] تيسير، محمد(2023)، ما هو معامل ألفا كورنباخ. في مؤسسة المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، تم الاسترداد بتاريخ (2023/8/20) من (HTTPS://BLOG.AJSRP.COM/?P=32068)
[4] جاسر، محمد (2009)، التدقيق الشرعي الخارجي، مؤتمر المدققين الشرعيين، الكويت.
[5] جفال، مهند علي. (2019). أثر الرقابة المصرفية على أداء المصارف الإسلامية المصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، عمان، الأردن.، أطروحة دكتوراه ،جامعة اليرموك ، الأردن
[6] دليل مصرف ليبيا المركزي (2012).

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

[7] زائد، محمد عقيل (2016)، أثر الرقابة الكمية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية. (أطروحة دكتوراه- غير منشورة)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

[8] شـياد، فيصـل (2015)، المصـارف الإسـلامية والتحـديات المعاصـرة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية

[9] المصرف الإسلامي الليبي، HTTPS://WWW.LIB.COM,LY/

[10] المهندى ، ناصر حمد لحدان الحسن (2020) دور الرقابة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية في دولة قطر : دراسة تطبيقية بنك قطر الوطني ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة عمان الأهلية،الأردن.

[11] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 2000

ثانياً: المراجع الإنجليزية

[1] Hirtle, Beverly(2020)Banking Bailout Law ،A Comparative Study of the United States, United Kingdom and the European Union European Banking and Financial Law

[2] Matthias Haentjens, Pierre de Gioia Carabellese (2020) European Banking and Financial Law (Second Edition).

[3] Mohmd Nor Halida Haziaton(2020) Banking supervision: The perspective from economics - Federal Reserve Bank of New York

[4] Virág Blazsek Pierre de Gioia- Matthias Haentjens(2020) The Impact of Supervision on Bank Performance – ARTICLE First published: 12 July 2020

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

ما مدى أهمية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الشركات النفطية الليبية

هاجر إمحمد الهادي، أستاذ مساعد كلية المحاسبة غريان،

hajeremhemed@gmail.com

Abstract

The importance of this study stems from the fact that it examines the extent of the importance of applying human resources accounting in Libyan oil companies. Through the theoretical framework, the subject was studied theoretically and in the field of the reality of application in the institution. The study relied on the descriptive analytical approach in studying the theoretical aspects through books, research and previous studies. In order to achieve the objectives of the study, a special questionnaire was designed and distributed to survey the opinions of a representative sample of the study community members. A simple random sample was selected. (110) copies of the questionnaire were distributed and (100) were retrieved with a retrieval rate of 90.91%. The statistical program (SPSS) was used in the analysis. The following are the most important results and recommendations of the study:

1) The lack of sufficient awareness among oil companies of the necessity of applying human resources accounting.
2) The accounting system applied in oil companies does not meet the requirements for applying human resources accounting.

Second: Recommendations: By presenting the results presented previously, the researcher presents a set of recommendations with the aim of benefiting from the study in the practical aspect of the institution and oil companies, as follows:

1) Because human resources are of great importance in an era that depends on the creativity of the human mind, we recommend the necessity of shedding light on the importance of resource accounting in Libyan oil companies.
2) The increasing interest in the human element as the main pillar in the production sector requires giving the subject of applying human resources accounting in oil companies the required importance, therefore we recommend the necessity of Libyan institutions paying attention to the human element, and the necessity of directing attention towards developing human resources because they are of high relative importance in production institutions in particular.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

الملخص

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في **مدى أهمية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الشركات النفطية الليبية**، فمن خلال الإطار النظري تم دراسة الموضوع نظرياً وميدانياً لواقع التطبيق في المؤسسة، حيث اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الجوانب النظرية من خلال الكتب والأبحاث والدراسات السابقة، ولغرض تحقيق اهداف الدراسة تم تصميم وتوزيع استبانة خاصة لاستطلاع آراء عينة ممثلة لأفراد مجتمع الدراسة حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة، ولقد تم توزيع (110) نسخة استبيان وتم استرداد (100) بنسه استرداد 90.91%، حيث استخدم البرنامج الاحصائي (spss) في التحليل، وفيما يلي أهم نتائج الدراسة وتوصياتها:

1) عدم وجود الوعي الكافي لدى الشركات النفطية بضرورة تطبيق محاسبة الموارد البشرية.

2) أن النظام المحاسبي المطبق في الشركات النفطية لا يلبي متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية.

ثانيا: التوصيات: من خلال عرض النتائج التي قدمت سابقاً، تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات بهدف الاستفادة من الدراسة في الجانب التطبيقي للمؤسسة والشركات النفطية، وذلك كما يلي:

1) لأن الموارد البشرية ذات أهمية كبيرة في عصر يعتمد على إبداع العقل البشرى نوصي بضرورة تسليط الضوء على أهمية محاسبة الموارد في الشركات النفطية الليبية.

2) أن الاهتمام المتزايد بالعنصر البشرى كونه الركيزة الأساس في قطاع الإنتاج يتطلب إيلاء موضوع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الشركات النفطية الأهمية المطلوبة، عليه نوصي بضرورة اهتمام المؤسسات الليبية بالعنصر البشري، وضرورة توجيه الاهتمام نحو تطوير الموارد البشرية لأنها ذات أهمية نسبية عالية في المؤسسات الإنتاجية على وجه الخصوص.

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة: – لعل إنشاء المشروعات الكبرى وتكوين الأصول الثابتة أيسر على المجتمع من تكوين القوى البشرية اللازمة لإنشاء وتشغيل وإدارة تلك المشروعات لأن العمل هو مصدر الثروة، ويعد المورد البشرى من أغلى الموارد، فهو القادر على تحويل الموارد إلى طاقة منتجة ونافعة ذلك أن الإنسان هو صانع هذا التحول في

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

الموارد الأخرى والموظف لها، وهو بذاته مورد لا تنضب طاقاته وهو في نهاية الأمر الغاية والهدف الذي من أجله يتم استثمار وتشغيل طاقات مختلف الموارد الأخرى، وان نجاح المشاريع الاقتصادية في تحقيق أهدافها يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة وفاعلية الموارد البشرية العاملة بها. وبالتالي على محاسبة الموارد البشرية تشجيع الادرة على النظر إلى الموارد البشرية عند اتخاذ القرارات على إنها أصول تتوقع أن تحصل عن طريقها على منافع مستقبلية وكذلك إيجاد نظام متكامل للمحاسبة عن تكاليف وقيمة الموارد البشرية. وحيث أن الشركات النفطية من المؤسسات الإنتاجية التي تمثل فيها الإنتاجات البشرية وهو المنتج الأساس للمؤسسة، وأن محاسبة الموارد البشرية لها أهمية كبيرة في قياس وتقييم تلك الموارد، لذا فإن هذا البحث محاولة لتسليط الضوء على أهمية وضرورة تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الشركات النفطية ومدى إمكانية تطبيقها.

2.1 مشكلة البحث: – تكمن أهمية محاسبة الموارد البشرية في تقديم المعلومات اللازمة لمساعدة الإدارة العليا في اتخاذ القرارات المناسبة مما يدعو إلى البحث عن مدى توفر نظام محاسبي ملائم يعمل على خدمة وفحص متطلبات مثل هذا القرار، وبالتالي توفر مقومات تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الحكومية بغرض تشخيص المشكلة والعمل على زيادة قيمة المؤسسة وتطوير أداء العاملين فيها، ومن هنا تنبع التساؤلات الرئيسية لمشكلة البحث وهما:

1. هل هناك الوعي الكافي بأهمية وضرورة تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الشركات النفطية؟
2. هل أن النظام المحاسبي المطبق في الشركات النفطية يلبي متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية؟

3.1 فرضيات البحث: – تم اعتماد الفرضيتين الآتيتين لغرض الإجابة على تساؤلات المشكلة: –

1. لا يوجد الوعي الكافي لدى إدارات الشركات النفطية بأهمية وضرورة تطبيق محاسبة الموارد البشرية.
2. ان نظام المحاسبي المطبق في الشركات النفطية لا يلبي متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية.

4.1 أهدف البحث: – يهدف البحث إلى: –

1. التعريف بمفهوم محاسبة الموارد البشرية.
2. بيان مدى أهمية تطبيقها.
3. بيان مدى إمكانية تطبيقها في الشركات النفطية.

5.1 أهمية البحث: – تكمن أهمية البحث في: –

1. تسليط الضوء على أهمية محاسبة الموارد البشرية في الشركات النفطية الليبية وذلك لأن تلك الموارد ذات أهمية كبيرة في عصر يعتمد على إبداع العقل البشرى.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2. أن الاهتمام المتزايد بالعنصر البشرى كونه الركيزة الأساس في قطاع الإنتاج يتطلب إيلاء موضوع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الشركات النفطية الأهمية المطلوبة.

3. توجيه الاهتمام نحو تطوير الموارد البشرية لأنها ذات أهمية نسبية عالية في المؤسسات الإنتاجية على وجه الخصوص.

4. إنه محاولة لتسليط الضوء على موضوع معاصر مهم في ظل التوسع المحاسبي الكبير.

6.1 منهجية وأسلوب البحث: – اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت مصدرين رئيسين لاستقاء المعلومات هما:

مصدر البيانات الثانوية: في الجانب النظري حيث تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والكتب والبحوث المنشورة التي توفرت فيما يخص موضوع محاسبة الموارد البشرية.

مصدر البيانات الأولية: بالجانب التطبيقي فقد اعتمدت أسلوب الاستبيان الذي من خلاله تم جمع المعلومات المطلوبة لأغراض البحث، وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي SPSS) Statistical Package for the Social Sciences) في التحليل.

7.1 عينة البحث: – **عينة عشوائية بسيطة حيث** تمثلت عينة البحث بمدراء إدارة الحسابات العامة، وإدارة الميزانيات والتقارير، وإدارة متابعة ومراجعة حسابات الشركات، وإدارة الموارد البشرية، والقوى العاملة وبعض الموظفين العاملين في تلك الإدارات في المؤسسة الوطنية للنفط وتم توزيع (110) استمارة استبيان حيث تم استرداد (100) استمارة.

8.1 حدود البحث: –

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المؤسسة الوطنية للنفط بمدينة طرابلس.

الحدود الموضوعية: مدى إمكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الشركات النفطية.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على موظفي ومدراء إدارة الحسابات العامة، وإدارة الميزانيات والتقارير، وإدارة متابعة ومراجعة حسابات الشركات، وإدارة الموارد البشرية، والقوى العاملة وبعض الموظفين العاملين في تلك الإدارات في المؤسسة الوطنية للنفط بمقرها بطرابلس.

الحدود الزمانية: الفترة من شهر ابريل 2023 لغاية شهر يناير 2024.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

9.1 الدراسات السابقة: –

- **دراسة (سالم ، 2008) بعنوان : مدى أهمية القياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية :** هدفت الدراسة إلى وتحليل الأهمية التي يحظى بها القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية ومدى التأثير الذي تحدثه على اتخاذ القرارات المالية في كبرى الشركات العاملة في قطاع غزة من أجل توجه المزيد من هذا الاهتمام بالعنصر البشري كونه يعتبر من أهم الموارد الإنتاجية في الشركات الحديثة، حيث بلغ حجم عينة الدراسة عاملين من فئات متخذي القرارات لدى (100) شركة، ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود اهتمام مقبول بالبيانات الخاصة بالموارد البشرية، إلا أنه يوجد اهمال في التسجيل المحاسبي للموارد البشرية، ورسملتها والإفصاح عنها يوفر مزيد من الموضوعية والمصداقية والثقة للبيانات المحتواة في التقارير. ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة التفرقة بين النفقات التي تعتبر مصروفات جارية تحمل على نفس الفترة وتلك التي يجب أن تظهر ضمن عناصر أصول المنشاة والاهتمام بإصدار معيار محاسبي يلزم المنشآت بقياس رأس مالها البشري لسد الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية.
- **دراسة (عودة ، 2013) بعنوان : واقع نظم معلومات الموارد البشرية ودورها في فاعلية العمل الإداري في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة :** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع نظم معلومات الموارد البشرية وأثرها على فاعلية العمل الإداري في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة وذلك لأهمية إدارة الموارد البشرية وتأثيرها على سير العملية الادارية داخل الجمعيات، وقد عملت الدراسة على توضيح الدور الذي تسهم نظم معلومات الموارد البشرية المحسوبة في نجاح العمليات الإدارية في الجمعيات، حيث كان من أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة بين تطبيق نظم معلومات الموارد المحوسبة وبين فاعلية العمل الإداري البشري في الجمعيات، ويحتاج العاملين على هذه النظم للتدريب بصفة مستمرة للتغلب على نقص الخبرة التكنولوجية وتحديد جهة متخصصة في الجمعية لإدارة هذه النظم. ومن أهم ما أوصت به الدراسة تفعيل وتطوير تطبيق نظم معلومات الموارد البشرية في جميع وظائف إدارة الموارد البشرية في الجمعية، والاعتماد على جهات متخصصة لتدريب العاملين على النظام بصفة مستمرة للتغلب على نقص الخبرة التكنولوجية.
- **دراسة (زويلف، 2014) بعنوان: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن:** – هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر العوامل ذات العلاقة ببعض

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

خصائص البنك والمتمثلة في (الحجم، والعمر، وطبيعة النشاط، والربحية، والجنسية) في مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية السنوية للبنوك المبحوثة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن هذه الموارد في التقارير المالية السنوية للبنوك.

وكان من أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة إن مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية السنوية للبنوك المبحوثة يتأثر بشكل موجب ومعنوي بالمتغيرات المستقلة مجتمعة المتعلقة بخصائص البنك وهي حجم البنك وعمر البنك وطبيعة نشاط البنك وربحية البنك وجنسية البنك، وأن هناك تأثير معنوياً لخصائص البنك ماعدا خاصية طبيعة نشاط البنك، وأن هذا النوع من الإفصاح طوعي حيث لا يوجد معيار محاسبي خاص بالموارد الشرية ضمن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة القيام بمثل هذه الدراسة في قطاعات اقتصادية أخرى ضمن البيئة الأردنية بغرض إجراء المقارنة للوقوف على مدى التشابه والاختلاف بين هذه القطاعات في مجال الإفصاح عن الموارد البشرية وأن يتم تناول متغيرات أخرى لم يتم اختبارها في الدراسة مثل الرفع المالي والسيولة، وهيكل الملكية.

- **دراسة (عبد الحق بوقفة، زكريا دمدوم، وليد مرغني) بعنوان: أهمية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية –دراسة عينة من المؤسسات بولاية الوادي: –**

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى أهمية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية ؟، من أجل الإجابة على تلك الإشكالية فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وبالتطرق إلى جانب نظري يبرز مختلف المعارف النظرية المتعلقة بالموضوع أما الجانب التطبيقي فقد كان من خلال الاعتماد على استبيان موزع على عينة الدراسة مكونة من مسيرين لمؤسسات اقتصادية، تم التوصل الى نتائج أساسية أهمها مختلف المؤسسات بعينة الدراسة تتوفر لديها الوعي الكافي بتطبيق محاسبة الموارد البشرية، وهناك قدر معتبر من المعوقات التي تواجه المؤسسات دون تطبيقها لمحاسبة الموارد البشرية.

10.1 التعليق على الدراسات السابقة : ركزت معظم الدراسات السابقة على اعتبار الموارد البشرية موارد مهمة يجب أن تحظى بالاهتمام الكافي وأن يتم الاستثمار فيها والمحاسبة عنها، ، واكدت في أغلبها على ضرورة معاملة تلك الموارد معاملة الأصول، وان تعالج بنفس طريقة معالجة الأصول، وذلك لانطباق معايير الاعتراف بالأصل على العنصر البشري، مع ضرورة العمل على إظهار قيمتها ضمن بنود القوائم المالية والتأكيد على أهمية دور المحاسبة عن الموارد البشرية في توفير المعلومات المالية والكمية اللازمة للمستخدمين والتي

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

تساعد على استخدام الموارد البشرية بكفاءة وفعالية ومن خلال ذلك اصبح جليا للباحثة ضرورة معرفة ما مدي أهمية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الليبية وخصوصا بالمؤسسة الوطنية للنفط.

11.1 ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة: – ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة هو أنه سيتناول دور إمكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة أداء القطاع النفطي وفاعليتها، أي أنه سيخرج عما تناولته الدراسات السابقة والمنظمات التي طبقت فيها (مثل: الشركات الخدمية، وغيرها من منشآت الإعمال الهادفة للربح) حيث سيتم تطبيق البحث على القطاع النفطي في ليبيا، بالإضافة إلى كونه تجربة جديدة في الواقع الليبي وفي هذا القطاع.

المحور الأول: محاسبة الموارد البشرية (مفهوم وأهمية وأهداف ومعقوفات تطبيق محاسبة الموارد البشرية):

المقدمة: – ازداد الوعي لدى منشآت الأعمال بأهمية الموارد البشرية، وازداد تركيزها على رأس المال البشري (Human Resource Capital)لأن حاجتها إليه تماثل حاجتها إلى رأس المال المادي (Physical Capital) كما أن الاستثمار في الموارد البشرية يكبد المنشأة مبالغ كبيرة لدرجة أن بعض المنشآت تنفق على مواردها البشرية أكثر من إنفاقها على الآلات والمعدات.

مفهوم وأهمية وأهداف ومعوقات تطبيق محاسبة الموارد البشرية.

أولاً: مفهوم محاسبة الموارد البشرية: – أن مفهوم محاسبة الموارد البشرية يعني كل العمليات المحاسبية التي تقوم بها المنشآت من أجل تقييم رأسمالها البشري والفكري وذلك بالاعتماد على كل الأنظمة المتواجدة في المنشأة من نظام المعلومات الإداري ونظام المعلومات المحاسبي (جابر، 2007 :33).

وعرفت لجنة محاسبة الموارد البشرية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة ومحاسبة الموارد البشرية بأنها " عملية تحديد وقياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية، وتوصيل تلك المعلومات إلى الأطراف المعينة (1993:343، Porwal)، وعرف أيضاً Sidney Davidson بأنها " مصطلح يستخدم لوصف فروض متنوعة تبحث في التقرير عن الموارد البشرية، وتؤكد أهميتها في تحقيق أرباح المشروع ومجموعة أصوله ".

كما عرفها Flamholtz بأنها " وسيلة لقياس التكاليف التي تحدث في المشروع أو المشروعات الأخرى نتيجة لاختيار الأصول البشرية أو تأجيرها أو تدريبها أو تعيينها أو تنميتها، كما تتضمن أيضاً القياس الاقتصادي لقيمة الموارد البشرية بالنسبة للمشروع (حنان، 2003).

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

كما تم تعريفها بأنها مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تحكم عملية تحديد وقياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية بإجراءاتها والأساليب المستخدمة في ذلك لغرض إيصالها إلى الأطراف ذات العلاقة. (مطر والسويطي، 2008: 343).

نشأت محاسبة الموارد البشرية وبشكل متوازي، نتيجة تطور أحد مدارس علم إدارة الإفراد والتي تسمى " مدرسة الموارد البشرية " والتي تفترض أن البشر هو موارد تنظيمية ذات قيمة (الجعيدي، 2007: 40)، وأن مفهوم محاسبة الموارد البشرية يعتبر مفهوماً فلسفياً، فهو ليس عبارة عن نظرية أو طريقة معينة لها ثوابت ومبادئ محددة وإنما مفهوماً يعني كل العمليات المحاسبية الملموسة وغير الملموسة التي تقوم بها المؤسسة من أجل تقييم رأس مالها البشري والفكري.

أي أن مفهوم الموارد البشرية الإنسان على نفس مستوى الموارد المجتمعية الأخرى حيث انه مورد من أغلى الموارد، فهو القادر على تحويل الموارد إلى طاقة منتجة ونافعة، ذلك أن الأنسان هو صانع هذا التحويل في الموارد الأخرى وهو الموظف لها، وهو بذاته مورد لا تنضب طاقاته وهو في نهاية الأمر الغاية والهدف الذي من اجله يتم استثمار وتشغيل طاقات مختلف الموارد الأخرى (سالم، 2008: 33).

ومن التعاريف السابقة نستنتج بأن الفكرة الاساسية التي تدور حولها محاسبة الموارد البشرية هي فكرة القيمة الاقتصادية للموارد البشرية في المنظمات والتي يجب قياسها ومعالجتها محاسبياً. ومن هنا يمكن تعريف محاسبة الموارد البشرية من وجهة نظر بأنها مجموعة الإجراءات التي تقوم بها المنشآت لقياس القيمة الاقتصادية للموارد البشرية من خلال تقييم تكلفتها والتغيرات التي تطرأ على تلك التكلفة بمرور الزمن ومعالجتها محاسبياً، فضلاً عن تقييم أداءها وأثره على قيمة المنشأة.

وبذلك فإن محاسبة الموارد البشرية تتمثل في الآتي: –

_ محاسبة الموارد البشرية هي أداء قياس وليست فرعاً مستقلاً، بل تحسيناً للنظم الموجودة.

_ محاسبة الموارد البشرية تعترف بأساليب القياس والتي يمكن تطبيقها عملياً.

_ قياس الموارد البشرية ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة للمساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية الداخلية منها والخارجية.

ثانياً: مزايا وفوائد تطبيق محاسبة الموارد البشرية: – تهدف محاسبة الموارد البشرية إلى تقديم المساعدة للمستويات الإدارية المختلفة ولأطراف الخارجية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط واستخدام رقابة الموارد البشرية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف المنشأة، وتوفر الإطار الموضوعي والعلمي يساعد على اتخاذ

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

القرارات الخاصة بالموارد البشرية كالاستبدال مثلاً، بالإضافة إلى التحفيز على الأخذ في الاعتبار مفهوم إدارة رأسمال البشري عند اتخاد أي قرارات متعلقة بالموارد البشرية بشكل خاص وبالمنشأة بشكل عام.

وهناك عدة مزايا لمحاسبة الموارد البشرية، منها (الحيالي، 2004: 298): -

1. التخطيط السليم للقوى العاملة لمواجهة الأعباء الحالية والمتوقعة.
2. تقدير الاستثمارات التي تواجهها المنظمة في بناء تنظيمها الإنساني.
3. استحداث أصول جديدة هي الأصول الإنسانية ضمن المركز المالي للمنظمة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقلها في السوق
4. تساعد محاسبة الموارد البشرية، المنظمة في القيام بمسئوليتها الاجتماعية، وذلك عن طريق وضع أهداف لتنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى الأهداف الإنتاجية.
5. تساعد محاسبة الموارد البشرية، الإدارة على حسن استخدام قواها العاملة، واتخاذ القرارات الملائمة بشأن توظيفهم وتوجيه جهودهم.
6. تسهم محاسبة الموارد البشرية في تحويل النظرة إلى العاملين من أنهم أصول، مما يزيد من اهتمام الإدارة بتطوير الموارد البشرية، واعتبار العاملين في المؤسسة ليسوا فقط أدوات إنتاجية بل أعضاء مشاركين في تحقيق أهداف المنظمة إلى جانب أهدافهم الشخصية.
7. تشجيع عملية الاقتراض طويل الأجل بضمان الأصول التي تم زيادتها نتيجة زيادة الأصول البشرية.

أي أن محاسبة الموارد البشرية لها غرض مزدوج فهي بالإضافة إلى كونها أسلوبا جديداً للتفكير المنطقي لإدارة الموار البشرية فهي نظاماً لإمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة لإدارة تلك الموارد بكفاءة وفاعلية.

ثالثًا: أهمية المحاسبة البشرية: – تلعب الموارد البشرية دوراً هاماً في المؤسسات الانتاجية والنفطية منها بشكل خاص ،إذ يعد المورد البشري هو العنصر الأساس في الإنتاج وتحقيق الأهداف للمؤسسات الانتاجية ومنها الشركات النفطية، ونظراً لأهمية المورد البشري أدى بتلك المؤسسات الانتاجية إلى إيجاد قسم خاص لإدارة الموارد البشرية هدفه تعيين الموظفين المؤهلين لأداره الأعمال التي تتطلبها الوظائف في تلك المؤسسات ، ويسعى هذا القسم إلى تنمية قدرات الموظفين من خلال إقامة الدورات التدريبية والتطويرية لمواكبة التطورات الحاصلة في العمل ، لذا فإن الإدراك والوعي لأهمية القياس المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية والاستخدام الفعال لمحاسبة الموارد البشرية من شأنه أن يؤدي إلى توجيه الاهتمام بالعاملين كموارد واعتبار التكاليف المتعلقة بالعنصر البشري كاستثمارات طويلة الأجل للمنظمة والسبيل إلى ذلك الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، كما تتضح

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

أهمية محاسبة الموارد البشرية في مدى مساهمتها في قياس وتقييم كفاءة وفاعلية استخدام العنصر البشري في المنظمة الذي هو أهم أنواع الأصول في الوحدة الاقتصادية وله تأثير جوهري على الإنتاجية (جابر، 2008: 34) ، وهناك جملة من العوامل التي يعود إليها الاهتمام بمحاسبة الموارد البشرية ومنها: –

1. اهتمام الأدب المحاسبي بمفاهيم وطرق محاسبة الموارد البشرية التي تمثل الأصول الأساسية لمعظم المنشآت، لاسيما الانتاجية منها.

2. نتيجة زيادة التقدم التكنولوجي زادت حاجة الافراد للتعليم والتدريب واكتساب المهارات التي تزيد من قيمة رأس المال البشري، حيث أن العائد من هذه الخبرات يتمثل في منافع مستقبلية يحصل عليه الأفراد. (فلامهولتز، تعريب زايد ،1992: 3).

3. أن العنصر البشري له قيمة سوقية، ففي احدى الشركات الأمريكية أدى استقالة بعض من كبار المدراء فيها و التحاقهم بالعمل لدى شركة أخرى منافسة إلى انخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركة الأولى وارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركة التي التحقوا فيها خلال فترة وجيزة من استقالتهم (الحيالي ، 2004: 295).

رابعًا: أهداف المحاسبة البشرية: – أن هدف المحاسبة عن الموارد البشرية بشكل عام هو مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها في التخطيط والرقابة عن الموارد البشرية من خلال تقديم البيانات والمعلومات المطلوبة بالدقة والوقت المناسب، فضلاً عن مساعدتها في

قياس تكلفة هذه الموارد وتقييمها، ويمكن إجمال أهم الأهداف التي تسعى محاسبة الموارد البشرية لتحقيقها بالآتي: –(على، 1997: 299).

1. تحديد وقياس تكلفة وقيمة الموارد البشرية بأسلوب يعطي أكثر النتائج موضوعية لمساعدة الإدارة في تخطيط القوى العاملة وإعداد الموازنات الرأسمالية للموارد البشرية ومعرفة حجم الاستثمارات اللازمة من الموارد البشرية.

2. مساعدة الإدارة في تقييم البدائل المتاحة للقرارات الإدارية والمتعلقة بالموارد البشرية، مثل قرارات الاستغناء أو توظيف أحد العناصر البشرية.

3. مساعدة الإدارة في معرفة جدوى الاستثمار وتقييم قرارات الاستثمار في الموارد البشرية، كذلك الرقابة على تلك الموارد واستخدامها بأفضل كفاءة ممكنة لتحقيق أكبر عائد على الاستثمار الإنساني.

4. الإفصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية، وذلك لمساعدة الأطراف الخارجية ومنها المستثمرين لمعرفة حجم الاستثمارات في الموارد البشرية لدى المنشأة والحكم على مدى قدرة الإدارة على استغلالها بالشكل الأمثل.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

5. إعداد البرامج التدريبية اللازمة لرفع مهارات وقدرات الأفراد.

خامسًا: خصائص محاسبة الموارد البشرية: – لمحاسبة الموارد البشرية مجموعة من الخصائص نذكر منها: – (علي، وسعيد،1984)

1. هي نوع من أنواع المحاسبة يعني فقط بالجانب البشري داخل المؤسسة أي أن من مميزاتها أنها تهتم فقط بكل ما يخص العمال داخل المؤسسة.

2. لها طابع مادي وطابع غير مادي حيث أنه من المعروف أن المحاسبة مالية كانت أو تحليلية أو غيرها، تهتم بالجانب المادي فقط. أما محاسبة الموارد البشرية تهتم بالجانب المادي للعمال وفي نفس الوقت تهتم بالجانب المعنوي بحيث لا تفصل الجانب المادي للعامل عن الجانب المعنوي له.

3. تسمح للإدارة من خلال ما توفره من معلومات ومعطيات بالتخطيط السليم لمواجهة الأعباء المتوقعة للعمال داخل المؤسسة.

4. القدرة على التحديد الدقيق للاستثمارات البشرية التي تحتاج إليها المؤسسة لبناء تنظيماتها الإنسانية وبناء هيكل العمالة.

5. تتميز أيضاً بقدرتها على تحديد طرق وكيفية الاستفادة وتسيير العنصر البشري داخل المؤسسة.

6. القدرة على تحديد التكلفة الحقيقية للعنصر البشري وبالتالي تسمح بالمفاضلة وقياس العائد ومقارنته بالتكلفة.

من خلال الخصائص السابقة نجد أن محاسبة الموارد البشرية، وعلى اعتبار أنها تعني بنوع خاص من الأصول فإنها تهتم بالجانب المادي والجانب غير المادي للعنصر البشري.

سادسًا: مكونات الموارد البشرية: – تتكون الأصول البشرية من عنصرين أساسين هما المكونات المادية والمكونات النفسية وذلك فيما يتعلق بنوعية البشر الذين يتعاملون مع المنشأة وهما العناصر البشرية الداخلية التي تعمل المنشأة كالعمال والإدارة وكذلك العناصر البشرية الخارجية كالجمهور والعملاء والموردين ونقابات العمال والمجتمع (حسبو، 1981 : 64).

1. **المكونات المادية:** – تتأثر المكونات المادية للأصول البشرية بالجهود التنظيمية التي تبذلها المنشأة في اختيار العاملين فيها وتدريبهم وتوفر الرعاية الصحية و الاجتماعية لهم والعمل على تطوير كفاءاتهم لزيادة الإنتاجية المتوقعة منهم ,ويمكن حصر كافة النفقات التي تتكفلها المنشأة ورسملتها ثم استهلاكها على الفترة

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

المتوقعة لخدمة العاملين في المنشأة باستخدام أحد طرق قياس قيمة الموارد البشرية (طريقة التكلفة التاريخية ,طريقة التكلفة الجارية) ومن أمثلة ذلك عناصر التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل تدريب الموارد البشرية وتطويرهم بعد اختيارهم وبالإضافة إلى المصروفات المترتبة على الاحتفاظ بهذه الموارد البشرية .

2. **المكونات النفسية:** – تناولت العلوم السلوكية العديد من العوامل التي تؤثر على المكونات النفسية للموارد البشرية، ما زال البحث في هذا المجال وعلاقته بمحاسبة الموارد البشرية وبنتائج النشاط النهائي للمنشأة مستمرًا (حسبو ,64:1981).

ويمكن توضيح المكونات النفسية للموارد البشرية فيما يلي: –

1- الرضا عن العمل.

2- الروح المعنوية.

3- الحوافز.

سابعًا: مبادئ وفروض محاسبة الموارد البشرية: – إن سلامة أي نظام معلومات محاسبي يتوقف على مدى موافقته وعدم تعارضه مع المبادئ والفروض المحاسبية المتفق عليها بين المحاسبين، وفيما يلي تستعرض الباحثة المبادئ والفروض المتفق عليها بين المحاسبين والملائمة لتصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية والتي تتماشى مع أهدافه: –

أولاً: المبادئ التي يقوم عليها نظام محاسبة الموارد البشرية: – تتمثل في الآتي: –

1- **مبدأ الاستمرارية والدورية:** – تمثل الموارد البشرية عنصر الاستمرار للمنظمة فلا تستطيع بدونها أن تؤدي دورها، على العكس من الموارد المادية فخدماتها مؤقتة، لذا يجب على المنظمة العمل على المحافظة على مواردها البشرية وزيادة انتاجيتها عن طريق التدريب والتشجيع ولعظمة التكاليف المنفقة على تلك الموارد والحصول على منافعها لعدة فترات محاسبية فإنه ينبغي توزيعها على تلك الفترات.

2- **مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف:** – تعتبر تكلفة العنصر البشري المنفقة على اجتذابه وتعيينه وتدريبه وتنميته، تعتبر مصروفاً رأسمالياً وأصلاً من أصول المؤسسة يتم استنفاذه ومن ثم تحمل الفترة المحاسبية بما يخصها فقط من التكلفة ويقابلها في الجانب الدائن الايرادات الانتاجية للموارد البشرية والمتمثلة فيما اضافته تلك النفقات إلى معدل الانتاج (سامي،1986م، ص409).

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

3- **مبدأ الافصاح والعلانية:** – في المحاسبة التقليدية لا يتم الاشارة إلى العنصر البشري إلا في قائمة نتائج الاعمال (أجور، رواتب) وفي قائمة المركز المالي (المقدمات والمستحقات من تلك المصروفات) وهذا يعد قصوراً في الافصاح حيث يجب عرض الاستثمار في الموارد البشرية ضمن أصول قائمة المركز المالي ليعطي مؤشراً للجهات المهتمة بالمنظمة كما يعطي مؤشرات ذات دلالة تعكس كفاءة الادارة وتوضح التغير في هيكل القوى العاملة.

4- **مبدأ الموضوعية:** – هناك مقاييس على درجة كبيرة من الموضوعية تستخدم لقياس رأس المال البشري وتعتمد الموضوعية على بيانات إحصائية رسمية، ويرى الباحثون في هذا المجال أن إضافة بيانات أقل موضوعية ولكن أكثر فائدة لمتخذي القرارات يؤدي إلى تطور علم المحاسبة.

5- **مبدأ الأهمية النسبية:** – إن التكاليف المنفقة لا كتساب العنصر البشري هي تكاليف كبيرة بحيث تأخذ أهمية تؤدي إلى وجوب رسملتها وإظهارها في قائمة المركز المالي (سامي،1986م، ص411).

ثانياً: الفروض التي يقوم عليها نظام محاسبة الموارد البشرية: –

نورد فيما يلي أهم الفروض التي قامت عليها محاسبة الموارد البشرية، والتي كانت أساساً لمعظم كتابات الباحثون في هذا المجال.

1. **الفرض الأول:** – يعتبر العنصر البشري مورداً هاماً من موارد المنظمة، إن لم يكن أهمها جميعاً فكما تستفيد الإدارة من العناصر المادية والتكنولوجية – الأموال والمعدات والخامات والطرق والأساليب – فإنها أيضاً تجني فوائد جمة من العاملين، حيث أن هؤلاء قادرون على المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة، وتقديم خدمات متنوعة – حالية ومستقبلة (Flamholtz, op. cit., P. 26-3)، وذات قيمة اقتصادية معينة.
2. **الفرض الثاني:** – يكمن تطبيق مفهوم ((الأصول)) على العنصر البشري، ويعرف الاقتصاديون الأصل بأنه شيء ذو قيمة يمتلكه شخص أو جهة معينة أو هو عنصر الإنتاج الذي يقدم منفعة أو خدمات معينة. ويعرف المحاسبون الأصل بأنه مورد اقتصادي يعطي منفعة مستقبلة، ويمكن قياسه نقدياً بطريقة موضوعية(C.Mccnnel, Economics1978,P.313) ولغرض محاسبة الموارد البشرية يقوم ((هيرمانسون)) – وهو من أوائل المؤلفين الذين كتبوا في هذا الموضوع إذ يرجع مؤلفه إلى سنة 1964 – بتعريف الأصول بأنها ((موارد نادرة)) يتم الحصول عليها عن طريق معاملات جارية أو ماضية ، وقادرة على إعطاء منفعة أو خدمات اقتصادية في المستقبل(J.Smith, and R. Keith, 1980, P. 22.)، وتشمل

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

المعاملات أية عمليات أو صفقات أو ظروف يترتب عليها تغير في وضع الأصول – كتعيين عدد من الموظفين مثلاً أو تدريب بعضهم أو إنهاء خدمات البعض الآخر ... إلخ. وبناء على هذا يزعم المحاسبون أنه يمكن تطبيق مفهوم الأصول على العنصر البشري، حيث أنه يعطي للمنظمة منافع اقتصادية، ويمكن تقدير قيمته. ولكن من جهة أخرى تختلف الأصول الإنسانية عن الأصول المادية، وذلك فيما يتعلق بملكية الأصل. إذا أنها حقيقة لا تمتلك بواسطة المنظمة، وإنما للأخيرة الحق في استخدامها وتوجيهها ورقابتها(R.H. Hermanson, 1964, P.4.)، لذلك يفرق هيرمانسون بين الأصول المملوكة والأصول التشغيلية(Flamholtz, op. cit., P. 26-3)، فأما الأولى فهي تلك الأصول التي تمتلكها المنظمة قانوناً، ولها قيمة سوقية معينة، ويمكن تحويلها أو استخدامها في سداد الديون. وأما الأصول التشغيلية فهي تلك التي تعمل بالمنظمة ولكن الأخيرة لا تمتلكها قانونياً أو أستخدمها لسداد الديون.

3. **الفرض الثالث:** – إن استخدام الأصول الإنسانية يتضمن تكلفة اقتصادية تتحملها المنظمة. وفي مقابل ذلك تحصل المنظمة من هذه الأصول على خدمات ومنافع تسهم في تحقيق درجة من الفاعلية (Hermanson, op. cit., P. S. Caplan and Landekich, op. cit., P.2.). وحيث أن هذه الخدمات والمنافع اقتصادية بطبيعتها، فإن من الممكن قياسها ووضعها في صورة نقدية، تظهر في الحسابات الختامية – حتى وإن حدثت تغيرات في الأصول الإنسانية، وكذلك العمل أو الإحالة للتقاعد مثلاً، فإن الكشوف المحاسبية تستطيع إظهار ذلك في تكاليف الإحلال (Flamholtz, op. cit., P. 26-3).
4. **الفرض الرابع:** – إن قيمة الأصول الإنسانية تتأثر بالنمط القيادي للإدارة (R.Likert, 1975,P .446). أي أن الطريقة التي تتبعها الإدارة في التعامل مع العاملين تؤثر على قيمة العنصر البشري ارتفاعاً أو انخفاضا أو ثباتاً (Flamholtz, op. cit., P. 26-3). فمثلاً تتوقف إنتاجية العاملين –ومدى مطابقتها للمعايير الموضوعة كماً ونوعاً وتكاليف، على حسن اختيار الأشخاص للأعمال التي تلائمهم – من حيث القدرات والمهارات من ناحية، والرغبات والميول من ناحية أخرى. كما تتوقف كذلك على التدريب، الفني والإنساني، الذي توفره الإدارة لهؤلاء الأشخاص. والحوافر التي تقدمها لإشباع الحاجات المختلفة – المادية والمعنوية – التي توجد لديهم. والمعدات والأساليب التكنولوجية المستخدمة في العمل، ومدى تقدمها أو تخلفها. والأسس والمعايير التي تستخدم لتقييم أعمال ونتائج العاملين، ومدى موضوعية هذه الأسس وعدالة الإدارة في تطبيقها. فكلما نجحت الإدارة في توجيه العنصر البشري واستخدام طاقاته الاستخدام الصحيح،

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

زادت قيمة هذا العنصر، وذلك في صورة إنتاجية أكفأ، وعلاقات أكثر انسجاما، ودوافع إيجابية، ولاء واستعداد نفسي وذهني للمساهمة في تحقيق أهداف العمل. وأما إذا فشلت الإدارة – من جهة أخرى – في استخدام العنصر البشري، انخفضت قيمته أو زادت تكاليفه. وبالمثال على ذلك انخفاض الروح المعنوية، وعدم الحماس للعمل، والنظر العدائية تجاه الإدارة، وتدهور الإنتاجية. وعلى هذا فإن الإدارة الناجحة ((تستطيع أن تجذب الكفاءات الجيدة أكثر من غيرها)) (Caplan and Landekich, op. cit., P.2).

5. **الفرض الخامس:** – هناك حاجة لمحاسبة الموارد البشرية. إن الإدارة تحتاج إلى معلومات دقيقة وكافية ووقتية عن العنصر البشري. حتى تستطيع اتخاذ القرارات الملائمة بشأن انتقاء الأفراد وتنميتهم وصيانتهم وتوجيه مجهوداتهم. وحيث أن محاسبة الموارد البشرية توفر المعلومات المطلوبة عن تكلفة العنصر البشري وقيمته، فإنها تساعد الإدارة على بناء قراراتها على تحليل واقعي للتكاليف والعائد وأقساط الاستهلاك لذلك كانت لمحاسبة الموارد البشرية أهمية كبيرة لأغراض التخطيط والرقابة والتقييم، والتنبؤ بالأداء التنظيمي، وذلك في كل من الأجل القصير والطويل (Flamholtz, op. cit., P. 26-3). وبالإضافة إلى ذلك فإن محاسبة الموارد البشرية تفيد الجهات الخارجية، مثل المستثمرين والممولين والحكومة، في الحصول على الصورة الحقيقية للمنظمة، وتسهم في تشكيل القرارات التي تتخذها هذه الجهات (F.Kast, and J. Rosenzweig 1974,p479)، وقد وجدت إحدى الدراسات أن محاسبة الموارد البشرية في الشركات – بما توفره من معلومات للمستثمرين – تؤثر على قرار الاستثمار في الأسهم (A. Mataz, and M. Usry, 1980 , P. 422).

وقد حدث مرة أن ترك بعض المديرين إحدى الشركات التي يعملون بها والتحقوا بشركة أخرى – فارتفعت لذلك قيمة أسهم هذه الشركة وانخفضت قيمة أسهم الشركة الأولى (Caplan and Landekich, op. cit., P .2.)، وبالتالي تعتبر محاسبة الموارد البشرية ضرورية هنا لإظهار الأثر الذي أحدثه التغير في تركيبها التنظيمي.

ثامنًا: دور محاسبة الموارد البشرية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات: – أن التخطيط هو اختيار البديل الذي تتجه المنظمة في ضوء المدخلات المتاحة، وعليه فإن تخطيط الموارد البشرية يعتبر عملية فاصلة بين حاجة المنظمة لبعض العناصر البشرية والمعروض عليها منها، وتكون عملية الاختيار هنا متعلقة بأهداف وسياسة المشروع والبرامج التدريبية والتأهيلية المزمع اتاحتها لهذه العناصر البشرية (سالم، 2008: 42). ويكون دور محاسبة الموارد البشرية في التخطيط هو تحليل تلك المعلومات المتعلقة بتكلفة الموارد البشرية المطلوبة أو

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

المخططة لإجراء الموازنات الرأسمالية للمشروع والتنبؤ بتكاليف وظائف الأفراد المتغيرة (الاحلال)، مثل الاكتساب والتدريب وغيرها (سلامة، 1999: 151).

أما الرقابة التي يمكن تعريفها بأنها تلك الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للتأكد من ان الموارد التي تم الحصول عليها قد استخدمت بكفاءة عالية في كل أهداف المنظمة مجتمعة، فإن دور محاسبة الموارد البشرية فيما يتضح من خلال الآتي: – (غنيم ورمضان، 1997 :303).

1. استخراج التكاليف المعيارية لحيازة وتدريب الأصل البشري ومقارنتها بالتكلفة الفعلية وتحديد الانحرافات وتحليلها، ويمكن أن تؤدي قرارات تخطيط ورقابة قيمة الموارد البشرية إلى تكوين النواة الأولى في خلق نظام التكاليف المعيارية المتعلقة بالموارد البشرية يقوم على أساس سليم.

2. استخراج مجموعة من النسب المالية مثل نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي ومدى مساهمة القوى العاملة في تحقيق أهداف الوحدة، كذلك استخراج نسبة قيمة الموارد البشرية النادرة إلى مجموعة الموارد البشرية ككل.

3. استخراج التغيرات في تركيب القوى العاملة عبر الزمن.

4. إجراء المقارنات بين قيم رأس المال البشري في المنشأة والمنشآت المماثلة.

كما يتضح دور محاسبة الموارد البشرية في اتخاذ القرارات من خلال تحسين نوعية القرارات المالية عن طريق احلال القياس المحاسبي للموارد البشرية محل التقدير الشخصي للتأثير تلك الموارد، ولا يقتصر دور محاسبة الموارد البشرية على التأثير في القرارات المالية، وإنما يتعداه إلى ترشيد القرارات الإدارية بصفة عامة سواء المتعلقة بالأفراد أو المشروع ككل. ويعتبر الدور المتوقع لمحاسبة الموارد البشرية في مجال اتخاذ القرارات من خلال إعداد المعلومات التي تتطلبها اتخاذ القرار والتي تتعلق بموضوع الاكتساب الأفراد جدد في المنظمة أو تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية الموجودة فعلاً أو توزيعها وترقيتها في نظام الحوافز والمكافآت لها، فعلى سبيل المثال يمكن أن تواجه إدارة المنظمة مشكلة قرار يتعلق بالمفاضلة بين زيادة رواتب بعض العاملين في قطاع معين لهم مهارة بدرجة ما، أو تكلفة احلال موارد بشرية جديدة برواتب أقل وتحتاج إلى التدريب المهني (سالم، 2008: 42).

تاسعًا: معوقات وصعوبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية: – أن اعتبار الموارد البشرية أصلاً من الأصول مسألة تواجه بصعوبات كثيرة وأهم هذه الصعوبات: – (الجعيدي، 2007: 40):

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

1. أن المنشآت أو المؤسسات ليس لها حق ملكية قانوني على الموارد البشرية كي تبرر معاملتها كأصل من الأصول.

2. نظراً لحالة عدم التأكد فيما يتعلق بمستقبل المنشأة يصبح من الصعب قياس المنافع أو الخدمات المستقبلية من مواردها البشرية، كما أن للموارد البشرية الحرية الطبيعية في النقل أو ترك العمل لأي سبب من الأسباب.

3. صعوبة توفير عنصر الموضوعية في قياس تكلفة الموارد البشرية، لأن ذلك يتطلب اعتماد طرق وأساليب رياضية معقدة قد يصعب الوصول إليها.

4. ارتفاع معدل دوران الموظفين، مما يجعل من الصعب تقدير أعمارهم الإنتاجية التي تلزم رسملة واستنفاذ نفقاتهم.

5. أن قياس قيمة الأنسان وعرضها في القوائم المالية هو بحد ذاته أمر غير مستساغ من الناحية الإنسانية، وهنا نرى فيما يتعلق بتلك الصعوبات والمعوقات تتمثل في الاتي:

أ- أن المنشآت لها حق ملكية الإنتاجات التي تؤديها الموارد البشرية العاملة لديها بموجب العقد المبرم معها أو استناداً للقانون الذي تم بموجبه التعيين وبالتالي يمكن اعتبار تلك الموارد أصولاً.

ب- أن من الفروض المحاسبية هو فرض الاستمرارية وبموجبه يفترض أن المنشأة مستمرة في ممارسة نشاطاتها إلى أمد غير محدد، لذا فانه يمكن قياس المنافع أو الخدمات المستقبلية من مواردها البشرية بناءً على تقديرات تضعها في ضوء توقعاتها للمستقبل. أما بالنسبة إلى حرية الموارد البشرية في النقل أو ترك العمل فإنه يتم إجراء المعالجات المحاسبية اللازمة لذلك.

ت- أما عن الموضوعية في قياس تكلفة الموارد البشرية فإن عملية القياس هذه لا يمكن أن تصل إلى تقييماً حقيقياً للقدرات البشرية والإمكانات التي يتوقع الاستفادة منها.

ث- أن ارتفاع معدل دواران الموظفين أمر طبيعي ولا يستلزم سوى إثبات المعالجات المحاسبية اللازمة للعنصر البشري سواء عند النقل أو الاستغناء أو الوفاة أو عند التعيين للمورد البشري الجديد.

ج- أما عن قياس قيمة المورد البشري وعرضها في القوائم المالية، فيمكن مواجهة هذه الصعوبة بزيادة وعي وإدراك العاملين بأهميتهم بالنسبة للمنشأة التي يعملون بها ويكون ذلك بتواصل الإدارة مع العاملين في بعض المناسبات وتوصيل الفكرة لهم.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

عاشرًا: نظم معلومات محاسبة الموارد البشرية: – يعد أي نظام يقوم على أساس التسجيل والاسترجاع نظاماً للمعلومات فهو النظام الذي يزود المنظمة بالمعلومات التي تحتاجها في إدارة أنشطتها (الحساينة، 2002)، وقد عرفت جمعية نظم المعلومات الأمريكية نظام المعلومات بأنه: " نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد في مجال التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية. (غراب وحجازي, 1999: 72).

إن هدف نظام المعلومات لا يتحقق بالفعل إلا عندما يتم استخدام لمخرجات من قبل مستخدميها وتحقيق الفائدة المرجوة منها في اتخاذ القرارات المختلفة، واستناداً إلى ذلك فإن نظام محاسبة الموارد البشرية هو" أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية منها وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدمن تحقيق أهدافها "،فهو بالتالي أحد مكونات تنظيم يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة"، ويمكن النظر إلى نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية أنه أحد النظم الفرعية ضمن نظام المعلومات المحاسبية الذي يهتم بتوفير كافة المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، الخاصة بالموارد البشرية وتقديمها إلى الجهات المهتمة بتلك الموارد وبما يؤدي إلى تحقيق الهدف المطلوب.

هذا وتأتي المحاسبة عن الموارد البشرية من خلال أهمية الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية وما تشكله من مهام تساهم في تحقيق أهدافها. وعليه فإذا ما تواجد نظام معلومات للمحاسبة عن الموارد البشرية، في أية وحدة اقتصادية فإن وظيفته الأساسية تتمثل في القيام بما يلي (جابر، 2007 :42): –

1. جمع البيانات الخاصة بالموارد البشرية، مثل بيانات الأفراد ومؤهلاتهم ودرجاتهم المالية وتكاليف التدريب والبعثات والإجازات الدراسية.
2. تبويب البيانات المتعلقة بالموارد البشرية التي تعمل بالوحدة، مثل تبويب تكاليف القوى البشرية بالوحدة، الأجور، تكاليف التدريب، تكاليف الاختيار.
3. توصيل المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية للجهات الخارجية والداخلية التي تهمها هذه المعلومات في الوقت الملائم وبالدقة المطلوبة.
4. استخدام المخرجات من قبل مستخدميها وتحقيق الفائدة المرجوة منها في اتخاذ القرارات.

إحدى عشر: وظائف نظام المعلومات المحاسبية عن الموارد البشرية: – لما كان نظام المعلومات المحاسبية عن الموارد البشرية هو نظام يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات الملائمة لمستخدميها سواء

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

داخل أو خارج المنشاة، فإنه يعمل على ما يلي: **قياس قيمة الموارد المالية:** – يمكن تقييم الموارد البشرية من خلال " تحديد قيمة الخدمات التي يتوقع أن تقدمها في المستقبل". **تخطيط الموارد البشرية:** – أن وجود نظام معلومات محاسبي للموارد البشرية يساعد في تخطيطها من خلال توفير البيانات والمعلومات التي يمكن الاستفادة منها في مجالات مختلفة (غراب وحجازي، 1999: 74)، ومن أهم هذه المجالات ما يلي: –

1. توفير بيانات عن تكاليف طلب واختيار وتعيين الموظفين.
2. توفير البيانات للمفاضلة بين تكلفة تدريب العاملين في المؤسسات المرغوب الوصول إليها وبين تكلفة التدريب على نفس المستوى من الخارج.
3. المساعدة في الاستفادة المثلى من العاملين المستخدمين في أعمال لا تتناسب ومهاراتهم عن طريق إظهار قيمة الخسارة الناجمة عن ذلك.
4. توفير بيانات عن قيمة العاملين ومدى كفاءة استخدامهم، والتغيرات التي تحصل على تلك الموارد مع مرور الوقت مما يساعد على تحسين نوعية التخطيط واتخاذ القرارات والمساعدة في رسم سياسات التوظيف والعمالة وسياسات الأجور والترقيات، وذلك من خلال تحديد الأهداف ودراسة البدائل المتاحة والمفاضلة بينها وتحديد البرامج والمسئولين عن التنفيذ، وتقدير الاحتياجات الفعلية من تلك الموارد ووضع خطة زمنية دقيقة تعمل بدورها إلى تحقيق الهدف المنشود بأقل تكلفة ممكنة للمنشأة.

ويتم استخدام أحد طرق التقييم التي تراها المؤسسات مناسبة، كما أن قياس قيمة الموارد البشرية سوف يساعد في إجراء التحليلات المالية.

اثني عشر : نظرة الفكر المحاسبي لقيمة المورد البشري :– لا يفرق الفكري المحاسبي بين الموارد البشرية وغيرها من الموارد الأخرى في المنظمة حيث يركز على الموارد المالية والطبيعية ، فإذا تم شراء الة جديدة مثلاً فإنه يتم تسجيل ملكية هذه الالة في الدفاتر وتسجيل قيمتها، ولكن عندما يلتحق موظف في المنظمة فلا يهتم اطلاقاً بكمية النفقات التي تم انفاقها من أجل الحصول على هذا العضو أو تدريبه ولا يتخذ أية اجراءات محاسبية ، ويعود سبب عدم قيام المحاسبين بالتمييز بين الموارد البشرية والموارد الأخرى في المنظمة إلى الطريق التي تطورت بها المحاسبة تاريخياً . فبينما نجد أن المحاسبة في العصور الرومانية قد اعترفت بملكية العنصر البشري في صورة عبيد وقامت بتسجيلهم كأصول، إلا أن المحاسبة الحديثة والتي تستمد جذورها من المجتمع الرأسمالي وفلسفته التي تقوم على استغلال العناصر البشرية فقط وليس امتلاكها، طبقت وجهة النظر هذه واعتبرت

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

العناصر البشرية لا تمتلك ولكن خدماتها هي التي تستقل وهو ما يؤيد الرأي القائل بأن المحاسبة ما هي إلا أداء تنعكس فيها المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والفلسفية للمجتمع الذي تعيش فيه.

البشر كأصول: –

1. مجلس معايير المحاسبة الأمريكي عرف الأصول بأنها " المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها في المستقبل وان الوحدة الاقتصادية قد اكتسب حق الحصول على هذه المنافع والسيطرة عليها نتيجة احداث أو عمليات تمت في الماضي.

2. كما عرف بأنه " المورد الذي يتم اقتناؤه عن طريق الشراء أو الإنتاج الذاتي بهدف استخدامه في العملية الإنتاجية للحصول على إيرادات دورية تضمن استمرار المنشأة وليس بهدف اعادة بيعه لتحقيق أرباح استثنائية.

3. الأصل هو " عامل من عوامل الانتاج " وبالتالي فإن هذا التعريف مركز على المقدرة الانتاجية للأصل.

4. وهو " أي وسيلة تكون في حيازة الوحدة الاقتصادية ويكون لها حقوق قانونية على هذا الشيء " وهنا تم التركز على حيازة الاصل أي ملكية المنظمة لهذا الأصل. كما يمكن القول إن الأصول هي" الموارد الاقتصادية المخصصة لأغراض المشروع خلال وحدة محاسبية محددة فهي تجمعات للخدمات المتوقع الحصول عليها مستقبلاً.

5. وجود حقوق محددة على منافع أو خدمات مستقبلية، أما الحقوق أو الخدمات المتلاشية أو المنقضية فلا تعد أصولاً وكذلك يجب أن تمتلك الأصول منافع ايجابية، أي أن الموارد ذات القيمة السالبة أو الصفرية ليست أصولاً.

6. يجب أن تستحق هذه الحقوق لشخص أو منظمة معينة، أي أن حق الانتفاع " أن حق الانتفاع من قيادة الدراجة على الطريق العام ليس أصلاً، فمثلا إذا تمتع شخص آخر بهذا الحق واستثنى منه الأخرين " وهذا معناه تمتع (المنظمة) بحق الرقابة على الأصل مما يسمح لها بالتساؤل عن عتقها وحقوقها.

7. أن تؤيد حقوق المنظمة على أصولها بشرعية قانونية تؤكد بأن استلام هذه المنافع أو الخدمات المستقبلية لا يمكن أن تستلم من قبل شخص أو منشأة أخرى أو من قبل الدولة دون تعويض عادل.

8. يجب أن تكون المنافع الاقتصادية التي تتضمنها الأصول نتيجة احداث سابقة وهذا معناه أن تلك الحقوق التي قد تنشأ في المستقبل وهي ليست خاضعة لرقابة المنشأة في الوقت الحاضر ليست أصولاً.

إن مقابلة الصفات السابقة مع الموارد البشرية تشير إلى أن هذه الموارد يمكن أن تعد أصولاً من حيث: –

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

أ- توافر منافع مستقبلية في موظفي المنشأة (النظم) وعمالها أما الذين يمارسون البطالة فهم عبء عليها وليس لديهم خدمات أو منافع مستقبلية فهم ليسوا أصولاً.

ب- إذا تمتعت المنظمة بحق تشغيل هؤلاء إلى فترة مستقبلية من الزمن دون حقهم في ترك العمل إلا إذا دفعوا تعويضاً محدداً مثل هؤلاء يعتبروا أصول.

ت- أن يكون من المنظمة (المنشأة) في الاستفادة من خدمات عمالها مؤيداً بنص القانون.

ث- أن يكون هؤلاء العمال والموظفون يعملون في المنظمة قبل تاريخ إعداد القوائم المالية.

كما أنه يبدو جليا أن محاسبة الموارد البشرية قد اجتذبت قدرا كبيرا من الاهتمام في فترة قصيرة نسبياً من الزمن، على الرغم من أنه قد تم إجراء العديد من الأعمال على الجوانب السلوكية والتنظيمية للمحاسبة، ولكن الأبحاث والكتابات وكذلك الانتقادات ازدهرت بشكل كبير فيما يخص محاسبة الموارد البشرية، ويرجع ذلك إلى أنها تتناول موضوع قياس وتقييم أهم أصل لدى الشركة، والذي يتميز بصعوبة قياسه وتحديده، الأمر الذي جعل العديدين يقفون موقف المعارض لهذه التطورات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة وذات الخبرة، مما يستدعى وجوباً تغيير المعالجة المحاسبية لها وتضمينها ضمن أصول الشركة .

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية

نبذة مختصرة عن المؤسسة الوطنية للنفط : أنشئت المؤسسة الوطنية للنفط بموجب القانون رقم 24 لعام 1970 لتحل محل المؤسسة الليبية العامة للبترول والتي أنشئت بموجب القانون رقم 13 لسنة 1968، حيث أنيط بها مسئولية إدارة قطاع النفط، وقد أعيد تنظيمها فيما بعد بموجب قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام (سابقاً) رقم 10 لسنة 1978 لتعمل على تحقيق أهداف خطة التحول في المجالات النفطية والقيام بدعم الاقتصاد القومي عن طريق تنمية وتطوير الاحتياطيات النفطية واستغلالها الاستغلال الأمثل وإدارتها واستثمارها لتحقيق أفضل العوائد، ويجوز لها في ذلك أن تشترك مع الهيئات والوحدات الاقتصادية والجهات الأخرى التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها .

تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها: للوصول إلى الهدف من هذه الدراسة والاجابة على أسئلتها قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة حيث قسمت هذه الاستمارة إلى قسمين رئيسيين. تمثل الجزء الاول تحليل البيانات الشخصية من أداة الدراسة في (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة في مجال التخصص)، كما أنه خصص الجزء الثاني لاختبار فرضيات هذه

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

الدراسة حيث تكونت أسئلة الاستبيان من (23) فقرة، وزعت على محورين أساسيين حيث تمثل المحور الأول في مدى صلاحية النظام المحاسبي الحالي لاعتماد المحاسبة البشرية، والمحور الثاني تمثل حول مدي تلبية متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية. صممت استمارة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة حيث استخدمت الباحثة مقياس ليكرث الخماسي لتقييم إجابات أفراد العينة والتي تمثلت قيمتها في القيم (من 1 إلى 5)، كما بالجدول التالي: –

جدول رقم (1) الأوزان الرقمية لفقرات البحث وفق مقياس ليكرث الخماسي

أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

وصف مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع الدراسة: يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع الدراسة المستهدف يتكون من جميع العاملين في المؤسسة الوطنية للنفط بطرابلس.

عينة الدراسة: لقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من الكوادر البشرية المتخصصة في المجال الإداري أو التدقيقي والتي بدورها لها دور هام في تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسة والتي من دواعي هذه الدراسة التعرف على الإمكانيات المتوفرة لتطبيق محاسبة الموارد البشرية، ولقد تم توزيع (110) نسخة استبيان وتم استرداد (100) بنسه استرداد 90.91% وهي التي خضعت للتحليل.

صدق أداة القياس (الاستبانة) وثباته:

أ–**صدق أداة الدراسة:** تم استخدام معامل بيرسون للارتباط لمعرفة صدق تكوين المقياس ولقد كانت قيمته (89.5%) وهي قيمة تدل على اتساق وترابط فقرات ومحاور هذا الاستبيان.

ب- **ثبات الاستمارة:** لقد تم استخدام معامل ألفا كورنباخ لقياس مدى ثبات المقياس ولقد كانت هذه النتيجة عالية جداً حيث بلغت قيمتها (94.4) وهذه القيمة تؤكد صلاحية هذه الاستمارة ومن تم الاعتماد عليها في باقي نتائج الدراسة، حيث أنه من المعروف أن أصغر قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8)، وكلما زادت كانت أفضل.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

جدول رقم (2) معامل ألفا كورنباخ للثبات

المجال	معامل الثبات
حول صلاحية النظام المحاسبي الحالي لاعتماد المحاسبة البشرية	0.895
تقييم نموذج محاسبة الموارد البشرية	0.895
جميع مجالات الاستبانة	0.944

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبرنامج spss

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات: بعد تفريغ الاستمارة في جداول توضيحية وتحليلها باستخدام الاحصاء الوصفي لاختبار فرضيات الدراسة توصلنا الي:

توصيف وتحليل البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة: لقد تم تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بأفراد عينة الدراسة تبعاً للجنس والمؤهل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخبرة في مجال التخصص.

جدول رقم (3) خصائص مجتمع الدراسة

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	97	%97
	أنثي	3	%3
	المجموع	100	%100
المؤهل العلمي	دكتوراه	0	%0
	ماجستير	19	%19
	بكالوريوس	61	%61
	دبلوم عالي	8	%8
	دبلوم متوسط	12	%12
	أخري	0	%0
	المجموع	100	%100
التخصص	محاسبة	81	%81
	إدارة	19	%19
	تمويل	0	%0
	تسويق	0	%0
	أخرى	0	%0
	المجموع	100	%100
سنوات الخدمة	اقل من 5سنوات	8	%8
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	25	%25
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	22	%22
	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	45	%45
	المجموع	100	%100

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

المصدر: من إعداد الباحثة من برنامج الاكسل

من خلال الجدول رقم (3) والخاص بخصائص عينة الدراسة نلاحظ الاتي: –

1. ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث في الفئة المبحوثة حيث بلغت نسبة الذكور (97 %) مقارنة بنسبة الإناث (3%) والفرق كبير لربما يرجع إلى سياسة القبول.

2. التخصص نلاحظ ان اغلب التخصصات كانت لقسم المحاسبة حيث بلغت النسبة (81%) وهي نسبة عالية، يليها تخصص الإدارة حيث سجل ما نسبته (19%).

3. المؤهل العلمي للفئة المبحوثة النسبة الأكبر كانت لحملة البكالوريوس اذ بلغت نسبة تواجدها (61%) من إجمالي الفئة المبحوثة ويليها الماجستير بنسبة (19%) الأمر الذي يعكس تمتع اغلب الفئة المبحوثة بمستوى تعليم جيد، وهذا يعطى مؤشر ايجابي للدراسة ويدعم المعلومات المتحصل عليها من الاستبيان وسيضفي على النتائج نوع من الثقة والمصداقية.

4. مدة الخبرة في العمل تعكس مستوى عالٍ من الخبرة والاستقرار في العمل، حيث بلغت نسبة الفئة (من15 سنة إلى أقل من 20 سنة) 45%)، بمعني ما نسبته (60%) يتمتعون بخبرة في مجال عملهم، وهذا يوفر الخبرة الكافية للتشغيل النظام المحاسبي.

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث لكل متغير من متغيرات الدراسة

المحور	عنوان المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب
الأول	مدى صلاحية النظام المحاسبي الحالي لاعتماد محاسبة الموارد البشرية	3.8333	1.028	%76.6	1
الثاني	تقييم نموذج نظام محاسبة الموارد البشرية	3.5000	1.056	%70	2
جميع المحاور مجتمعة		3.6667	1.0481	%73	

الإحصاءات الوصفية لآراء عينه الدراسة حول صلاحية النظام المحاسبي الحالي لاعتماد محاسبة الموارد البشرية وتلبية متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية (وذلك من خلال الجدولين (5–6): –

يشير الجدول رقم (5) التالي إلى أن المتوسطات الحسابية حول عبارات محور (صلاحية النظام المحاسبي الحالي لاعتماد محاسبة الموارد البشرية) كانت كالتالي:

درجة مرتفعة بين (3.4167,4.444) والذي يدل على صلاحية النظام المحاسبي الحالي لاعتماد المحاسبة البشرية بدرجة مرتفعة، أي إنها في اتجاه الموافقة، الأمر الذي يدل على أن مفردات العينة كانوا

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

موافقين إلى حد ما وإن مستوى المعنوية لاختبار (t) كان أقل من (0.05) وبهذا يمكن تعميم النتائج التي تم الحصول عليها من العينة إلى مجتمع الدراسة.

جدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية لآراء عينه الدراسة حول صلاحية النظام المحاسبي الحالي لاعتماد محاسبة الموارد البشرية

ت	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة p–value	الوزن النسبي	الترتيب
1	تصميم نظام محاسبي ملائم لتطبيق محاسبة الموارد البشرية.	3.6667	0.86189	4.641	0.000	73	7
2	تعتبر الموارد البشرية أصل من أصول المنشأة.	3.9167	0.9373	5.868	0.000	78	6
3	يمكن قياس وتقدير كلفة الموارد البشرية.	3.5000	1.0281	2.918	0.006	70	8
4	تصنيف تكاليف الموارد البشرية إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية.	3.8333	0.97101	5.149	0.000	77	7
5	يجب الإفصاح عن قيمة الموارد البشرية في القوائم المالية.	4.1667	0.65465	10.693	0.000	83	3
6	تساعد محاسبة الموارد البشرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة على الموارد.	4.0556	0.62994	10.054	0.000	81	4
7	إعداد البرامج التدريبية لتطوير الموارد البشرية وتنميتها.	4.4444	0.69465	12.476	0.000	89	1
8	تعد الموارد البشرية مصدر للمنافع المستقبلية.	3.9722	0.97060	6.010	0.000	79	5

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

9	المورد البشري ملك للمنشأة من خلال التعاقد معه.	3.4167	1.1052	2.262	0.030	68	9
10	يعتبر المورد البشري عنصر مهم من عناصر الإنتاج.	4.3611	0.63932	12.774	0.000	87	2
11	للمنشأة حق فرض رقابة على المورد البشري.	4.1389	0.8669	7.882	0.000	83	3

جدول رقم (6) الإحصاءات الوصفية لآراء عينه الدراسة حول تلبية متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية

ت	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة p–value	الوزن النسبي	الترتيب
1	نصوص القوانين والتشريعات اللازمة واضحة ومفهومة.	4.0833	0.7699	8.442	0.000	82	1
2	يتم فصل التكاليف الخاصة بالموارد البشرية عن بقية التكاليف.	4.000	0.7559	7.937	0.000	80	3
3	يتم تبويب تكاليف الموارد البشرية تبويباً وظيفياً	3.9722	0.7362	7.923	0.000	79	4
4	يتم إعداد الموازنات التخطيطية الخاصة بتكاليف الموارد البشرية	4.0556	0.7908	8.009	0.000	81	2
5	ان الرواتب والأجور وإقساط الإطفاء تمثل كلفاً جارية	3.5558	1.0540	3.162	0.000	71	7
6	كلف التعيين والاختبار والتدريب والصيانة تمثل كلفاً رأسمالية	3.2500	0.9964	1.505	0.003	65	8

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

7	التكلفة التاريخية تعادل التكلفة الاصلية للموارد البشرية	2.9722	0.8778	0.190	0.141	59	10
8	تعتبر طريقة التكلفة التاريخية من أهم طرق قياس تكلفة الموارد البشرية	3.2222	1.0450	1.276	0.851	64	9
9	الكلف الرأسمالية يتم إطفاؤها على أساس العمر الإنتاجي أو مدة العقد	3.5278	0.9407	3.366	0.210	71	7
10	الكلف الجارية يتم الإفصاح عنها في قائمة الأرباح والخسائر	3.6389	0.8669	4.422	0.002	73	5
11	الكلف الرأسمالية يتم الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي مطروح منها الاستهلاك	3.6111	0.8376	4.378	0.000	72	6
12	الإفصاح عن الاستثمارات في الموارد البشرية في القوائم الأساسية والإضافية	3.5278	1.0819	2.927	0.006	71	7

اتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني تتراوح بين (4.0833, 2.9722), وانحرافات معيارية أيضاً تتراوح بين (1.0819, 0.7362), وأوزانها النسبية تتراوح بين (82%, 64%), وكما نلاحظ أن هذه المتوسطات أغلبها كانت أكثر من (3), بمعنى أنها تتجه جهة الموافقة, ويستثنى من ذلك الفقرة السابعة وهذا يؤول إلى عدم موافقة أفراد الدراسة على تعادل التكلفة التاريخية بالتكلفة الأصلية للموارد البشرية, وإذا ما ركزنا على مستوى الدلالة فإنه نجد أن أغلبها كانت أقل من مستوى المعنوية 0.05, وهنا يمكن الركون إلى النتائج المتحصل عليها من العينة.

1) عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الأولى: وتنص الفرضية الأولى على أنه لا يوجد الوعي الكافي لدى الشركات النفطية بأهمية وضرورة تطبيقات محاسبة الموارد البشرية. تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على فقرات المحور الأول من الاستبانة التي تم صياغتها وذلك باستخدام اختبار (t) على المتوسط الحيادي (3) ويوضح الجدول التالي اختبار (t) لفرضية البحث الرئيسية الأولى.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

جدول رقم (7) اختبار (t) لفرضية البحث الرئيسية الأولى حول الوعي الكافي لدى الشركات النفطية بأهمية وضرورة تطبيقات محاسبة الموارد البشرية

المتوسط الحسابي	قيمة (t) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
3.833	4.863	99	0.000

أظهرت بيانات الجدول السابق الى أن قيمة (t) كانت4.863 وان مستوى الدلالة الاحصائية لها كانت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية البحث التي تنص على عدم وجود الوعي الكافي لدى الشركات النفطية وضرورة تطبيق محاسبة الموارد البشرية.

2) عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الثانية: تنص الفرضية الثانية على أن النظام المحاسبي المطبق في الشركات النفطية لا يلبي متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية. لقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على فقرات المحور الثاني من الاستبانة التي تم صياغتها وذلك باستخدام اختبار(t) على المتوسط الحيادي (3) والجدول التالي يوضح اختبار (t) لفرضية البحث الرئيسية الثانية.

جدول رقم (8) اختبار (t) لفرضية البحث الرئيسية الثانية حول تلبية متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية

المتوسط الحسابي	قيمة (t) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
3.5000	2.842	99	0.007

تشير بيانات الجدول السابق أن قيمة اختبار (t) كانت 2.842 وبلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.007) والتي بدورها أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على صحة فرضية هذه الدراسة على أن النظام المحاسبي المطبق في الشركات النفطية لا يلبي متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية.

النتائج والتوصيات:

اولا: النتائج: فيما يلي أهم نتائج الدراسة:

1) عدم وجود الوعي الكافي لدى الشركات النفطية بضرورة تطبيق محاسبة الموارد البشرية.

2) أن النظام المحاسبي المطبق في الشركات النفطية لا يلبي متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية.

ثانيا: التوصيات: من خلال عرض النتائج التي قدمت سابقاً، تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات بهدف الاستفادة من الدراسة في الجانب التطبيقي للمؤسسة والشركات النفطية، وذلك كما يلي:

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

1) لأن الموارد البشرية ذات أهمية كبيرة في عصر يعتمد على إبداع العقل البشرى نوصي بضرورة تسليط الضوء على أهمية محاسبة الموارد في الشركات النفطية الليبية.

2) أن الاهتمام المتزايد بالعنصر البشرى كونه الركيزة الأساسية في قطاع الإنتاج يتطلب إيلاء موضوع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الشركات النفطية الأهمية المطلوبة، وضرورة توجيه الاهتمام نحو تطوير الموارد البشرية لأنها ذات أهمية نسبية عالية في المؤسسات الإنتاجية على وجه الخصوص، عليه نوصي بضرورة اهتمام المؤسسات الليبية بالعنصر البشري.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

[1] أريك فلامهولز، ترجمة محمد عصام الدين زايد، " المحاسبة عن الموارد البشرية "، دار المريخ للنشر، الرياض، 1992.

[2] جابر، علي فاضل، " تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية " بحث مقدم إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك لدراسة الماجستير، بغداد، 2007.

[3] الجعيدي، سناء عبد الهادي، " دور وأهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة " رسالة ماجستير، غزة، 2007

[4] الحساينة، سليم، " نظم المعلومات الإدارية "، الطبعة الثانية، عمان مؤسسة الوارق، (2002).

[5] حسبو، هشام، "الاتجاهات السلوكية في المحاسبة " مكتبة عين الشمس، القاهرة، (1981).

[6] حنان، رضوان، " بدائل القياس المحاسبي العاصر "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

[7] الحيالي ، وليد ، " دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة " ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، (2004) .

[8] زويلف، " العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي الموارد البشرية في التقارير المالية "، دراسة ميدانية على البنوك العاملة في الأردن، رسالة ماجستير، الأردن، 2014.

[9] سالم، فضل كمال، " مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غزة، (2008).

[10] سامي عبد المعروف عبد الرحيم، " دراسة انتقادية لمدى اتفاق إطار المحاسبة عن الأصول البشرية مع الفقه المحاسبي "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1986م، ص409 .

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

[11] سلامة، نبيل، " بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية "، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الحديثة، بور سعيد، 1999.

[12] عبد الحق بوقفة، زكريا دمدوم، وليد مرغني" أهمية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية" –دراسة عينة من المؤسسات بولاية الوادي– مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية (مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، لمجلد: 06، العدد01: (2020))، E :2602-5183 * PISSN :437).

[13] على محمد عبد الوهاب، د. سعيد يسّ عامر، " محاسبة الموارد البشرية: عرض وتحليل مع مدخل بديل "، الرياض، دار المريخ، 1984.

[14] علي، رمضان محمد، " المحاسبة المتقدمة: دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة "، الطبعة الأولى، دار الحمد، عمان، 1997.

[15] عودة، " واقع نظم معلومات الموارد البشرية ودورها في فاعلية العمل الإداري " دراسة ميدانية على المنظمات غير الحكومية، قطاع غزة، رسالة ماجستير، غزة، 2013.

[16] غراب، كامل السيد، وحجازي، فادية " نظم المعلومات الإدارية – مدخل إداري "، الرياض، جامعة الملك فهد، 1999.

[17] غنيم، علي ورمضان، محمد " المحاسبة المتقدمة: دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة "، الطبعة الأولى ، دار الحمد ، عمان ، 1997 .

[18] مطر، محمد والسلاطي ، موسى ، " التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس ، العرض ، الإفصاح " ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

[1] Flamholtz , E .G , Kannan-Narasimhan , R . & Bullen, M. L. Human Resource Accounting today: Contributions .Controversies and conchusions . Journal of Human Resource Costing & Accounting, 8(2). 2004.

[2] (Porwal , L , S , "Accounting Theory " tata Mcgraw-Hill Publishing CO. New Delhi Press , 1993.

[3] C.Mccnnel, Economics: Principles, Problems and Policies, 7 th ed. (New York: Mcgraw-Hill, 1978,P.313.

[4] Caplan and Landekich, op. cit., P .2.

[5] F.Kast, and J. Rosenzweig, Organizatin and Management: A System Approach (New York: Mcgraw-Hill, 1974), p.479.

[6] Hermanson, op. cit., P. S .Caplan and Landekich, op. cit., P.2.

[7] J.Smith, and R. Keith, Accounting for financial statement Presentation (New Delhi: TAT Mcgraw-Hill,)1980, P. 22.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

[8] Mataz, and M. Usry, Cost Accounting Planning and Control, 7 th ed. Cincinnate: South-Western Pub. Co. , 1980 , P. 422.
[9] R.H. Hermanson, Accounting for Human Assets, Michi() R.H. Hermanson, Accounting for Human Assets, Michimgan State University, Graduate School of Economic research, Occasional Paper NO. 14, East Lansing, 1964, P.4.
[10] R.Likert, "Human Resource Accounting: Building and Assessing Productive Organizations", in D. Beach (ed.), Managing People at work , 2d ed, (New York: Macmillan Pub. Co.,)1975,P .446 .

Copyright © GJT
حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

مدى وجود أثر للإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس

د. عفاف البهلول ميلود الغضبان[1]

[1] أستاذ مساعد بقسم المحاسبة/ كلية المحاسبة/ جامعة غريان، ليبيا،

afaf.alghodban@gu.edu.ly

Abstract:

This study aims to identify the impact of the electronic accounting disclosure on the quality of information (reliability and relevance) contained in financial reports from the perspective of financial professionals working in Libyan commercial banks, and to achieve the objectives of the study a questionnaire was distributed to the population of the study, a random sample of 76 financial employees working in Libyan commercial banks in the city of Tripoli was selected. The study applied descriptive analyzed approach. The study was used SPSS program for data analysis, and it was used; the descriptive analysis, one sample test, t- test of two independent samples and simple regression to achieve the hypotheses of the study. The results of the study indicated that electronic accounting disclosure provides information faster to users, it helps them verify the accuracy of the information, it reduces risks, it provides them with a comparative advantage, and it helps users make appropriate. The results indicated that the electronic accounting disclosure has a statistically significant impact on the quality of information (reliability and relevance) contained in financial reports in Libyan commercial banks, and it also found that there are no statistically significant differences between public and private Libyan commercial banks regarding the impact of the electronic accounting disclosure on the quality information (reliability and relevance) contained in financial reports in Libyan commercial banks. The study recommended the need to pay attention to banks' websites and work to develop security and safety programs for accounting information.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

Keywords; Electronic Accounting Disclosure, Information Quality, Financial Reports, Libyan Commercial Banks, Reliability and Relevance.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى وجود أثر للإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات (الملاءمة والموثوقية) الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة لتجميع البيانات وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم استقصاء عينة عشوائية تتكون من عدد 76 موظفًا من الماليين العاملين في المصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس. وتم استخدام برنامج SPSS في تحليل البيانات بالاعتماد على المتوسطات الحسابية واختبار (One Sample Test)، واختبار (T-test) لعينتين مستقلتين، واختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي الالكتروني يوفر المعلومات بشكل أسرع للمستخدمين ويساعد المستخدمين على التأكد من صحة المعلومات ويقلل من الأخطار ويوفر لهم خاصية المقارنة ويساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات (الملاءمة والموثوقية) الواردة بالتقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات (الملاءمة والموثوقية) الواردة بالتقارير المالية بين المصارف التجارية الليبية العامة و الأهلية. و أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمواقع الالكترونية للمصارف التجارية والعمل على تطوير برامج الأمن والسلامة للمعلومات المحاسبية.

الكلمات الرئيسية: الإفصاح المحاسبي الالكتروني، جودة المعلومات، التقارير المالية، المصارف التجارية الليبية، الملاءمة، الموثوقية.

1.المقدمة

منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وحتى الآن فإن الأمر يتطلب من المؤسسات الاقتصادية الاستعداد لمواجهة تطور تكنولوجيا المعلومات وظهور ما يسمى بالإفصاح الالكتروني (اسراء وهنية،

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2020). وتعد المعلومات المحاسبية عصب الحياة بالنسبة لمنظمات الأعمال حيث تلعب دورًا أساسيًا في تحديد كفاءتها وفعاليتها وتقييم أدائها، فالمعلومات المحاسبية هي مخرجات النظام المحاسبي وقد تكون في شكل تقارير أو قوائم مالية تعتمد عليها الإدارة في تسيير أعمالها واتخاذ القرارات المهمة، لذلك يجب أن تكون على قدر عالٍ من الجودة حتى تؤدي الغرض من إعدادها (الفارسي وعبد الرحمن، 2023).

قد زاد اهتمام مستخدمي هذه المعلومات بمستوى جودتها في ظل ظهور الإفصاح الالكتروني، الذي أتاح لمختلف المستخدمين الاطلاع على القوائم المالية لحظة نشرها وبدون تكلفة وهو ما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة والصحيحة (الفارسي وعبد الرحمن، 2023). ويعتبر الإفصاح المحاسبي الالكتروني من أهم القنوات التي تسهم في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات التي تظهرها التقارير المالية بطريقة سريعة وبعرض مميز مما يجعل منها منتج حيوي سريع التأثير بالتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الانتشار بين شركات الاعمال (العنزي، 2023).

ومع تطور نظم الاتصال وتطبيق الإفصاح الالكتروني فقد يتطلب الأمر إعادة النظر في مدى ملاءمة معايير التقارير المالية والافصاح المحاسبي لتقييم قدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين في ضوء المتغيرات الجديدة في العرض والإفصاح وتوصيل المعلومات المحاسبية، وبخاصة القرارات المؤثرة بدرجة كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وباعتبار أن حماية مستخدمي القوائم والتقارير المالية تنبع من تنظيم عملية العرض والإفصاح للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية وتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حتى تكون تلك القوائم قادرة على تقييم الأداء وتفعيل عملية اتخاذ القرارات في مجالات استثمار والائتمان ومنح القروض وكافة القرارات الأخرى، حتى تضمن زيادة الثقة والمصداقية للقوائم والتقارير المالية (غنيمي، 2015).

كما أن تحديد طريقة الإفصاح الأكثر ملاءمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية وتلبية حاجات مستخدمي المعلومات لتساعدهم على اتخاذ القرار السليم، ومع تزايد النمو الاقتصادي في الأسواق العالمية والتقدم التكنولوجي وعولمة أسواق راس المال وانتشار الشركات متعددة الجنسيات وظهور تقنيات جديدة في تداول الأوراق المالية في أسواق المال العالمية، تعززت أهمية الإفصاح نظرًا لتوفيره معلومات مفيدة وموثوقة لمستخدمي المعلومات حول مركزها المالي، وأداء اعمالها ومساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة،

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

لذلك زاد الاهتمام بموضوع الشفافية، وزاد مستوى الإفصاح الذي تقدمه المؤسسات الاقتصادية في تقاريرها المالية، وبالتالي فإنّ مستوى الإفصاح يلعب دورًا مهمًا في تحسين جودة التقارير المالية، وبالتالي تحسين جودة القرارات (الشطناوي، 2018).

2.1 مشكلة الدراسة

إنّ التطور التكنولوجي المستمر وتعدد تكنولوجيا المعلومات وما سببته من تغيرات جذرية في أساليب الإفصاح المحاسبي فرض على المؤسسات الاقتصادية حتمية التوجه والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التحول نحو الإفصاح الالكتروني الذي أحدث تغيرًا في بيئة التقارير ليقدم المعلومات المالية لمستخدميها بصورة واضحة وصحيحة دون لبس أو تضليل وفي أسرع وقت ممكن كبديل عن الإفصاح التقليدي الذي يعتمد على طريقة الأوراق المطبوعة والتي تستغرق وقتًا طويلاً لتوفيرها وتوصيلها لمستخدميها (اسراء وهنية، 2020). إن الإفصاح التقليدي لا يملك المزايا التي صُممت في الإفصاح الالكتروني الذي وُضع ليُسهل ما كان يبدو صعبًا ويُسرع ما كان يبدو بطيئاً في الإفصاح التقليدي، ونظراً للمزايا العديدة التي تعود على المؤسسات الاقتصادية من النشر والإفصاح الالكتروني للمعلومات المحاسبية، فقد أدَّى ذلك إلى تبني هذه التقنية من قبل تلك المؤسسات (الفارسي وعبد الرحمن، 2023). أشارت دراسة (Awardat, 2019) إلى أن الإفصاح المحاسبي الجيد له علاقة إيجابية بجودة التقارير المالية. وتعتبر المعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تفصح بها المصارف عن وضعها المالي و أداؤها المالي وغير المالي والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل المعلومات المحاسبية هي التقارير المالية والتي يجب ان تكون ملاءمة ومعدة بطريقة جيدة وتتضمن المصداقية الكافية حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة (فودة واخرون، 2019: والحاج وعبد القادر، 2020).

ان هذا التطور في الإفصاح المحاسبي كان نتاجاً للحاجة الماسة لتسهيل وصول المعلومات لمستخدميها بأسرع وقت وبأقل تكلفة وجهد ممكنين، وباعتبار أن المعلومات المحاسبية تعد المصدر الأساسي في تدعيم القرارات، لهذا كان لابد من الاستفادة من التطور التكنولوجي وشبكات الانترنت في توصيل تلك المعلومات لأصحاب المصالح داخل وخارج المؤسسات الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات بشكلٍ صحيح، حيث يعتبر الإفصاح الالكتروني أحد مظاهر أشكال التحدي لمهنة المحاسبة، فقد شهدت الآونة الأخيرة توجه العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى الإفصاح على معلوماتها المحاسبية بصورة الكترونية (العربيد و القرطالي،

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2015). ويعد التحدي الأكبر للإفصاح الالكتروني في ضمان موثوقية و أمن المعلومات المحاسبية المنشورة الكترونيًا، حيث أنه على الرغم من أن الوسائل الإلكترونية تستخدم في حماية المعلومات وعرضها بشكل صحيح إلا أنّه يمكن أيضًا استخدامها في انتهاك سرية هذه المعلومات، وتحريفها وتغييرها بسهولة، حيث أن معظم المعلومات المنشورة على شبكة الانترنت عرضة لجميع أنواع المخاطر الأمنية، الأمر الذي يدل على أن الإفصاح الالكتروني من الممكن أن يجعل المعلومات المفصح عنها مضللة وغير دقيقة، من خلال اظهار المعلومات بصورة غير صحيحة ولا تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يؤثر سلبًا على كفاءة القرارات التي يتم اتخاذها بناءً على هذه المعلومات، وبالتالي انعدام الثقة لدى المستفيدين، ومما سبق يتضح أن للإفصاح الالكتروني تأثير واضح على فهم و إدراك أصحاب المصالح، وكذلك على جودة والخصائص النوعية المطلوب توافرها في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تقارير المؤسسات الاقتصادية مثل الملاءمة والموثوقية (الفارسي وعبد الرحمن، 2023). حيث أن زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المنشورة يُظهر انطباعا إيجابيًا عن كفاءة وفاعلية أداء الشركة لدى أصحاب المصالح، مما سيؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات، وعلى العكس من ذلك، فإن زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية يمكن أن يمثل عنصر تعقيد وتشويش لأصحاب المصالح عند اتخاذ قراراتهم عند الاعتماد على التقارير المالية (الشطناوي، 2018).

وفقًا لما سبق يتضح أن التطورات المستمرة في مجالات الاتصالات وتبادل المعلومات في الفترة الأخيرة كان سببًا رئيسيًا لاهتمام الجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بموضوع الإفصاح المحاسبي الالكتروني والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المعلومات المالية في ظل هذا النوع من الإفصاح وهو ما يثير الشكوك حول كلٍ من درجة الثقة والمصداقية التي تتصف بها المعلومات المحاسبية، وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المنشورة، لذا حظي هذا الموضوع بالاهتمام من قبل الباحثين في العديد من الدراسات السابقة، غير أن نتائج تلك الدراسات مازالت متضاربة وموضع تناقض، حيث أشارت بعض الدراسات أن الإفصاح الالكتروني له دورٌ في جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية ويزيد من درجة الثقة لمستخدمي تلك التقارير (الشطناوي، 2018: ومحمد، 2018: واسراء وهنية،2020: احمد، 2021 : والفارسي وعبد الرحمن، 2023 : Alfatiemy & Trayna 2020: Jameel,. 2022). ومن جانب آخر أشارت دراسة

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

(وفاء وهانية، 2019) إلى أن الإفصاح المحاسبي الالكتروني في الشركات يصاحبه مشاكل منها مصداقية القوائم المالية وثقة المستخدمين لهدة القوائم والتقارير المالية، وبينت نتائج دراسة (عبدالله واخرون، 2021) أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في المصارف الليبية يحتاج الى تطوير بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

وكذلك أشارت دراسة (العربيد و القرطالي، 2015) إلى أن أسلوب عرض ونوعية المعلومات المفصح عنها الكترونيا لا تتأثر ببعض المعلومات مثل حجم رأس مال الشركة وعمر الشركة، أما دراسة (براق وبراهيمي، 2019) أشارت إلى أن علاقة الإفصاح المحاسبي الالكتروني بالمصداقية تتوقف على ضرورة تطبيق بعض الإجراءات للحد من مخاطر هذا النوع من الإفصاح، وأيضًا دراسة (الشامس والازرق، 2019) التي توصلت إلى أن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لم تؤثر على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق المال الليبي . ومن ثم فإن هناك فجوة بين المستوى النظري والتطبيقي، لذلك جاءت هذه الدراسة لقياس دور الإفصاح المحاسبي الالكتروني في تحسين جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية، ونظرًا لوجود علاقة مباشرة بين التقارير المالية وتحقيق الثقة والمصداقية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، خاصة في ظل الإفصاح الإلكتروني عبر وسائل الاتصال الحديثة، فقد تم التركيز على خاصيتي الملاءمة والموثوقية في الدراسة الحالية لإنهما تعتبران من الخصائص الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ذات جودة عالية، وبالتالي فإن الباحثة ترى بأن المشكلة الرئيسية في البحث يمكن تحديدها وتلخيصها في الآتي:

- **السؤال الأول: هل يوجد أثر للإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات (الملاءمة والموثوقية) الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس؟**
- **السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول مدى أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس حسب متغير نوع المصرف التجاري؟**
- **السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول مدى أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس حسب متغير نوع المصرف التجاري؟**

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

3.1. فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات (الملاءمة والموثوقية) الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين** بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس.
- **الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابة افراد عينة الدراسة حول مدى أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس حسب متغير نوع المصرف التجاري.**
- **الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول مدى أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس حسب متغير نوع المصرف التجاري.**

4.1 أهداف الدراسة: يتمثل الهدف من الدراسة في التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على تحسين جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الاتية:

- التعريف بمفهوم الإفصاح المحاسبي الالكتروني وأهم مزاياه و مخاطره .
- التعريف بمفهوم جودة التقارير المالية وأهم خصائصها.
- التعرف على دور الإفصاح المحاسبي الالكتروني في ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المالية.
- التعرف على دور الإفصاح المحاسبي الالكتروني في موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية.
- التعرف على مدى وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة حول مدى أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على ملاءمة وموثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية حسب متغير نوع المصرف التجاري.

5.1 أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في توفير دليل ميداني على مدى تأثير الإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية من خلال اختبار ودراسة وجهات نظر الماليين العاملين في المصارف التجارية العامة والأهلية، كما تسعى هذه الدراسة إلى التعريف

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

بأهمية الأثر الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية وتوفير المعلومات المحاسبية المناسبة لمستخدميها من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

6.1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة. واعتمدت الدراسة على المصادر الأولية من خلال استخدام استبانة تم إعدادها خصيصا للدراسة، والمصادر الثانوية من خلال الاطلاع على أهم الأدبيات والجهود العلمية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ممثلة في الدراسات والأبحاث والدوريات العلمية والكتب والمراجع العربية والأجنبية.

7.1 حدود الدراسة

- حدود زمنية: الحدود الزمنية للدراسة في شهري يناير وفبراير سنة 2024.
- حدود مكانية: المصارف التجارية الليبية الموجودة في مدينة طرابلس.
- حدود بشرية: المحاسبين والمراجعين ورؤساء الأقسام العاملين في المصارف التجارية الليبية.
- حدود موضوعية: قياس أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية (الملاءمة والموثوقية).

2. الدراسات السابقة: نظرًا لأهمية الإفصاح المحاسبي الالكتروني وكذلك أهمية التقارير المالية في المجال الاقتصادي، فقد نالت هذه المواضيع اهتمام الأكاديميين والباحثين من جوانب عديدة ومختلفة وفي بيئات أعمال مختلفة، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

- دراسة غنيمي (2015) التي هدفت إلى دراسة دور الإفصاح الالكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك من خلال استقصاء عدد 60 من مجتمع الدراسة المكون من 30 عضو هيئة تدريس في الجامعات المصرية والسعودية و30 عضو من العاملين بالبنوك التجارية المصرية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي الالكتروني يمثل أحد اهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة فيما يتعلق بسلامة القوائم المالية ومدى الثقة في المعلومات المنشورة بها.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

- دراسة العربيد وقرطالي (2015) هدفت الى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني في عينة مكونة من 66 شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بدمشق وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي وتوصلت الدراسة إلى أنه يتأثر أسلوب عرض ونوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالأنترنت بكل من الأرباح وطبيعة الشركة والمديونية. ولا يتأثر بعمر وحجم رأس مال الشركة.
- دراسة الشطناوي (2018) درست أهمية دور الإفصاح الالكتروني في تحسين جودة التقارير المالي وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الاعمال الأردنية من خلال توزيع استمارة استبيان على 110 من المحللين الماليين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن التقارير المالية المنشورة تعتبر من اهم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية بسبب سهولة وصول المستثمرين إليها، كما أن سرعة وفعالية توفير المعلومات المالية، والإفصاح المحاسبي الالكتروني يعزز ثقة المستثمرين.
- دراسة مطاوع (2019) هدفت الى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية الالية في تعزيز جودة التقارير المالية على عينة مكونة من 85 موظفا من المحاسبين والمراجعين العاملين بالمصارف التجارية المصرية خلال سنة 2018 ، حيث تم الاعتماد على أداة الاستبيان في جمع البيانات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الدراسة مقاييس النزعة المركزية والانحدار الخطي البسيط واختبار ألفا كرونباخ وقد توصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية الآلية تؤدي إلى تعزيز جودة التقارير المالية وتوفر الوقت والجهد وسرعة اتخاذ القرارات و توصي الدراسة بضرورة وجود معايير محاسبية خاصة بنظم المعلومات المحاسبية.
- دراسة وفاء وهانية (2019) هدفت إلى معرفة تأثير متطلبات تطبيق الإفصاح الالكتروني على ملاءمة المعلومات المالية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و إجراء مقابلات شخصية وكذلك دراسة ميدانية مستخدمة الاستبيان لتجميع البيانات واستهدفت الدراسة 70 شخص من الأكاديميين والمهنيين والطلبة المتخصصين في مجال المحاسبة وأشارت النتائج إلى أن الإفصاح الالكتروني له دور إيجابي في تعزيز المعلومات المالية.
- الشامس والازرق (2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) والعائد على السهم

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

(ESP) على المصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي (الجمهورية، والتجاري الوطني، والتجارة والتنمية، والصحاري) وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واختبار t-test وتوصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات الالكترونية لم تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي.

- دراسة اسراء وهنية (2020) سعت إلى التطرق لموضوع الإفصاح المحاسبي الالكتروني ودوره في تحسين جودة المعلومة المحاسبية من خلال دراسة حالة لأحد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام المقابلة الشخصية لجمع بيانات الدراسة لعدد 17 من المحاسبين العاملين بأحد المؤسسات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الالكتروني يحسن من جودة المعلومة المحاسبية والمالية، وذلك لأنه يوفر الخصائص النوعية للمعلومة خاصة الملاءمة والموثوقية.
- دراسة Oladejo and Yinus (2020) هدفت إلى التعرف على تأثير الممارسات المحاسبية الالكترونية على جودة التقارير المالية. اعتمدت الدراسة على الاستبيان لجمع البيانات من عشرة بنوك تجارية نيجيرية من عينة تتكون من 260 موظف تم اختيارهم عشوائيا خلال فترة 2010 الى 2017، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الانحدار المتعدد لتحليل البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى أن ممارسات المحاسبة الالكترونية لها تأثير على جودة التقارير المالية وتعزز ثقة المستخدمين.
- دراسة عبد الله واخرون (2021) ركزت الدراسة على التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية (التجارة والتنمية والصحاري وشمال افريقيا والوحدة والتجاري) في مدينة البيضاء حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في مدينة البيضاء وشملت عينة الدراسة 45 موظف (المحاسبين والمراجعين) من العاملين بتلك المصارف وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يساعد في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف التجارية عن طريق سرعة ادخال البيانات ومعالجتها في الوقت المناسب وبدقة عالية ويساعد في تقليص الاعمال الروتينية في المصارف وكذلك تتوفر فيه خاصيتي الحماية والسرية للمعلومات، كما أشارت النتائج إلى أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يحتاج الى المزيد من التطوير بما يتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

- دراسة الفارسي وعبد الرحمن (2023) هدفت إلى التعرف على أثر المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك السعودية، حيث تم استخدام الاستبيان لجمع بيانات الدراسة من عينة مكونة من 11 بنك سعودي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي الالكتروني: يقلل من أخطار الأخطاء المالية، وكذلك يساعد في الحصول على المعلومة المحاسبية بشكل أسرع لمستخدميها، وأيضا يسهل عملية المقارنة، بالإضافة إلى أنه يساعد على الثبات عند التطبيق العملي للإجراءات المحاسبية.
- سلامة وآخرون (2023) سعت الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الالكتروني على قرارات منح الائتمان بالاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استعراض الدراسات السابقة لموضوعات الإفصاح الالكتروني وقرارات منح الائتمان في المصارف التجارية وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الالكتروني يزيد من الثقة والمصداقية والشفافية في القوائم والتقارير المالية.
- الشمري (2023) تهدف الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبي الالكتروني في معالجة البيانات الضخمة وأثره على جودة التقارير المالية على عينة تتكون من 107 موظف في شركتي زين وسيل للاتصالات العاملتين في العراق، تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأشارت النتائج إلى أن معالجة البيانات الضخمة باستخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يؤثر على جودة التقارير المالية.

إن العديد من الدراسات السابقة تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من نواحي مختلفة فمنها التي اهتمت بتحديد المفاهيم والعوامل المؤثرة فيه وأثره على الأداء المالي، وبعض المتغيرات الأخرى كعلاقته بالتقارير المالية والشفافية والثقة والمصداقية وجودة المعلومات المحاسبية. إلا أن معظم الدراسات السابقة كانت خارج البيئة الاقتصادية الليبية، وبالتالي لا يمكن تعميم نتائجها بسبب اختلاف البيئة الاقتصادية، بالإضافة الى قلة الدراسات التي اهتمت بالإفصاح المحاسبي الالكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية المنشورة. كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تناولت موضوع أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية العامة والأهلية في مدينة طرابلس. وتساهم الدراسة الحالية في تقليص الفجوة البحثية في الأدب المحاسبي بشأن الإفصاح المحاسبي الالكتروني وجودة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

3. الجانب النظري: في هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة.

1.3 المبحث الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي الالكتروني

الإفصاح المحاسبي الالكتروني يعني " نشر مخرجات المحاسبة الالكترونية على شبكة الانترنت وهو ما يعني عرض المعلومات المالية وغير المالية" (غنيمي، 2015، ص 168). وفي دراسة أخرى أشارت إلى أن الإفصاح المحاسبي الالكتروني " هو نتاج للحاجة الماسة لإيصال معلومة ملاءمة ذات جودة عالية في الوقت المناسب وبموثوقية إلى مستخدميها لتتماشى مع المتطلبات الحالية" (اسراء وهنية، 2020، ص3). ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عرف الإفصاح الالكتروني بأنه " قيام المنشأة بإنشاء موقع أو أكثر لها على شبكة المعلومات الدولية كوسيط نقل سريع بهدف توزيع ونشر مباشر لمعلومات المالية وغير المالية عديدة على نطاق واسع من المستخدمين المتصلين بالشبكة" (اسراء وهنية، 2020، ص3). وفي تعريف آخر لهذا المفهوم على أنه "عملية نشر القوائم المالية والايضاحات والهوامش وتقارير مراجعي الحسابات، وتقارير الإدارة واية تقارير أخرى مهمة لفهم محتويات القوائم المالية، ويكون النشر باستخدام الوسائل الالكترونية شبكة الانترنت او على موقع هيئة سوق الأوراق المالية، وقد يكون النشر سنوي أو على فترات محدودة" (الفارسي وعبد الرحمن، 2023، ص 208).

1.1.3 مزايا استخدام الإفصاح المحاسبي الالكتروني: إن المزايا التي يوفرها الإفصاح المحاسبي الالكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي من زاوية الكلفة والمنفعة والتي تتمثل في أن:

1. الإفصاح الالكتروني يُخفض تكلفة النشر والطباعة والتوزيع ويساعد الإفصاح الالكتروني في الوصول للبيانات والبدائل المتاحة بسرعة أكبر وجهد ووقت أقل، على عكس الإفصاح التقليدي الذي يتطلب وقت أطول وجهد وتكلفة أكبر (غنيمي، 2015: مهاجر وعلي، 2022)
2. يُمكن الإفصاح المحاسبي الالكتروني مستخدمي البيانات من تحميل المعلومات إلى حساباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاصة بهم وهذا ما لا يوفره الإفصاح التقليدي (وفاء وهانية، 2019).
3. الإفصاح المحاسبي الالكتروني يساعد على تحسين ما تم افصاحه تقليدياً ويحقق حوار معلوماتي دائم بين الشركة والمستخدمين ويعتبر الإفصاح الالكتروني أداة انتشار على نطاق واسع يعمل على جذب المستثمرين على المستويين المحلي والدولي (اسراء وهنية، 2020).

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

4. وتتبع أهمية الإفصاح المحاسبي الالكتروني من المزايا المتعددة التي يقدمها مقارنة بالإفصاح التقليدي عبر التقارير المطبوعة والذي يواجه جوانب قصور متعددة في توفير المعلومات المالية الملاءمة في التوقيت المناسب لمستخدمي التقارير والقوائم المالية (سلامة واخرون، 2023).

2.3 المبحث الثاني: جودة التقارير المالية

يمكن تعريف جودة التقارير المالية بأنها " دقة نقل وتوصيل التقارير المالية للمعلومات الناتجة عن عمليات الوحدة الاقتصادية بشكل عام والتدفقات النقدية المتوقعة بشكل خاص للمستثمرين وتعبر جودة المعلومات المحاسبية عن جودة التقارير المالية ولذا يجب أن تتمتع هذه المعلومات بالمصداقية والخلو من التحريف والتضليل ويجب أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق معايير الجودة المطلوبة لتحقيق الهدف من استخدامها " (مطاوع، 2019، ص 455). حيث أن "" الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات مالية وغير مالية ذات جودة عن الوحدة الاقتصادية المعد عنها التقارير والتي تكون مفيدة لأصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم، وتوضح هذه المعلومات الموارد الاقتصادية بما يوضح قيمتها الفعلية وذلك من أجل توضيح القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية، على أن تقدم تلك المعلومات لأصحاب المصالح بطريقة قابلة للفهم وتكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهم" (الشطناوي، 2018، ص 293).

" وطبقا للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فإن اللجنة الخاصة بالتقارير المالية ترى بأن جودة معلومات التقارير المالية هي مدى قدرتها على التنبؤ وملاءمتها للهدف من الحصول عليها وهي مصداقية معلومات التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين" (مهاجر وعلى، 2022، ص 13). وبالتالي " فإن التقارير المالية تمثل المنتج الرئيسي لنظام المعلومات، ... وهي أحد المدخلات المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات، .... لذلك يجب توفيرها بما يتلاءم مع التطور المتسارع والمستمر في تكنولوجيا المعلومات، فالتقارير المالية عالية الجودة يعتبر عنصر هام وحافز قوي لتنشيط الاقتصاد"(الشطناوي، 2018، ص 294).

1.2.3 خصائص جودة التقارير المالية: لتحقيق الجودة المطلوبة في التقارير المالية يجب أن تتمتع بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي (مطاوع، 2019):

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

1. الخصائص الأساسية لجودة التقارير المالية: تتمثل أهم هذه الخصائص والتي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية بخاصيتين أساسيتين هما الملاءمة والموثوقية، فإذا فُقدت أياً من هاتين الخاصتين الاساسيتين، فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستفيدين منها، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

أ) الملاءمة: وقد عرفتها لجنة معايير المحاسبة المالية (IASC) بأنها " المعلومات يجب أن تكون ملاءمة لصناع القرار، بحيث كلما زادت ملاءمة المعلومات زادت جودتها وقيمتها، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة يجب ان تتوافر فيها ثلاثة خصائص أساسية هي: توفير المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب، قدرتها على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، قدرتها الاسترجاعية أي قدرتها على تقييم وتصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية" (مطاوع، 2019، ص458).

ب) الموثوقية: وقد عرفتها لجنة معايير المحاسبة المالية (IASC) " بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة من الخوف، ويتحقق ذلك بتوافر خصائص ثلاثة هي: القابلية للتحقق، والحياد وعدم التحيز، والصدق في التعبير، وتعد هذه الخاصية مكملة لخاصية الملاءمة" (مطاوع، 2019، ص458).

2. الخصائص الثانوية لجودة التقارير المالية: المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بعدة خصائص ثانوية، من أهمها الثبات والقابلية للمقارنة والأهمية النسبية والقابلية للفهم (وفاء وهانية، 2019).

4. الإطار العملي للدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة ستُعرض أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية، ومجتمع وعينة الدراسة، ونتائج التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

1.4 أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية: تعتمد الدراسة في جمع البيانات على أسلوب الدراسة الميدانية، وتم الاعتماد على الدراسات السابقة في تطوير استبانة هذه الدراسة (غنيمي، 2015؛ الشطناوي، 2018؛ مطاوع، 2019؛ اسراء وهنية،2020؛ الفارسي وعبد الرحمن، 2023،) وتتكون الاستبانة من جزئين:

الجزء الأول: يتضمن هذا الجزء البنود التي تقيس بعضاً من المعلومات الديموغرافية والعامة للمشاركين في هذه الدراسة مثل البيانات الشخصية كالمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمركز الوظيفي واسم المصرف. و**الجزء الثاني:** يتضمن أسئلة متعلقة بالفرضيات، ويتكون المحور الأول: ويشمل على (10) فقرات، ويقيس الفرضية الأولى، أما

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

المحور الثاني ويشتمل على (9) فقرات، ويقيس الفرضية الثانية. وقد كانت الإجابات على أسئلة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	موافق بشدة	موافق	موافق نسبياً	لا اوافق	لا أوافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

2.4 مجتمع وعينة الدراسة

- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في كل الموظفين الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية العامة والأهلية في مدينة طرابلس وهذه المصارف هي: الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة، الصحاري، شمال افريقيا، الواحة، الأمان، الوفاء، السراي للتجارة والاستثمار، الزراعي، الادخار والاستثمار العقاري، التجارة والتنمية، الخليج الأول الليبي، المتحد للتجارة والاستثمار، المتوسط، التجاري العربي، الليبي الخارجي، النوران الإسلامي الليبي، التنمية، اليقين، الاندلس (www.cbl.gov.ly).
- عينة الدراسة: نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة التواصل مع كل الماليين العاملين بتلك المصارف، فقد اقتصرت الدراسة على عينة تم اختيارها بطريقة عشوائية من الموظفين الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس. وقد تم توزيع عدد (80) استبانة على مجتمع الدراسة، ورجع منها (78) استبانة، تم استبعاد عدد (2) من استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وعليه يكون عدد الاستبانات المستخدمة في التحليل (76) استبانة، حيث كان عدد الموظفين الماليين المصارف التجارية الليبية العامة (55 موظف) والأهلية (21 موظف)، والتي تمثل ما نسبته 95% من الردود وتعد هذه النسبة مقبولة لتمثيل مجتمع الدراسة، بحيث يمكن الاعتماد على النتائج من اختبار فرضيات الدراسة كما موضح بالجدول (2).

الجدول (2): عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والقابلة للتحليل

البيان	عدد الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات القابلة للتحليل
العدد	80	78	76
النسبة	%100	% 97.5	% 95

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

3.4 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

1.3.4 صدق الاستبانة Validity: الصدق هو مدى استطاعة أداة الدراسة أو إجراءات القياس، قياس ما هو مطلوب لقياسه، أي أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت من أجله، فإنها بذلك تكون صادقة، ويتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أ) صدق المحتوى (الصدق الظاهري): قامت الباحثة بمراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى تصميم المسودة الاولى للاستبانة، وتمّ التأكّد من صدق المحتوى بعرض الاستبانة وتحكيمها علميًا من قبل مجموعة من المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة والمهتمين بمناهج البحث العلمي، وكذلك خبير ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، وقد تم الأخذ بالملاحظات التي توافقت عليها الآراء، ومن ثَمَّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات اللازمة.

ب) صدق التجانس (الاتساق الداخلي): صدق التجانس (الاتساق الداخلي) هو مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسونPearson Correlation) بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول (3) أن معاملات الارتباط لكل محور من محاور الاستبانة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول (3): معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	الدالة الاحصائية
1	ملاءمة المعلومات الواردة بالتقارير	10	0.821	*0.000
2	موثوقية المعلومات الواردة بالتقارير	9	0.913	*0.000
3	الإفصاح المحاسبي الالكتروني	6	0.947	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

2.3.4 ثبات الاستبانة: ثبات الاستبانة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص نفسهم في وقت آخر، ولأجل اختبار ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

وتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام كرونباخ الفا(Cronbach s Alpha) ، ومعامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية.

أ) معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient): وقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة، والتي يوضحها حيث يتضح من الجدول (4) أن جميع معاملات كرونباخ ألفا لكل لمحور من محاور الدراسة، ولإجمالي محاور قائمة الاستبانة أكبر من (0.70)، وهذا يدل على مستوى عالي من ثبات أداة الدراسة، مما يعني إمكانية اعتماد النتائج والاطمئنان إلى مصداقيتها لتحقيق أهداف الدراسة.

جدول (4): معاملات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة

ت	المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	ملاءمة المعلومات الواردة بالتقارير	10	0.897
2	موثوقية المعلومات الواردة بالتقارير	9	0.942
3	الإفصاح المحاسبي الالكتروني	6	0.961
	اجمالي الفقرات	25	0.973

4.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

1.4.4 خصائص عينة الدراسة: يهدف هذا الجزء للتعرف على خصائص عينة الدراسة، وتم تحديد هذه الخصائص في الجدول (5):

- يوضح الجدول (5) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب كل مصرف حيث شارك في الدراسة 76 موظفاً، منهم من يعمل في المصارف التجارية العامة، والبعض الاخر في المصارف الاهلية في القطاع الخاص، فكان عدد العاملين في المصارف العامة كما يلي: العدد الاكبر في مصرف الجمهورية 13 موظفا وهو ما يشكل نسبة 17%، يليه مصرف التجاري 12 موظفا وهو ما يشكل نسبة 15.8%، ثم مصرف شمال افريقيا 11 موظف وهو ما يشكل نسبة 14.5%، ثم مصرف الوحدة 10 موظفين وهو ما يشكل نسبة 13.2%، وأخيرا مصرف الصحاري 9 موظفين وهو ما يشكل نسبة 11.8%.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

الجدول (5): توزيع افراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية

المتغير		المقياس	العدد	النسبة المئوية%
اسم المصرف	مصارف عامة	التجاري	12	15.8
		الجمهورية	13	17
		الوحدة	10	13.2
		الصحاري	9	11.8
		شمال افريقيا	11	14.5
	مصارف الاهلية	أمان	7	9.3
		اليقين	3	3.9
		النوران	4	5.3
		الاندلس	5	6.6
		الإسلامي الليبي	2	2.6
المؤهل العلمي		دكتوراه	6	7.9
		ماجستير	11	14.5
		بكالوريوس	42	55.3
		دبلوم عالي	13	17

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	11	14.5
	من 5- اقل من 10 سنوات	20	26.3
	من 10- اقل من 15سنة	27	35.5
	أكثر من 15 سنة	18	23.7
المركز الوظيفي	مدير إدارة	7	9.3
	رئيس قسم	15	19.7
	محاسب	44	57.8
	مراجع داخلي	10	13.2
المجموع		76	100

أما ما يخص القطاع الخاص كان كما يلي: العدد الأكبر في مصرف الأمان بعدد 7 موظفين ونسبة 9.3%، يليه مصرف الاندلس 5 موظفين ونسبة 6.6%، ثم مصرف النوران 4 موظفين وهو ما يشكل نسبة 5.3%، ثم مصرف اليقين 3 موظفين وهو ما يشكل نسبة 3.9%، وأخيرًا المصرف الإسلامي الليبي 2 موظفين وهو ما يشكل نسبة 2.6%.

- وبالنسبة للمؤهل العلمي: يوضح الجدول (5) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث شارك في الدراسة 42 موظفاً يحملون البكالوريوس وهو ما يشكل 55.3% وهي النسبة الأكبر من المشاركين، وأن13 موظفاُ من حملة الدبلوم العالي وهو ما يشكل 17%، وأن 11 موظفين من المشاركين يحملون ماجستير ويشكل ما نسبته 14.5%، وأن 6 من الموظفين يحملون دكتوراه وهو ما يشكل نسبة 7.9%، وان 4 موظفين يحملون مؤهلات أخرى ويشكل ما نسبته5.3% وهذا يقدم انطباعا بملائمة أسئلة الاستبيان للمشاركين وكذلك موضوعية إجاباتهم عليها.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

- أما سنوات الخبرة: يوضح الجدول (5) أن عدد 27 موظفاُ من المشاركين وهو ما يشكل35.5% لديهم خبرة من10 إلى أقل من 15 سنة وهي النسبة الأكبر، وأن 20 موظفًا وهو ما يشكل 26.3% لديهم خبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات، وأن 18 موظفين وهو ما يشكل 23.7% لديهم خبرة أكثر من 15 سنة، وأن 11 موظف لديهم خبرة أقل من 5 سنوات وهو ما يشكل 14.4%، وهذه المؤشرات جيده تعكس تفهم المشاركين لموضوع الدراسة وتقديم معلومات تساهم في تحقيق أهدافها.
- أما بخصوص المركز الوظيفي: يوضح الجدول (5) أن عدد 44 من المشاركين يشغل مركز محاسب مالياُ وهو ما يشكل 57.8% وهي النسبة الأكبر، و أن عدد 15 من المشاركين يشغلون مركز رؤساء أقسام وهو ما يشكل 19.7 %، و أن عدد 7 من المشاركين يشغلون مركز مدراء إدارة وهو ما يشكل 9.3 %، و أن عدد 10 من المشاركين يشغلون مركز مراجع داخلي وهو ما يشكل 13.2%، وهذه المؤشرات جيده وتقدم معلومات تساهم في تحقيق أهداف الدراسة.

2.4.4 تحليل بيانات الدراسة الميدانية

تم استخدام الوسط الحسابي، والانحراف المعياري ، والدلالة الاحصائية، وتم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، و أيضًا اختبار T-Test لعينتين مستقلتين، وذلك لاختبار فقرات كل محاور الاستبانة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن المشتركين موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أكبر من 3، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن المشاركين غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أصغر من 2.5، وتكون الآراء محايدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة.

1.2.4.4 المحور الاول: ملاءمة المعلومات الواردة بالتقارير المفصح الكترونيا بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس. تم دراسة فقرات هذا المحور كلاً على حدة، حيث يتبين من الجدول (6) ما يلي:

1.أن المتوسطات الحسابية لموافقة أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمدى توفر خاصية الملاءمة في التقارير المفصح عنها الكترونيا تراوحت بين (2.85– 4.23)، حيث أن الفقرة (8) والتي تنص على أن (المعلومات

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

المالية المفصح عنها الكترونياً تساعد في التعرف على نتائج القرارات عند اتخاذها بصورة فورية، وهو ما يحقق خاصية التغذية العكسية المرتدة والفورية مباشرة)، قد تحصلت على المرتبة الاولى بمتوسط مرجح (4.23) وأهمية نسبية (84.6%) وهذا يمثل تأثير مرتفع، اما الفقرة رقم (4) المتعلقة بأن (المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تزيد من القدرة على التنبؤ مما يدعم ملاءمة وفاعلية التقارير) في المرتبة الثانية بمتوسط مرجح (4.09) واهمية نسبية (81.8%) ويعتبر هذا التأثير مرتفع، تليها الفقرة رقم (6) الخاصة بأن (المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً توفر معلومات في الوقت المناسب وبشكل أسرع لكافة المستخدمين وهو ما يحقق خاصية الملاءمة) في المرتبة الثالثة بمتوسط مرجح (3.98) واهمية نسبية (79.6%) وهذا يمثل تأثير مرتفع، ثم الفقرة رقم (7) المتعلقة بأن (المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تحقق التواصل الفوري بين الوحدة الاقتصادية وعملائها وهو ما يتناسب مع طبيعة العمل في المصارف التجارية) في المرتبة الرابعة بمتوسط مرجح (3.91) واهمية نسبية (78.2%) ويعتبر هذا التأثير مرتفع. تليها الفقرة رقم (5) التي تنص على أن (المعلومات الواردة :

جدول رقم (6): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للمحور الاول

ت	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الأهمية الترتيبية للفقرات	الأهمية النسبية
1	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تحتوي على أخطاء اقل ودقة أكبر.	3.12	1.240	5.402	* 0.003	9	62.4
2	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تتلاءم مع الاحتياجات والتطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات	3.31	1.982	4. 833	* 0.000	7	66.2
3	المعلومات الواردة في التقارير المالية المفصح عنها الكترونياً تخفض من احتمالات عدم التأكد وهو ما يحقق خاصية التنبؤ مما يدعم ملاءمة وفعالية التقارير.	3.25	2.032	7. 490	* 0.000	8	65

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

4	المعلومات الواردة في التقارير المالية المفصح عنها الكترونياً تزيد من القدرة على التنبؤ مما يدعم ملاءمة وفاعلية التقارير..	4.09	1.024	5.861	* 0.010	2	81.8
5	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً أكثر ملاءمة لتلبية احتياجات صناع القرار.	3.43	2.812	7.036	* 0.001	5	68.6
6	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً توفر معلومات مالية في الوقت المناسب وبشكل أسرع لكافة المستخدمين وهو ما يحقق خاصية الملاءمة.	3.98	1.978	8.647	* 0.000	3	79.6
7	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تحقق التواصل الفوري بين الوحدة الاقتصادية وعملائها وهو ما يتناسب مع طبيعة العمل في المصارف التجارية.	3.91	2.479	6.933	* 0.020	4	78.2
8	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تساعد في التعرف على نتائج القرارات عند اتخاذها بصورة فورية، وهو ما يحقق خاصية التغذية العكسية المرتدة والفورية مباشرة.	4.23	0.782	8.545	* 0.000	1	84.6
9	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً لعدة سنوات تساعد المستخدم من التحقق من المعلومات السابقة وهو ما يحقق خاصية المقارنة.	3.42	1.715	7.390	* 0.000	6	68.4
10	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تقلل من المخاطر المتوقعة للمستفيدين وهو ما يحقق خاصية الملاءمة.	2.85	2.543	4.774	* 0.003	10	57
ملاءمة المعلومات الواردة بالتقارير		3.559	1. 932	8. 516	0.000 *	**مرتفعة**	

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

في التقارير المفصح عنها الكترونياً أكثر ملاءمة لتلبية احتياجات صناع القرار) في المرتبة الخامسة بمتوسط مرجح (3.43) واهمية نسبية (68.6%) ويعتبر هذا التأثير جيد، تم الفقرة رقم (9) الخاصة بأن (المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً لعدة سنوات تساعد المستخدم من التحقق من المعلومات المالية السابقة وهو ما يحقق خاصية المقارنة) في المرتبة السادسة بمتوسط مرجح (3.42) واهمية نسبية (68.4%) وهذا يمثل تأثير جيد، نم الفقرة رقم (2) والتي تنص على أن (المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تتلاءم مع الاحتياجات والتطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات) في المرتبة السابعة بمتوسط مرجح (3.31) وأهمية نسبية (66.2%) وهذا يمثل تأثير جيد، تليها الفقرة رقم (3) المتعلقة بأن (المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تخفض من احتمالات عدم التأكد وهو ما يحقق خاصية التنبؤ مما يدعم ملاءمة وفعالية التقارير) في المرتبة الثامنة بمتوسط مرجح (3.25) وأهمية نسبية (65%) ويعتبر هذا التأثير جيد، تليها الفقرة رقم (1) المتعلقة بأن (المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تحتوي على أخطاء أقل ودقة أكبر) في المرتبة التاسعة بمتوسط مرجح (3.12) واهمية نسبية (62.4%) ويعتبر هذا التأثير مقبول. وأخيراً تحصلت الفقرة (10) التي تنص على أن (المعلومات المفصح عنها الكترونياً تقلل من المخاطر المتوقعة للمستفيدين وهو ما يحقق خاصية الملاءمة) في المرتبة العاشرة وهو أدني متوسط مرجح (2.85) وأهمية نسبية (57%) ويعتبر هذا التأثير مقبول.

1. يبين الجدول (6) أن جميع الفقرات لها دلالة إحصائية وأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05).
2. يُلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (6) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام (**3.559**) بانحراف معياري مناظر له (**1.932**) وهذا يشير الى تجانس وعدم تباين في استجابة عينة الدراسة لملاءمة المعلومات المالية المفصح عنها الكترونيا من قبل المصارف التجارية الليبية وهذا يزيد من جودتها للمستخدمين، وان قيمة اختبار T المحسوبة (**8.516**) بدلالة إحصائية (**0.000**)، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (**0.05**) وان قيمة المتوسط الحسابي أكبر من (**3**)، كما نلاحظ أن قيمة T المحسوبة (**8.516**) أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (**2.649**) وهذا يشير الى استجابة عينة الدراسة كانت إيجابية حول ملاءمة المعلومات الواردة بالتقارير المفصح عنها الكترونيا كانت مرتفعة.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2.2.4.4 المحور الثاني: موثوقية المعلومات الواردة بالتقارير المفصح عنها الكترونيا بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس. تم دراسة فقرات هذا المحور كلاً على حدة، وتبين من الجدول (7) ما يلي:

1. أن المتوسطات الحسابية لموافقة أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمدى وجود أثر للإفصاح المحاسبي الالكتروني على موثوقية المعلومات الواردة بالتقارير تراوحت بين (2.88– 4.25)، حيث تحصلت الفقرة (3) والتي تنص على أن (المعلومات المفصح عنها الكترونياً توضح المعلومات بشكل موضوعي مما يدعم موثوقية التقارير) على المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (4.25) وأهمية نسبية (85 %) وهذا يمثل تأثير مرتفع، أما الفقرة رقم (7) المتعلقة بأن (المعلومات الواردة بالتقارير المفصح عنها الكترونياً تُتشر لمختلف المستخدمين بنفس الشكل والمحتوى وهذا ما يدعم خاصية الحياد مما يزيد من موثوقية التقارير) في المرتبة الثانية بمتوسط مرجح (3.96) واهمية نسبية (79.2%) ويعتبر هذا التأثير مرتفع، تليها الفقرة رقم (4) الخاصة بأن (المعلومات المفصح عنها الكترونياً تتطابق مع الأحداث والعمليات وهو ما يدعم خاصية الصدق في التعبير مما يزيد من موثوقية التقارير) في المرتبة الثالثة بمتوسط مرجح (3.83) واهمية نسبية (76.6%) وهذا يمثل تأثير مرتفع. ثم الفقرة رقم (5) المتعلقة بأن (المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تؤدي إلى زيادة فعالية التحقق من تلك المعلومات مما يدعم موثوقية التقارير) في المرتبة الرابعة بمتوسط مرجح (3.74) واهمية نسبية (74.8%) ويعتبر هذا التأثير جيد. تليها الفقرة رقم (1) التي تنص على أن (المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تساعد في قابليتها لفهم محتواها من قبل مستخدميها الامر الذي يزيد من موثوقيتها) في المرتبة الخامسة بمتوسط مرجح (3.47) وأهمية نسبية (69.4%) ويعتبر هذا التأثير جيد، تم الفقرة رقم (2) الخاصة بأن (المعلومات المفصح عنها الكترونياً يمكن التحقق من محتواها من قبل مستخدميها مما يدعم موثوقية تلك التقارير المالية) في المرتبة السادسة بمتوسط مرجح (3.19) واهمية نسبية (63.8%) وهذا يمثل تأثير مقبول، نم الفقرة رقم (9) والتي تنص على أن (المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً توفر معلومات غير متحيزة لجهة دون الأخرى) في المرتبة السابعة بمتوسط مرجح (3.14) وأهمية نسبية (62.8%) وهذا يمثل تأثير مقبول، تليها الفقرة رقم (6) المتعلقة بأن (المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تتطابق مع الإحداث والعمليات الفعلية للمصرف) في المرتبة الثامنة بمتوسط مرجح (3.01) واهمية نسبية (60.2%) ويعتبر هذا التأثير مقبول، في حين تحصلت الفقرة (8) التي تنص على

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

(المعلومات المفصح عنها الكترونياً تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة لأنها تقلل من مخاوف متخذي القرار) في المرتبة التاسعة بأدنى متوسط مرجح (2.88) وأهمية نسبية (57.6%) ويعتبر هذا التأثير مقبول.

جدول رقم (7): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للمحور الثاني

ت	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الأهمية الترتيبية للفقرات	الأهمية النسبية %
1	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تساعد في قابليتها لفهم محتواها من قبل مستخدميها الامر الذي يزيد من موثوقيتها.	3.47	1.221	11.002	* 0.003	5	69.4
2	المعلومات المفصح عنها الكترونياً يمكن التحقق من محتواها من قبل مستخدميها مما يدعم موثوقية تلك التقارير.	3.19	0. 917	9.543	* 0.020	6	63.8
3	المعلومات الواردة في التقاريرالمفصح عنها الكترونياً توضح المعلومات بشكل موضوعي مما يدعم موثوقية التقارير.	4.25	1.733	6.820	* 0.001	1	85
4	المعلومات المفصح عنها الكترونياً تتطابق مع الاحداث والعمليات وهو ما يدعم خاصية الصدق في التعبير مما يزيد من موثوقية التقارير.	3.83	1.975	8. 324	* 0.000	3	76.6
5	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تؤدي الى زيادة فعالية التحقق من تلك المعلومات مما يدعم موثوقية التقارير.	3.74	1.662	7.927	* 0.010	4	74.8

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

6	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تتطابق مع الإحداث والعمليات الفعلية للمصرف.	3.01	0.786	10.862	* 0.000	8	60.2
7	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تُنشر لمختلف المستخدمين بنفس الشكل والمحتوى وهذا ما يدعم خاصية الحياد مما يزيد من موثوقية معلومات التقارير.	3.96	1. 112	7.480	* 0.000	2	79.2
8	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة لإنها تقلل من مخاوف متخذي القرار.	2.88	2.675	10.21	* 0.001	9	57.6
9	المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونياً توفر معلومات غير متحيزة لجهة دون الأخرى.	3.14	1.342	9.390	* 0.010	7	62.8
موثوقية المعلومات الواردة بالتقارير		3.497	2.238	8.347	* 0.000	**مرتفعة**	

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

2. يبين الجدول (7) ان جميع الفقرات لها دلالة إحصائية وأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05).

3. يُلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (7) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام **(3.497)** بانحراف معياري مناظر له **(2.238)**، وهذا يشير إلى تجانس وعدم تباين استجابة عينة الدراسة لموثوقية المعلومات المفصح عنها الكترونيا من قبل المصارف التجارية الليبية، وأن قيمة اختبار T المحسوبة **(8.347)** بدلالة إحصائية **(0.000)**، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية **(0.05)** وأن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من **(3)**، كما نلاحظ ان قيمة T المحسوبة **(8.347)** أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

(2.649). وهذا يشير إلى استجابة عينة الدراسة كانت إيجابية حول موثوقية المعلومات الواردة بالتقارير المفصح عنها الكترونيا كانت مرتفعة.

3.2.4.4 المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي الالكتروني بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس. تم دراسة فقرات هذا المحور كلاً على حدة، وتبين من الجدول (8) ما يلي:

جدول رقم (8): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للمحور الثالث

ت	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الأهمية الترتيبية للفقرات	الأهمية النسبية %
1	المصارف التجارية الليبية لها مواقع الكترونية على الانترنت	4.82	0.435	8.992	* 0.000	1	96.4
2	الإفصاح المحاسبي الالكتروني للمصارف التجارية يكون بشكل دوري ومستمر	4.48	0. 913	9.040	* 0.001	2	89.6
3	الإفصاح المحاسبي الالكتروني للمصارف التجارية يكون مناسب لجميع الأطراف المستخدمة للمعلومات.	3.50	1.009	10.170	* 0.020	4	70
4	الإفصاح المحاسبي الالكتروني للمصارف التجارية يكون عن العمليات المالية وغير المالية.	3.21	2.015	10.329	* 0.000	5	64.2
5	الإفصاح المحاسبي الالكتروني للمصارف التجارية يساعد المستخدمين في اتخاذ القرار المناسب	4.19	0.658	8.982	* 0.003	3	83.8
6	المصارف التجارية تعمل على تحديث وتطوير أساليب الإفصاح المحاسبي الالكتروني على مواقعها الالكترونية	4.19	1.182	8.317	* 0.002	3	83.8
	الإفصاح المحاسبي الالكتروني	4.065	1.621	9. 183	* 0.000	**مرتفعة**	

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

1. أن المتوسطات الحسابية لموافقة أفراد العينة على الفقرات المتعلقة **بالإفصاح المحاسبي الالكتروني بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس** تراوحت بين (3.21– 4.82)، حيث تحصلت الفقرة (1) والتي تنص على أن (المصارف التجارية الليبية لها مواقع الكترونية على الانترنت) على المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (4.82) وأهمية نسبية (96.4 %) وهذا يمثل تأثير مرتفع، أما الفقرة رقم (2) المتعلقة بأن (الإفصاح المحاسبي الالكتروني للمصارف التجارية يكون بشكل دوري ومستمر) في المرتبة الثانية بمتوسط مرجح (4.48) وأهمية نسبية (89.4%) ويعتبر هذا التأثير مرتفع، تليها الفقرتان رقم (5 ، 6) حيث تنص الفقرة (5) على أن (الإفصاح المحاسبي الالكتروني للمصارف التجارية يساعد المستخدمين في اتخاذ القرار المناسب)، وتنص الفقرة (6) على أن (المصارف التجارية تعمل على تحديث وتطوير أساليب الإفصاح المحاسبي الالكتروني على مواقعها الالكترونية) في المرتبة الثالثة بمتوسط مرجح (4.19) وأهمية نسبية (83.8%) وهذا يمثل تأثير مرتفع، ثم الفقرة رقم (3) المتعلقة بأن (الإفصاح المحاسبي الالكتروني للمصارف التجارية يكون مناسبًا لجميع الأطراف المستخدمة للمعلومات) في المرتبة الرابعة بمتوسط مرجح (3.50) واهمية نسبية (70%) ويعتبر هذا التأثير جيد، تليها الفقرة رقم (4) التي تنص على أن (الإفصاح المحاسبي الالكتروني للمصارف التجارية يكون عن العمليات المالية وغير المالية) في المرتبة الخامسة بمتوسط مرجح (3.21) واهمية نسبية (64.2%) ويعتبر هذا التأثير مقبول.
2. يبين الجدول (8) ان جميع الفقرات لها دلالة إحصائية وأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05).
3. يُلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (8) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام (**4.065**) بانحراف معياري مناظر له (**1.621**)، وهذا يشير الى تجانس وعدم تباين استجابة عينة الدراسة لموثوقية المعلومات المفصح عنها الكترونيا من قبل المصارف التجارية الليبية، وأن قيمة اختبار T المحسوبة (**9.183**) بدلالة إحصائية (**0.000**)، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (**0.05**) وأن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من (**3**)، كما نلاحظ ان قيمة T المحسوبة (**8.347**) أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (**2.649**). وهذا يشير إلى استجابة عينة الدراسة كانت إيجابية حول الإفصاح المحاسبي الالكتروني للمصارف التجارية مرتفع.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

3.4.4 اختبار الفرضيات

❖ **الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات (الملاءمة والموثوقية) الواردة في التقارير من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس.** تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) Tللفرضية الأولى، وكانت نتائج الاختبار كما موضحه بالجدول (9):

الجدول (9): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) الفرضية الاولى

المتغير المستقل: الإفصاح المحاسبي الالكتروني						
المتغير التابع	R Square (معامل التحديد)	R (معا مل الارتباط)	F المحسو بة	T المحسو بة	الدالة الاحصائية	النتيجة
الملاءمة	0.596	0.762	125.2	7.312	* 0.000	**قبول**
الموثوقية	0.537	0.724	121.6	9.541	* 0.000	**الفرضية**

1. يتضح من الجدول (9) وجود علاقة بين الإفصاح المحاسبي الالكتروني وبين ملاءمة المعلومات الواردة بالتقارير حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي (0.762) بمستوى معنوية (0.000) أي ان الإفصاح المحاسبي الالكتروني يؤثر طردياً على ملاءمة المعلومات الواردة بالتقرير، أي كلما زاد الإفصاح المحاسبي الالكتروني كلما زاد عنصر الملاءمة للمعلومات الواردة بالتقارير، وتتضح معنوية النموذج من خلال اختبار F test حيث بلغت قيمة F المحسوبة (125.2) والتي هي أكبر من قيمة F الجدولية، وكذلك من خلال اختبار T test حيث بلغت قيمة T المحسوبة (7.312) والتي هي اكبر من قيمة T الجدولية مما يؤكد معنوية العلاقة عند مستوى معنوية (0.05)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (0.596) وذلك من خلال قيمة R Square (معامل التحديد)، أي أن (59.6%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ملاءمة المعلومات الواردة بالتقارير) يشرحها المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي الالكتروني). ونخلص مما سبق أنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية الأولى.
2. يتضح من الجدول (9) وجود علاقة بين الإفصاح المحاسبي الالكتروني وبين موثوقية المعلومات الواردة بالتقارير حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي (0.724) بمستوى معنوية (0.000) أي أن الإفصاح المحاسبي الالكتروني يؤثر طردياً على موثوقية المعلومات الواردة بالتقرير، أي كلما زاد الإفصاح المحاسبي

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

الالكتروني كلما زاد عنصر الموثوقية للمعلومات الواردة بالتقارير، وتتضح معنوية النموذج من خلال اختبار F test حيث بلغت قيمة F المحسوبة (121.6) والتي هي أكبر من قيمة F الجدولية، وكذلك من خلال اختبار T test حيث بلغت قيمة T المحسوبة (9.541) والتي هي أكبر من قيمة T الجدولية مما يؤكد معنوية العلاقة عند مستوى معنوية (0.05)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (0.537) وذلك من خلال قيمة R Square (معامل التحديد)، أي أن (53.7%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (موثوقية المعلومات الواردة بالتقارير) يشرحها المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي الالكتروني).

- نخلص مما سبق إلى رفض الفرضية العدمية **وقبول** الفرضية الاولى التي تنص على أنه **(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات (الملاءمة والموثوقية) الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس)**. وهذا ما أكدته دراسات (محمد، 2018: مطاوع، 2019؛ الحاج وعبد القادر،2020: إسراء وهنية، 2020؛ أحمد، 2021: العنزي، 2023: الفارسي وعبد الرحمن، 2023: Afatiemy & Trayna, 2020: Jameel, 2022)، ومن الممكن تفسير ذلك بأن المصارف التجارية الليبية تهدف إلى تقديم معلومات ذات جودة بحيث تكون ملاءمة وموثوقة في تقاريرها لكل المستخدمين لتلك المعلومات.

❖ **الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس حسب متغير نوع المصرف التجاري. لاختبار هذه الفرضية،** تم استخدم اختبار T-Test للعينتين مستقلتين حسب متغير نوع المصرف التجاري (العامة – الأهلية) وكانت نتائج الاختبار (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية) موضحه بالجدول (10):

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
الملاءمة	المصارف العامة	55	3.695	3.429	9.598	0.187	**قبول الفرضية**
	المصارف الاهلية	21	3.112	2.965	7.982		

جدول رقم (10) اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين حول الفروق في مجال (الملاءمة) حسب متغير نوع المصرف

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

يُلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (10) أن قيمة المتوسط الحسابي لفئة العاملين بالمصارف التجارية العامة **(3.691)** بانحراف معياري مناظر له **(3.429)**، وأن قيمة اختبار T المحسوبة **(9.598)** التي هي أكبر من قيمة T الجدولية. بينما قيمة المتوسط الحسابي لفئة العاملين بالمصارف التجارية الاهلية **(3.112)**، بانحراف معياري مناظر له **(2.965)**، وأن قيمة اختبار T المحسوبة **(7.982)** التي هي أكبر من قيمة T الجدولية. كما يُلاحظ من بيانات الجدول (10) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية **(0.187)**، وبما أن هذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية **(0.05)** مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(0.05)** في متوسطات استجابة افراد عينة الدراسة حول أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على ملاءمة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، مما يدل على **قبول الفرضية** الثانية، وهذا ما أكدته دراسات (غنيمي، 2015 ؛ وفاء وهانية، 2019) ، وقد يُعزى ذلك إلى أن اتجاهات وسياسات المصارف العامة والمصارف الأهلية موحدة ومتقاربة حول خاصية الملاءمة من أجل جودة التقارير.

- **وبذلك نصل إلى قبول الفرضية الثانية والتي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس حسب متغير نوع المصرف التجاري.**

- **الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس حسب متغير نوع المصرف التجاري.**

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدم اختبار T-Test للعينتين مستقلتين حسب نوع المصرف التجاري (العامة – الأهلية) وكانت نتائج الاختبار (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية) موضحه بالجدول (11):

جدول رقم (11) اختبار (T- test) لعينتين مستقلتين في مجال (الموثوقية) حسب متغير المصرف التجاري

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
	المصارف العامة	55	3.904	4.162	8.332		

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

الموثوقية	المصارف الاهلية	21	3.327	3.704	6.002	0.192	**قبول الفرضية**

يُلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (11) أن قيمة المتوسط الحسابي لفئة العاملين بالمصارف التجارية العامة **(3.904)** بانحراف معياري مناظر له **(4.162)**، وان قيمة اختبار T المحسوبة **(8.332)** التي هي أكبر من قيمة T الجدولية. بينما قيمة المتوسط الحسابي لفئة العاملين بالمصارف التجارية الاهلية **(3.327)**، بانحراف معياري مناظر له **(3.704)**، و أن قيمة اختبار T المحسوبة **(6.002)** التي هي أكبر من قيمة T الجدولية. كما يُلاحظ من بيانات الجدول (12) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية **(0.192)**، وبما أن هذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية **(0.05)** مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(0.05)** في متوسطات استجابة افراد عينة الدراسة حول أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على موثوقية التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، مما يدل على **قبول الفرضية** الثالثة، وهذا ما أكدته دراسات (غنيمي، 2015)، وقد يُعزى ذلك إلى أن اتجاهات وسياسات المصارف العامة والمصارف الأهلية موحدة ومتشابهة حول خاصية الموثوقية من أجل جودة التقارير.

- **وبذلك نصل إلى قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر الماليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية في مدينة طرابلس حسب متغير نوع المصرف التجاري.**

5. النتـائج والتوصيـات

1.5 نتائج الدراسة: بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

1. اظهر الجانب النظري من الدراسة أن الافصاح المحاسبي الالكتروني يساهم في الرفع من مستوى جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية بما يتماشى مع التطورات الحديثة.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2. الإفصاح المحاسبي الالكتروني يساعد على تحسين وملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

3. المعلومات المفصح عنها الكترونيا تساعد في التقليل من الأخطاء وتزيد من درجة الدقة.

4. الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يساعد في تخفيض احتمالات عدم التأكد وتساعد المعلومات المنشورة متخذي القرار على التنبؤ.

5. الإفصاح المحاسبي الالكتروني يوفر المعلومات المحاسبي بشكل أسرع لمستخدميها.

6. الإفصاح الالكتروني يساعد في عملية التواصل الفوري مع العملاء.

7. المعلومات المفصح عنها الكترونياً تتلاءم مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات.

8. الإفصاح الالكتروني يوفر معلومات قابلة للفهم وتكون أكثر موضوعية.

9. الإفصاح المحاسبي الالكتروني يساعد متخذي القرارات على اتخاذ القرارات المناسبة.

10. الافصاح المحاسبي الالكتروني يساعد في تحسين موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة.

11. المعلومات المحاسبية المفصح عنها الكترونيا تكون موجهة لجميع الأطراف ولا تكون موجهة لفئة معينة.

12. الإفصاح المحاسبي الالكتروني يسهل من عملية التأكد من صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة.

13. يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية المنشورة.

14. يوفر الإفصاح المحاسبي الالكتروني بدائل متعددة من المعلومات المشورة لمتخذي القرارات.

15. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الالكتروني على جودة المعلومات (الملاءمة والموثوقية) الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونيا من المصارف التجارية الليبية.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

16. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابة افراد عينة الدراسة حول مدى أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونيا من المصارف التجارية الليبية حسب متغير نوع المصرف التجاري.

17. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول مدى أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها الكترونيا من المصارف التجارية الليبية حسب متغير نوع المصرف التجاري.

2.5 توصيـات الدراسـة: على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بما يلي:

1. العمل على وضع هيئات رقابية للتحقق من أمن وسلامة المعلومات المنشورة الكترونياً لتخفيض مخاطر الإفصاح الالكتروني.

2.ضرورة وضع ضوابط للإفصاح الالكتروني لضمان مطابقة المعلومات المنشورة الكترونيا مع المعلومات الموجودة في التقارير الورقية.

3.بجب أن تكون المعلومات المفصح عنها الكترونيا مناسبة لجميع أصحاب المصالح للتقليل من مخاوف متخذي القرارات.

4. توعية الإدارة في المصارف التجارية على ضرورة الاهتمام بتطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من خلال تنظيم ندوات ودورات وورش العمل للعاملين بالمصارف. إضافةً الى العمل على إنشاء مراكز للمعلومات بين المصارف والأطراف الخارجية لتبادل المعلومات وتحديد مدى الجدوى الاقتصادية لهذه التحديثات، وتطوير المواقع الالكترونية للمصارف التجارية من خلال الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة.

5. العمل على دعم الإفصاح المحاسبي الالكتروني في المصارف التجارية من خلال توفير الأدوات والتقنيات الحديثة التي تساعد في تطوير هذا النوع من الإفصاح المحاسبي.

6.ضرورة حث القائمين على إدارة المصارف التجارية لمواكبة التطورات الحديثة من خلال الاطلاع المستمر على الأساليب الحديثة للإفصاح المحاسبي من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة، والعمل على مواكبة التطورات الحديثة في مجال معايير الجودة الخاصة بالتقارير المالية التي يجب ان تكون على قدر من الجودة العالية.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

6. المراجـــــــع والمصـــادر

[1] اسراء، بدة وهنية، خالدي. (2020). دور الإفصاح المحاسبي الالكتروني في جودة المعلومة المحاسبية دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم المالية والمحاسبية.

[2] الشطناوي، حسن محمود. (2018). دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية Global Journal of Economics & . Business, 5(3). 307- 288.

[3] العربيد، عصام والقرطالي يوسف حافظ. (2015). العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، (4)37، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ص 149- 167.

[4] الفارسي، تهاني عويد وعبد الرحمن، نجلاء إبراهيم. (2023). أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على البنوك السعودية .المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية(26)7 ، ص199-248.

[5] براق، محمد وبراهيمي، مها ام كلثوم. (2019). دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية. مجلة البشائر الاقتصادية. (3)5. ص 786- 798.

[6] محمد، زهراء احمد إسماعيل. (2018). أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على مستوى جودة المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني)، مجلة إضافات اقتصادية 2 (2). ص 166- 188

[7] سلامة، مروة سلامة سالم والباز، مصطفى على محمود وعباس، شرين عبد الله. (2023). أثر محددات الإفصاح الالكتروني على قرار منح الائتمان. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، العدد الأول المجلد الرابع عشر، يناير ص 715-735.

[8] عبد الله، عبد القادر بالقاسم وحسين، محسن مكائيل محمد وحامد، أسامة سعد عبد الله. (2021). دور نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة البيضاء. مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية. العدد الرابع. ص 150- 178.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

[9] غنيمي، سامي محمد احمد. (2015). دور الإفصاح الالكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية: دراسة ميدانية. (3) 19 ، ص 152– 204. جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة.

[10] مطاوع، مطاوع السعيد السيد. (2019). أثر جودة نظم المعلومات المحاسبية الالية في تعزيز جودة التقارير المالية– دراسة ميدانية. المجلة العلمية لقطاع وكليات التجارة. جامعة الازهر. العدد الثاني والعشرون. 434–492.

[11] وفاء، سباق وهانية، هبيته (2019). متطلبات تطبيق الإفصاح الالكتروني واثره على ملاءمة المعلومات المالية دراسة ميدانية لشركة الاتصالات الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم المالية والمحاسبية.

[12] مهاجر، صلاح بابكر عيسى وعلي، موسى فضل الله. (2022). دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم– السودان. المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات. العدد الثاني والخمسون.

[13] الشمري، أحمد عباس جربو (2023). دور نظم المعلومات المحاسبي الالكتروني في معالجة البيانات الضخمة وأثره على جودة التقارير المالية. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء. جمهورية العراق.

[14] الشامس، عصام عبد السلام والازرق، أسامة ابراهيم (2019). أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي. مجلة الأستاذ. العدد 16. ص 131–152.

[15] الحاج، نوري وعبد القادر، بكيحل. (2020). الإفصاح المحاسبي الالكتروني في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الواقع ومتطلبات الإدارة الالكترونية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. العدد 3، المجلد 16. ص 489–502.

[16] فودة، شوقي السيد وسيد، عبد الفتاح سيد والغبور، أماني سعد الدين. (2019) أتر كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية مع دراسة ميدانية. مجلة الدراسات المعاصرة. العدد السادس. ص 360– 407.

[17] أحمد، راميار رزكار. (2021). دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة القوائم المالية، دراسة استطلاعية على عينة من المصارف التجارية العراقية في محافظة أربيل. مجلة قهلازي زانست العلمية. المجلد 6، العدد 2، ص 539–571.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

[18] العنزي، سالم. (2023). تقيم كفاءة الإفصاح الإلكتروني فى ظل الثورة الصناعية الرابعة بالتطبيق على الشركات الكويتية المقيدة بالبورصة. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة, 9(16)، ص 291-331.

[19] Alfatiemy & Trayna. (2020). Effectiveness of Using Electronic Accounting Information Systems at Industrial Companies in Misurata City. *Journal of the Academic Forum*, *4*(1), 47–72. Retrieved from https://journals.asmarya.edu.ly/jaf/index.php/jaf/article/view/145>

[20] Jameel, Abdullah Hussein. (2022). Electronic Disclosure by Employing the XBRL and its Effect upon the Quality of Computerized Accounting Information: A Field Study in Banks Listed in the Iraqi Stock Exchange. International Journal of Contemporary Management and Information Technology (IJCMIT) Volume 2, No 6, September 2022, pp. 27-38.

[21] Oladejo, M. O., & Yinus, S. O. (2020). Electronic accounting practices: An effective means for financial reporting quality in Nigeria deposit money banks. International Journal of Managerial Studies and Research, 8(3), 13-26.

[22] Alwardat, Y. (2019). Disclosure Quality and its Impact on Financial Reporting Quality, Audit Quality, and Investorsâ€™ Perceptions of the Quality of Financial Reporting: A Literature Review. Accounting and Finance Research, 8(3), 201-201.

[23] www.cbl.gov.ly.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية